Cybrarians Journal

مجلة إلكترونية متخصصة
في مجال المكتبات والمعلومات

1687-2215

العدد 65، إبريل 2022

الناشر
البوابة العربية للمكتبات والمعلومات
القاهرة، مصر
تصدر منذ 2004

OPEN ACCESS

Cybrarians Journal

مجلة إلكترونية محكّمة تصدر في

مجال المكتبات والمعلومات

E-ISSN: 1687-2215

العدد 65، أبريل 2022

الناشر

البوابة العربية للمكتبات والمعلومات

القاهرة، مصر

تصدر منذ 2004

https://journal.cybrarians.info

حول المجلة

Cybrarians Journal هى أقدم الدوريات العربية الإلكترونية المحكمة التي تصدر في مجال المكتبات والمعلومات، حيث صدر العدد الأول منها في يونيو 2004. المجلة تُنشر في بيئة الوصول الحر منذ العدد الأول وحتى الأن. المجلة تصدر في شكل إلكتروني فقط.

هيئة التحرير

رئيس التحرير

ا. د. هشام محمود عزمي

أستاذ، قسم المكتبات والمعلومات، جامعة القاهرة، مصر

الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة، مصر

hmazmi1@yahoo.com

نائب رئيس التحرير

ا.د. أسامة أحمد القلش

أستاذ ورئيس قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة، مصر

Alqlsh@yahoo.com

المحررون

ا.د. نرمين إبراهيم اللبان

أستاذ الوثائق والأرشيف المساعد

قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر

Nermeenellaban@gmail.com

د. رامي عبود

مدير قطاع التحولات الرقمية بشركة إس إم سي جلوب بكندا،

باحث في فلسفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظرية المجتمع الرقمي، مصري مقيم في كندا

ramyaboud@yahoo.com

ا.د. محمد ابراهيم حسن

أستاذ، قسم المكتبات والمعلومات، جامعة عين شمس

وكيل كلية الآداب لشؤون التعليم والطلاب، جامعة عين شمس، مصر

Mohammedelsobhy@yahoo.com

ا.د. محمود شريف زكريا

أستاذ، كلية الآداب جامعة عين شمس، مصر

معار إلى جامعة طيبة، السعودية

mahmoud_zakaria@art.asu.edu.eg

مدير التحرير

عزيزة علي محمدي

ماجستير في المكتبات والمعلومات، جامعة القاهرة

مفهرس، مكتب مكتبة الكونجرس بالقاهرة، مصر

aziza@cybrarians.info

قائمة المحتويات

بحوث

مصادر المعلومات الإلكترونية في تشريعات وقوانين حقوق الملكية الفكرية العربية: دراسة استكشافية / محمود خليفة 29-1

ملامح النتاج الفكري التربوي للأبحاث المنشورة في المجلة الأردنية في العلوم التربوية (2005-2019) : دراسة ببليومترية / د. فاطمة أحمد السامّرائي، أ . د. عبد الحكيم ياسين حجازي 61-30

دور المكتبات فى المواطنة الرقمية: مراجعة أدبيات الإنتاج الفكري منذ 2016 حتى 2020 / عزيزة علي 82-62

بحوث جارية

المعايير الدولية لتقويم الوثائق: دراسة تحليلية لوضع معيار مصري / خالد يوسف محمد عبد الجواد 89-83

Cybrarians Journal
العدد 65، أبريل 2022

بحوث

Cybrarians Journal

الترقيم الدولي 2215-1687

موقع المجلة: https://journal.cybrarians.info/index.php/cj

العدد 65، أبريل 2022

مصادر المعلومات الإلكترونية في تشريعات وقوانين حقوق الملكية الفكرية العربية: دراسة استكشافية

بحوث – النص الكامل

تاريخ الاستلام: 13 نوفمبر 2021

تاريخ القبول: 22 مارس 2022

تاريخ النشر: 30 أبريل 2022

محمود خليفة

باحث بالدكتوراه، جامعة هومبولدت في برلين، ألمانيا

mahmoud.khalifa@cybrarians.info

حقوق النشر والتأليف (c) 2022 محمود خليفة

هذا العمل متاح وفقا لترخيص المشاع الإبداعي 4.0 ترخيص دولي

مستخلص

تسعى هذه الورقة البحثية إلى استكشاف مدى اشتمال قوانين الملكية الفكرية في الدول العربية على مواد تتعلق بمصادر المعلومات الإلكترونية والمنشورة على الإنترنت. حيث تهدف الدراسة إلى التعرف ما مدى توافر قوانين لحماية الملكية الفكرية، وهل خضعت تلك القوانين للتحديث كي تغطي الأشكال الجديدة من مصادر المعلومات الإلكترونية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ان الوطن العربية به قوانين للملكية الفكرية صادرة في 17 دولة، جميع تلك القوانين تناولت مواد حول برامج الحاسب الألي، بينما تناولت 5 قوانين فقط قواعد البيانات كأحد المصادر الإلكترونية للمعلومات، وأن جميع القوانين في الدول العربية أغفلت ذكر مواد حول مصادر المعلومات الإلكترونية المنشورة على الإنترنت.

الكلمات المفتاحية

مصادر المعلومات الإلكترونية، حقوق المكلية الفكرية، قوانين وتشريعات

مقدمة

الثورة التكنولوجية التي تحدث في العالم، لا تؤثر فقط على التطور العلمي والنمو الاقتصادي، بل يمتد تأثيرها إلى مجالات أخرى كثيرة، مجال المعلومات أحد تلك المجالات. في ظل التطور التكنولوجي الهائل، وتطور طرق بث وإنتاج المعلومات، ظهرت مصادر جديدة للمعلومات، خاصة مع الإنتشار الكبير لاستخدام شبكة الإنترنت والتي أصبحت مصدراً مهماً للمعلومات، ومنفذاً جديداً للنشر.

إن مجال دراسات مصادر المعلومات، لا يقف فقط عند حد أشكالها وطرق انتاجها وكيفية الاستفادة منها، بل يمتد إلى موضوعات أخرة كثيرة لا تقل أهمية عن المصادر نفسها. أحد تلك الموضوعات هو حقوق الملكية الفكرية، حيث تواجه الأشكال الجديدة من مصادر المعلومات تحديات كبيرة أمام انتشارها كالسرقات العلمية والقرصنة وغيرها، ومن هنا لابد من وجود ضمانات للباحثين ومنتجي المصادر كي تحفظ حقوقهم.

تأتي هذه الدراسة لتتناول جانب معلوماتي قانوني يتعلق بمصادر المعلومات الإلكترونية والمنشورة على الإنترنت، حيث تسعى إلى استكشاف مدى توفر قوانين وتشريعات عربية قادرة على حماية حقوق الملكية الفكرية لتلك الأشكال الجديدة

1. المقدمة المنهجية

1.1. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة في المقام الأول إلى دراسة التشريعات والقوانين العربية الصادرة في مجال الملكية الفكرية للتعرف على مدى تغطيتها لحقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي حيث انتشار مصادر المعلومات الإلكترونية، وإلى أي مدى تغطي القوانين العربية أشكال مصادر المعلومات الحديثة في العصر الرقمي، مثل: المصادر الإلكترونية والمصادر المنشورة على الإنترنت. ووتسعى الدراسة إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية، تتلخص فيما يلي:

1. التعرف على تشريعات الملكية الفكرية الصادرة في الوطن العربي بشكل عام.
2. استكشاف مدى تغطية قوانين حقوق الملكية الفكرية للمصادر الإلكترونية والمنشورة على الإنترنت وذلك في 10 دول عربية.
3. استكشاف أوجه القوة والضعف في التشريعات العربية.

2.1. تساؤلات الدراسة

1. ما مدى توافر قوانين لحماية الملكية الفكرة في الدول العربية؟
2. ما مدى خضوع القوانين العربية للتحديث؟ وما مدى مواكبتها للتطورات التكنولجية الحديثة في مجال نشر وبث المعلومات؟
3. هل تغطي التشريعات العربية مصادر المعلومات الإلكترونية والمنشورة على الإنترنت؟

3.1. حدود الدراسة

من الناحية الموضوعية تغطي الدراسة موضوع الملكية الفكرية والتشريعات والقوانين الخاصة بها، ويتناول الجانب النظري تعريفها كما يستعرض التشريعات الصادرة في عشر دول عربية، وتعرض الدراسة للتشريعات الصادرة في عشر دول عربية هى: مصر، السعودية، الإمارات، تونس، قطر، المغرب، الأردن، سلطنة عمان، اليمن، والسودان.

4.1. منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة بشكل رئيسي على المنهج المسحي، وذلك في دراسة التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية الصادرة في مصر، السعودية، الإمارات، وتونس، وكذلك في الاتفاقيات والتشريعات الدولية.

5.1. الدراسات السابقة

يستعرض الباحث الدراسات السابقة بعد مراجعة الإنتاج الفكرى المنشور، باللغة العربية والأجنبية والمتوافر فى الدوريات العلمية المتخصصة إلى جانب المستخلصات، وقواعد البيانات المتوافرة على الإنترنت وفيما يلى عرض لأبرز الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1.5.1. الدراسات العربية

- دراسة أحمد بدر عام 1998م بعنوان "مجتمع المعلومات الكونى ومشكلات الخصوصية وأمن المعلومات وحق التأليف" هدفت الدراسة إلى التعرف على حقوق المؤلف فى عصر تكنولوجيا المعلومات وأن قوانين حقوق النشر والتأليف القديمة لم تغطى أو تتوافق مع التقنيات الحديثة وبالتالى أكدت الدراسة على صعوبة تطبيقها فى العصر الرقمى وبخاصة حقوق المؤلف فى قواعد البيانات والتطورات والتعديلات التى حدثت فى قوانين حقوق التأليف، كما ذكرت الدراسة بعض الآراء حول القضايا الخاصة بحق المؤلف فى الدوريات الإلكترونية على الإنترنت، وكذلك حق المؤلف فى توصيل الوثائق الكترونيا. [1]

- أما دراسة عبد الرزاق يونس عام 2000م بعنوان "أمن المعلومات الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية" هدفت لتعرف حقوق المؤلف على شبكة الإنترنت وعدم معرفة أن المعلومات الموجودة عليها تتمتع بحق التأليف أم لا؟. وقد تعرض الباحث للنشر الإلكترونى وحقوق المؤلف، وذكر مؤسسات خدمات المعلومات وأهمية حفظ حقوق المؤلف فى خدمات تلك المؤسسات. وقد أشار الباحث إلى الفوضى ونقص التنظيم على الإنترنت، وأن قانون حقوق التأليف تتناسب مع الأعمال التقليدية كالكتب والمواد المطبوعة والأفلام وما شابهها، كما ذكر الباحث بأن هذا القانون بالنسبة للأعمال الرقمية فى الحاسبات والشبكات غير كاف.[2]

كما أشارت الدراسة إلى أن سهولة نسخ وتبادل المعلومات بسهولة على الإنترنت قد ساعد كثيرا فى انتهاك حقوق المؤلفين، ومن ناحية أخرى ذكر المؤلف المكتبات الرقمية وحقوق التأليف وما يتم من انتهاك حقوق المؤلف فى كثير من الاستخدامات على الإنترنت، وهذا ما جعل الباحث يؤكد على أهمية إجراء التغييرات الضرورية فى قانون حق المؤلف وحفظ حقوقه فى العصر الرقمى.

---

[1] - **بدر، أحمد.** مجتمع المعلومات الكونى ومشكلات الخصوصية وأمن المعلومات وحق التأليف.- مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية.- مج 3، ع 2 (ذو الحجة 1418هـ/إبريل 1998م).

[2] - **يونس، عبد الرزاق.** أمن المعلومات الالكترونية وحقوق الملكية الفكرية.- مجلة المكتبات والمعلومات العربية.- س20، ع 24 (ذو الحجة 1420هـ/إبريل 2000م).

- وفى دراسة لفهد ناصر العبود عام 2005م بعنوان "حماية حقوق التأليف على شبكة الإنترنت" هدفت لتعرف دور المكتبات فى حماية حقوق التأليف فى عصر الإنترنت، هذا إلى جانب توضيح المخالفات التى ترتكب على الإنترنت ضد حقوق المؤلف، فضلا عن التعريف بالتطورات الجديدة والمتلاحقة فى مجال حقوق النشر والتأليف على الإنترنت مشيرا إلى أن حق المؤلف من الحقوق الأساسية المكفولة له بقوة النظام وأنها ضرورية لاستمرار الإبداع لما توفره من تشجيع للمبدعين عن طريق الاعتراف بهم أو مكافأتهم ماليا أو أدبيا، وبالتالى ضمان هذه الحقوق دون الخوف من استنساخها أو قرصنتها بدون تصريح. [3]

- أما دراسة حسام عبد القادر عام 2007م بعنوان "الملكية الفكرية الرقمية ودور المجتمع المدنى فى الحفاظ عليها" وهى ورقة بحثية قدمت فى المؤتمر العربى الأول للثقافة الرقمية فى طرابلس، مارس 2007م، هدفت لتعرف حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت فى ظل ثورة هائلة فى النشر الإلكترونى على مستوى العالم، وقد بدأت هذه الثورة دون أى ضوابط أو مراعاة لقوانين وهى فى حاجة إلى من ينظمها ويقننها خاصة فى ظل نظام دولى جديد يعتمد على التطور والسيطرة والسلطة، ويجب فى ظل هذا النظام أن يكون للمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية دورا كبيرا فى إدارة هذا التنظيم، وقد أشارت الدراسة إلى أهمية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت من خلال آليات محددة تعرض على كل الحكومات العربية لمحاولة سنها فى قوانين يتفق عليها من أجل المصلحة العامة. [4]

- أما فاتن سعيد بامفلح فى كتابها المتميز بعنوان "المكتبات الرقمية بين التخطيط والتنفيذ"، الصادر عام 2008م عن مكتبة الملك فهد الوطنية، فقد أشارت فى الفصل الخامس بعنوان "حقوق النشر فى المكتبات الرقمية" إلى قوانين حماية حقوق المؤلف فى العصر الرقمى وأن قوانين الحماية المستخدمة فى ظل المصادر التقليدية لا تتلاءم مع متطلبات العصر الرقمى واستخدام المصادر الرقمية، الأمر الذى دعا إلى وضع قوانين تتناسب مع تلك المصادر واستخدامها بشكل يحقق حماية حقوق المؤلف وقد أشارت الباحثة إلى أن من أبرز تلك القوانين: قانون حق المؤلف فى الألفية الرقمية (The Digital Millennium Copyrights (DMCA ACT الصادر عام 1998م فى الولايات المتحدة الأمريكية، ليغطى التشريعات الخاصة بالمواد المتاحة عبر شبكة الإنترنت، ومن الجوانب المهمة التى أشارت إليها بامفلح فى ذلك القانون هو الجانب الذى يحظر القيام بأى أعمال أو استخدام أى تقنيات من شأنها إبطال مفعول التقنيات المتبعة لحماية النظام بما فى ذلك التشفير، أو كلمات المرور، كما يمنع أيضا العبث بالمعلومات الإدارية الخاصة بحقوق المؤلف بإزالتها أو تغييرها.
كما أشارت الباحثة فى هذا الفصل أيضا إلى موضوع التراخيص لاستخدام المواد على الإنترنت والمساهمة فى حماية حقوق التأليف، وما ينبغى اتخاذه من إجراءات لحماية حق المؤلف من الانتهاك. [5]

---

[3] - **عبود، فهد ناصر.** حماية حقوق التأليف على شبكة الإنترنت.- دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات.- مج 10، ع 3 (سبتمبر 2005).

[4] - **عبد القادر، حسام.** الملكية الفكرية الرقمية ودور المجتمع المدنى فى الحفاظ عليها. ورقة بحثية قدمت فى المؤتمر العربى الأول للثقافة الرقمية فى طرابلس، مارس 2007م. متاح فى:
http:www.middle-east-online.com/?id=46056

[5] - **بامفلح، فاتن سعيد.** المكتبات الرقمية بين التخطيط والتنفيذ.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008.

- أما دراسة أحمد عبد الله المنشورة سنة 2009 تناول تحديد ماهية الملكية الفكرية في ضوء الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا المجال، كما ارفد الحديث عن حقوق الملكية الفكرية في عصر الإنترنت والتحديات التي تواجه الدول في التصدي لعمليات السرقات والقرصنة التي تحدث على الشبكة العنكبوتية. كما عرضت الدراسة إجراءات وطرق الحماية الآلية والقانونية لحقوق المؤلف في بيئة الإنترنت. [6]

2.5.1. الدراسات الأجنبية

- قام وين راش Wayne Rash بدراسة عام 1996م بعنوان "هل معاهدة حقوق التأليف الجديدة سوف تتغلب على الإنترنت" وقد تناول راش Rash فى هذه الدراسة أن الحاجة أصبحت ضرورية لسن تشريعات وقوانين جديدة، لتواكب التطور السريع للإنترنت وبالتالى حفظ حقوق التأليف والنشر. وقد أشار الباحث إلى الاجتماع الذى تم فى جنيف عام 1996م وبحضور ممثلين من مائة وعشرون دولة وذلك لصياغة مسودة اتفاقية عالمية جديدة لحقوق التأليف على الإنترنت. [7]

- أما دراسة بيتى لاندسمان Betty Landesman عام 1998م بعنوان "حقوق التأليف والإنترنت" حيث تناولت الدراسة أهمية الإنترنت والتحديات الجديدة سواء بالنسبة لمالكى حقوق النشر والتأليف أو لمستهلكى المعلومات، فقد أتاحت الإنترنت المدخل الجاهز لكل المواد من كتب ومقالات وأبحاث وغيرها، ونجد فى المقابل قوانين حقوق التأليف التقليدية لا تغطى جوانب استخدامات الإنترنت والحصول على المعلومات من المصادر الرقمية.

وتشير الدراسة إلى أنه لابد من وضع صيغة جديدة لتشريعات وقوانين فى هذا الجانب، لحفظ وحماية حقوق المؤلفين المبدعين حتى تستمر إبداعاتهم دون خوف على ممتلكاتهم الفكرية وسينعكس هذا بالتالى على تطوير البحث العلمى. كما تعرضت الدراسة إلى بعض الأنظمة والقوانين الجديدة فى مجال حقوق التأليف على الإنترنت، ومنها قانون الألفية الرقمية (DMCA)، ومعاهدات الملكية الفكرية العالمية (wipo) وذلك لحفظ حقوق النشر والتأليف. [8]

- دراسة جورجيا ك. هاربر Georgia K Harper عام 2000م، وعنوانها "حقوق التأليف بين الثبات والتغيير" فقد تناولت أهمية قانون حقوق المؤلف بالنسبة للمستخدم حيث أنه فى كثير من الأحيان يحد من الاستخدام غير العادل للعمل وذلك حفاظاً على حقوق المؤلف الأصلى للعمل إلا فى حالة استخدام العمل لأغراض تعليمية

---

[6] - **مصطفى، أحمد عبد الله.** حقوق الملكية الفكرية والتأليف في بيئة الإنترنت .- Cybrarians Journal .- ع 21، ديسمبر 2009 .- تاريخ الاطلاع : يناير 2013 .- متاح في: <http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=487:2011-08-13-20-29-19&catid=144:2009-05-20-09-53-29&Itemid=62>

[7] - **Rash, Wayne.** Will New Copyright treaties over whelm the internet? \ Week, 641, (1996): 4 p.

[8] - **Landesman, Betty**. Copyright and the Internet. Problems of post. Communism., 45.5 (sep./ Oct. 1998): 7p.

أو الاستخدام بالمكتبة لغرض الحفاظ عليه، ولقد استحدثت الفقرة 109 من قانون حقوق المؤلف الأمريكى التى تتيح للعامة عمل نسخ من العمل ولكن فى حدود ضيقة جداً بحيث لا تؤثر على ربحية صاحب العمل الأصلى. وبالنسبة لاستخدام المواد التى تبث عبر الإنترنت فقد تم معالجتها من خلال التعديلات التى أدخلت على القانون والمسماة "نظام حقوق المؤلف الرقمى للألفية الجديدة" والذى يفرض على الجهات التى تستخدم مواد ينطبق عليها قانون حقوق التأليف دفع اشتراك معين لصاحب الحق إلا فى حالة الاستخدام للأغراض التعليمية فقط. [9]

- وفي دراسة أ.بتلهايم A،Beettelheim . عام 2001م بعنوان "التعديلات على قانون حقوق النشر للإنترنت" هدفت لتعرف حقوق النشر واستخدام الإنترنت، كما وردت فى نطاق حقوق النشر للألفية الرقمية الصادر فى الولايات المتحدة سنة 1998م. وتطرقت الدراسة لموقف مجموعات المكتبات من الناشرين، وإمكانية استغلالهم للقانون لفرض شروط تعاقدية من شأنها تحديد عدد مرات عرض مشاهدة الكتاب الإلكترونى أو مجموعة الوثائق وتنزيلها من الإنترنت واستخدام الكثير من المواد الرقمية التى يقيد استخدامها بكلمة سر أو رقم دخول، والرسوم المترتبة على استخدامها فى كل مرة. [10]

- أما دراسة نانسى خو Nancy Kho عام 2007م بعنوان "مسايرة حق التأليف للعصر الرقمى" فقد هدفت لتعرف التأثيرات العميقة على المؤسسات والمستهلكين لرقمنة المحتوى من الشكل المطبوع إلى الأشكال المرئية والمسموعة وغيرها، كما أشارت الدراسة إلى أن التهديد المتمثل فى سوء استخدام حقوق التأليف مع ظهور الإنترنت وانتشارها العالمى قد أصبح حق التأليف جثة هامدة، ذلك لأن هناك أكثر من 56 بليون وثيقة يتم تحميلها على الإنترنت كل عام والكثير منها لا تحمل إذنا صريحاً للاستخدام، هذا إلى جانب أن رقمنة المحتوى وما يؤدى إليه من سهولة المرور الالكترونى عبر البريد الالكترونى والروابط ليس إلا جزء من المشكلة. كما تطرقت الدراسة إلى أن التشريعات الحالية لحق المؤلف تحاول اللحاق بأشكال المحتوى التى يغطيها الإنتاج الفكرى على هيئة صور إلى فيديو إلى ملصقات، فضلاً عن العدد المتزايد من قنوات توزيع الرقمنة.

وقد ذكرت الباحثة نانسى Nancy فى دراستها أن أهم تشريع له تأثير على توزيع الميديا الرقمية هو قانون حق التأليف للألفية الرقمية (DMCA) لعام 1998م والذى يجرم اختراق الأعمال التى لها حق التأليف والناقدون لهذا القانون يذهبون إلى أن شركات الميديا تحاول منع الاستخدام المسموح به قانونا وهو الاستخدام العادل Fair Use لهذه المواد، وإن كان الاستخدام العادل هذا غير واضح، ومن هنا ففى فبراير 2007م أدخل كل من ريك بوتشر Rick Boucher وجون دولتل John Doolittle قانون الاستخدام العادل فى الكونجرس الأمريكى. وهذا القانون يؤيده دعاة حرية الفكر ومجتمع المكتبات والمعلومات حيث يسمح لهم القانون باللف حول القانون Circumvent لحفظ الأعمال من التلف (مثلا تحميل نسخة VHS من الفيلم إلى شكل DVD دون

[9] - **Harper, Georgia K.** Copyright endurance and change.- Yhe Journal of Electronic publishing with permission from EDUCA Use Review, 35.6 (2000).
[10] - **Bettelheim, A.** Internet Copyright Law Amendments Get Noisy Support from librarians. C.Q. Weekly, 59.13 (2001): 715-716.

أن يكون ذلك انتهاك أو خرق للقانون ومع ذلك فمازال القانون تحت الدراسة فى الكونجرس ولم يخرج للنور. [11]

- أما لدراسة ستيفن بينى Steven Penney عام 2009 بعنوان "الجريمة وحق التأليف والعصر الرقمى" حيث تشير الدراسة إلى أن هناك جهوداً عديدة متناقضة لوصف وتقييم مجال تجريم مخالفة حقوق التأليف الرقمية فى دول كثيرة كالولايات المتحدة وكندا وغيرها، وأن تاريخ هذه الجهود يكشف عن معارضة البعض Reluctance لفرض عقوبات التجريم على مخالفات حق التأليف، كما تكشف هذه الجهود أيضا إلى عكس هذا التوجه أى محاولة فرض العقوبات أمام التهديدات التقنية الجديدة التى يسرت نسخ البحوث والدراسات من الانترنت وبالتالى زيادة الإجراءات القانونية وضراوة العقوبات وقسوتها، وتشير الدراسة إلى أن هذا الاتجاه الأخير قد أدى إلى الاستجابات لتهديد الرقمنة Digitization وتجريم المخالفة حتى غير التجارية (والمتعارف عليه فى تاريخ حق التأليف هو السماح للاستخدام العادل Fair Use أى غير الموجه لكسب تجارى) وبالتالى فبدء الاتجاه للتشاور إلى مصادرة التقنيات التى تتحايل Circumvent على الحمايات ضد النسخ غير المصرح به. [12]

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. نبذة تاريخية

حماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف ليست وليدة هذا العصر بل إنها قديمة؛ حيث يعتقد أن شمال إيطاليا في عصر النهضة هو مهد نظام الملكية الفكرية، وجاءت أول محاولة نظامية لحماية الإختراعات بنوع من البراءة في قانون صدر في البندقية سنة 1474م ونص على منح حق إستئثاري للفرد، ونشأ أول نظام لحق المؤلف في العالم خلال ذلك القرن بفضل إختراع الأحرف المطبعية المنفصلة والآلة الطابعة حوالي سنة 1440م، وقد برز في نهاية القرن التاسع عشر أساليب وظواهر عديدة، كتطور حركة الصناعة ونمو واتساع شبكات السكك الحديدية واستثمار رؤوس الأموال، ونمو التجارة من هنا كان من الضروري حماية حقوق المؤلف نتيجة ازدياد ظاهرة تقليد وسرقة الكتب وانتشارها في أوروبا.

أصدر البرلمان البريطاني في عام 1709م أول قانون في العالم تطرق لحق المؤلف، وحث على محاربة المنافسة غير المشروعة في مجال النشر [13]، في الفترة التي صدر بها القانون ظهرت آلة الطباعة التي أدت إلى انتشار الآلاف من المصنفات المنسوخة، مما أستوجب ذلك إيجاد نصوص قانونية تنظم وتحمي هذه المصنفات، من هذه القوانين القانون الذي صدر في عام 1791 م، وكذلك تشريع نابليون الذي نص على كل اكتشاف وابتكار جديد

---

[11] - **Kho, Nancy.** Keeping up with Copyright. In The Digital Age. Content: Digital Content: Strategies and Resources. Access: http://www.econtentmag.com/articles/ Editorial/Feature/Keeping-up-with-copyright-In-the-Digital-Age-37180.htm.

[12] - **Penney, Steven.** Crime, Copyright and the Digital Age, 2009 Access: http://papersssrn.com/so13/papers.cfm?abstract id=439960

[13] - **أبو غزالة، طلال.** كلمات وأبحاث حول الملكية الفكرية .– عمان: 1997 .- ص 74.

أيا كان نوعه يكون ملكا لمؤلفه[14]. ومن هنا نجد إن أول نص قد تم صياغته لحماية حق المؤلف هو نص نابليون وقد استمرت القوانين الفرنسية بالتطور إلى أن تم تطوير هذا القانون ليشمل كافة المفردات المتعلقة بالمصنفات الأدبية والفنية 1792 م، لكن بعد أن صدر هذا القانون بدأت التعديلات على مدة الحماية بعد وفاة المؤلف إلى خمسين سنة ذلك في عام 1866م، قد تم وضع قانون يشمل كافة الأمور التي تتعلق بحق المؤلف في سنة 1957م وابطل هذا القانون كافة القوانين الفرنسية السابقة.

أما في العالم العربي لم تظهر تشريعات حقوق الملكية الفكرية إلا حديثاً، فقد كان أول قانون حق المؤلف عرفته البلاد العربية هو قانون حق التأليف العثماني الصادر عام 1910م [15]. وفي مصر فلم يكن هناك تشريع خاص بحق المؤلف ولكن في عام 1924م وجهت الأمانة العامة لعصبة الأمم دعوة مصر إلى الانضمام لاتفاقية "برن "واكتسبت هذه الدعوة العناية التامة من مصر، وقد تم تشكيل لجنه خاصة لدراسة هذه الاتفاقية ومدى انطباقها على الوضع القانوني لحق المؤلف، وتوصلوا إلى أن المادة (25) من الاتفاقية تتطلب وجود قانون وطني لحماية حق المؤلف ولكنه لم يكن هناك قانون خاص لحماية حق المؤلف مما أدى ذلك إلى وضع مشروع قانون حماية حق المؤلف سنة 1927م، إلا أنه لم يتم إبرام هذا القانون.

وضعت اللجنة القانونية لجامعة الدول العربية مشروعاً لحماية حق المؤلف أوصى المجلس الحكومات العربية باتخاذه قانونا لكل الدول العربية وبقى مشروع القانون المصري كماهو؛ إلى أن صدر قانون حماية حق المؤلف رقم (354) لسنة 1954م وتم تعديل هذا القانون في مرات متلاحقه فقد تم تعديله بالقانون رقم (14) لسنة 1968 والقانون رقم (34) لسنة 1975 وفي 21 نيسان عام 1975م تم الانضمام لاتفاقية "برن "وتحديد عضو لمصر في هذه الاتفاقية وبدء العمل بنصوص الاتفاقية وذلك بعد إبرام قانون حق المؤلف عام 1954م، لكون الشرط المطلوب في انضمام مصر للاتفاقية قد تم تحقيقه، كذلك انضمت إلى اتفاقية "جنيف" 1971م فوقعت على اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة في "جنيف "عام 1967م، وتم الانضمام لها في سنة 1975م كذلك الحال بالنسبة إلى اتفاقية "واشنطن "المنعقدة فيسنة 1989م. وتم تعديل القانون في عام 1992م بالقانون رقم (38)لسنة 1992م، وأخيرا القانون رقم (29) لسنة 1994م الذي تم بعده الانضمام إلى اتفاقية "تربس " في الأول من كانون الثاني لعام 1995م وكل ذلك لمواكبة التطورات العلمية التي حدثت في نهاية القرن العشرين .

عرفت كثر من الدول العربية قوانين حقوق الملكية الفكرية في فترة السبعينيات من القرن العشرين، حيث صدر القانون الليبي في 1968، والعراق في 1971، والمغرب في 1970. وسبق ذلك اصدار مراسيم بقوانين في فترات الاحتلال لبعض الدول، مثل مرسوم فرنسي بقانون حق المؤلف في موريتانيا سنة 1957، مرسوم فرنسي بسوريا

[14] - **الفتلاوي، سهيل حسين.** حقوق المؤلف المعنوية في القانون العراقي دراسة مقارنه .- بغداد: 1978 .- ص 22.
[15] - **هلال، عباس عيسى.** حق المؤلف والوسائل القانونية لحمايته.- مجلة حماية الملكية الفكرية.- ع 56، الربع الثاني (1998). ص. 4

في 1942. إلا أن اغلب الدول العربية اصدرت قوانين حقوق الملكية الفكرية في فترة الثمنينات والتسعينيات من القرن العشرين، فعلى سبيل المثال

2.2. تعريف حقوق الملكية الفكرية

هناك العديد من التعريفات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية في الانتاج الفكري المنشور، وكذلك في القوانين والاتفاقيات الدولية الموقعة في هذا الشأن، وسنحاول في السطور القادمة حصر أشهر التعريفات في هذا المجال قدر الامكان.

عرفت منظمة التجارة العالمية حقوق الملكية الفكرية على أنها "الحقوق التي تعطى للبشر على منتجات إبداعاتهم الذهنية"[16] وهناك تعريف المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات "على أنها كل ما ينتجه ويبدعه العقل والذهن الإنساني، فهي الأفكار التي تتحول أو تتجسد في أشكال ملموسة يمكن حمايتها، وتتمثل في الإبداعات الفكرية والعقلية، والابتكارات مثل الاختراعات والعلامات والرسوم والنماذج وتصميمات الدوائر المتكاملة والسلالات النباتية وحقوق المؤلفين" [17]

كما عرف المجمع العربي للمكلية الفكرية حق المؤلف بأنه " فرعا من ذلك القانون الذي يتناول حقوق أصحاب الإبداعات الفكرية ويتناول قانون حقوق المؤلف أشكالا إبداعية معينة التي تهتم أساسا بالاتصال الجماهيري. وهي تعنى فعليا بكافة أشكال وأساليب الاتصال الجماهيري،وليس المنشورات المطبوعة فحسب، إنما أيضا وسائل أخرى مثل البث الإذاعي والتلفزيوني وأفلام العرض العام في السينما وغيرها، وحتى أنظمة وتخزين واسترجاع البيانات المحوسبة .

وتتناول حقوق المؤلف حقوق أصحاب الإبداعات الفكرية في إبداعاتهم تلك. وتكون معظم المصنفات مثل الكتب واللوحات والرسومات موجودة عندما يتم تجسيدها في الشكل المادي فقط. ولكن يوجد بعضها دون أن يكون مجسدا في صورة مادية، فعلى سبيل المثال تعتبر الموسيقى أو القصائد من المصنفات حتى لو لم تكن مكتوبة، أو قبل أن تكتب، في نوتة موسيقية أو في صورة كلمات ." [18]

كما تعرف وحدة الملكية الفكرية بجامعة الدول العربية حقوق الملكية الفكرية بأنها " تشير الملكية الفكرية إلى أعمال الفكر الإبداعية أى الإختراعات و المصنفات الأدبية و الفنية و الرموز و الأسماء و الصور و النماذج و الرسوم الصناعية . و تنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما :

- **الملكية الصناعية** والتى تشمل: الإختراعات (البراءات) والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبيانات المصدر الجغرافية.

---

[16]- **عبد القادر، حسام.** كيف يحافظ المجتمع المدني على الملكية الفكرية الرقمية.- مجلة أسواق العرب. [متاح: مارس 21، 2007]

[17] - **مصطفى، أحمد عبد الله.** مصدر سابق.

[18] - حق المؤلف والحقوق المجاورة / المجمع العربي للملكية الفكرية .- تاريخ الاطلاع: يناير 2013 .- متاح في: http://www.aspip.org/page.aspx?page_key=copyrights_and_related_rights&lang=ar

- **حق المؤلف** الذى يضم: المصنفات الأدبية والفنية كالروايات والقصائد والمسرحيات والأفلام والألحان الموسيقية والرسوم واللوحات والصور الشمسية والتماثيل والتصميمات الهندسية من جهة أخرى ." 19

2.3. نطاق تغطية حقوق الملكية الفكرية

وفقاً لما جاء في الاتفاقيات الدولية في مجال الملكية الفكرية، وحسب تريفات المنظمات الدولية في المجال، فإن مصطلح الملكية الفكرية يشير إلى أشكال مختلفة صنفتها المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية (الويبو WIPO)[*] وهي كالتالي[20]:

- حقوق المؤلف والحقوق المجاورة Copyright and Neighboring Rights
- العلامات التجاريةTrade Marks
- المؤشرات الجغرافية Geographical Indications
- التصاميم الصناعية Industrial Designs
- براءات الإختراع Patents
- التصميمات التخطيطية (الرسومات الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة Layout-Design (Topographies) of Integrated Circuits
- حماية المعلومات الغير مفصح عنها Protection of undisclosed information
- مكافحة الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية Control of Anti-Competitive Practices in Contractual Licenses

وقد امتد التعريف وذلك حسب اتفاقية تريبس TRIPS [*] ليشمل البرمجيات، سواء أكانت بلغة الآلة، إضافة إلى قواعد المعلومات، وتحمي هذه الحقوق برامج الحاسب، وقواعد البيانات وفقا لحق المؤلف طيلة حياته وبعد وفاته وهذه الحقوق تشمل التالي:

أولاً: الحقوق المعنوية

وهي أن تنسب الفكرة الابتكارية إلى الشخص المبتكر، وله الحق في الكشف عنها للكافة، إذن هو مرتبط بالشخص المبتكر، ونطاقه الزمني حق دائم، وهي من الحقوق المرتبطة بالمؤلف ولا تخضع للتصرف القانوني، ويمكن إجمالها في الآتي:

---

[19] - عن الملكية الفكرية / وحدة الملكية الفكرية بجامعة الدول العربية .- تاريخ الاطلاع: يناير 2013 .- متاح في: http://www.arabipcenter.com/About/aAboutIP.aspx

(*) تأسست المنظمة العالمية للملكية الفكرية World Intellectual Property Organization (الويبو) عام 1970 بغرض النهوض بحماية حقوق الملكية الفكرية والانتفاع بها في جميع أنحاء العالم، ويعمل في تلك المنظمة التي تقع في جنيف نحو 700 موظف دولي، وتضم 177 دولة عضواً، أي ما يزيد على 90 بالمائة من بلدان العالم وأصبحت المنظمة إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة عام 1974، وللمزيد عن المنظمة يمكن الرجوع إلى موقعها على الإنترنت http://www.wipo.int/portal/index.html.en

[20] (http**://**www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar. [Cited in: December 31, 2008]

(*) هذا المصطلح مختصر لـ:

Agreement on trade related aspect of intellectual property rights.

- الحق في أن ينسب إليه مصنفه، وأن يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة.
- الحق في تقرير نشر مصنفه، وفي تعيينه طريقة النشر.
- الحق في إجراء أي تعديل على مصنفه سواء بالتغيير، أو التنقيح، أو الحذف، أو الإضافة.
- الحق في دفع أى اعتداء على مصنفه، ومنعه من التشويه، أو التحريف، أو أى تعديل أخر عليه، أو المساس به.
- الحق في سحب مصنفه من التداول إذا كانت هناك الحاجة لذلك.

ثانياً: الحقوق المادية

هي الاستغلال المادي، وتتمثل في الإفادة مالياً من الإنتاج الفكري والإبداعي، فهو حق مؤقت، ويجوز لصحابه التصرف به كيفما يشاء؛ حيث لمؤلفه الحق في استغلال مصنفه بأي طريقة، ويمكن إجماله في التالي:

- الحق في استنساخ المصنف بأي طريقة أو شكل سواء كان بصورة مؤقتة أو دائمة، بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي، أو السينمائي، أو التسجيل الرقمي الإلكتروني.
- الحق في ترجمة المصنف إلى لغة أخرى، أو اقتباسه، أو توزيعه موسيقيا، أو إجراء تعديل عليها.
- الحق في التأجير التجاري للنسخة الأصلية من المصنف، أو نسخة إلى الجمهور.
- الحق في توزيع المصنف، أو نسخه عن طريق البيع، أو أى تصرف آخر.
- الحق في استيراد نسخ من المصنف، وإن كانت هذه النسخ قد أعدت بموافقة صاحب الحق نفسه.
- الحق في نقل المصنف إلى الجمهور عن طريق التلاوة، أو الإلقاء، أو العرض، أو التمثيل، أو النشر الإذاعي أو أى وسيلة أخرى كانت.

4.2. حقوق الملكية لمصادر المعلومات الإلكترونية

تصنف مصادر المعلومات المنشورة من حيث الشكل إلى مصادر مطبوعة، ومصادر غير مطبوعة. المصادر المطبوعة مثل: الكتب والدوريات والرسائل العلمية ... إلخ، أما المصادر غير المطبوعة فهى مثل: برامج الكومبيوتر، المواد السمعية والبصرية، قواعد البيانات .. إلخ. ومع انتشار استخدام شبكة الإنترنت، أصبحت أرضا خصبة للنشر. حيث استوعبت شبكة الإنترنت كافة الاشكال السابق ذكرها.
بشكل عام، انتشار مصادر المعلومات غير المطبوعة سواء المنشورة محلياً أو منشورة على الإنترنت، خلقت تحديات كبيرة أمام تشريعات وقوانين حقوق الملكية الفكرية في جميع دول العالم، وأصبح الشغل الشاغل هو كيفية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للاعمال المنشورة إلكترونياً على شبكة الإنترنت.

من خلال تنوع طرق النشر المختلفة وتطورها؛ مرت عملية النشر بمراحل مختلفة مروراً بالنشر على الأقراص المدمجة CDs، إلى النشر على الخط المباشر، وصولاً إلى النشر الإلكتروني Electronic publishing ، فأصبحت الحاجة ماسة إلى وضع قوانين وتشريعات تحمي تلك المواد من العبث سواء أكان ذلك عن طريق التعديل أو الحذف أو النسخ ... الخ، وقد تطورت تلك الحقوق حتى وصلت إلى ما يعرف الآن بحماية الملكية الفكرية على الإنترنت؛ حيث المقصود بها من الناحية التاريخية حماية أجهزة الكمبيوتر والاتصالات (المادية)

بوصفها معدات ووسائل تقنية المعلومات، أما في بيئة أو مجال الإنترنت فتتعلق بأسماء نطاقات، أو مواقع الإنترنت، وبمحتوى المواقع من مواد النشر الإلكتروني نصوصاً، وصوراً، ومواد سمعية ومرئية (الوسائط المتعددة Multimedia).

وقد تعاملت النظم والدراسات القانونية والتشريعية مع مصنفات المعلومات، على أساس تلك التي تنتمى إلى بيئة الكمبيوتر، وهو اتجاه عبرت عنه الدراسات الفرعية الخاصة بدراسة قانون الكمبيوتر في النظم المقارنة، وهذه المصنفات ابتداء من منتصف أوائل السبعينات إلى الوقت الحاضر، تتمثل في التالي:

أولاً: برامج الحاسوب Computer programs

فهي تعد من أول وأهم مصنفات المعلومات التي حظيت باهتمام كبير من حيث الاعتراف بها وتوفير الحماية القانونية لها، والبرمجيات هي الكيان المعنوي لنظام الكمبيوتر والتي من دونها لا يكون هناك أي فائدة للمكونات المادية من الأجهزة والوسائط، وهي تنقسم من الناحية التقنية إلى برمجيات التشغيل المنوط بها إتاحة عمل مكونات النظام معا وتوفير بيئة عمل البرمجيات التطبيقية، هذا من ناحية التقنية، أما من ناحية الدراسات التشريعية والقانونية، فقد أثير العديد من المفاهيم المتصلة بأنواع البرمجيات، أهمها برمجيات المصدر والآلة، والخوارزميات، ولغات البرمجة، وبرامج الترجمة، ووفق لاتفاقية تريبس TRIPS فإن البرمجيات محل حماية سواء كانت بلغة الآلة، أو المصدر، ولمؤلفها كافة الحقوق المالية والمعنوية لمصنفات حق المؤلف – شأنها في ذلك شأن التسجيلات الصوتية والمرئية.

ثانياً: قواعد البيانات Databases

هي تجميع للبيانات يتوفر فيها عنصر الابتكار عبر جهد شخصي، يكون مخزنا بواسطة الكمبيوتر، ويمكن استرجاعه من خلاله، والبيانات أو المعلومات المخزنة في الحاسبات بشكل مجرد ليست محل حماية كما بالنسبة للقوانين والأنظمة وقرارات القضاء ، والمراد بحماية قواعد البيانات – بوجه عام – هو الابتكار كما تعبر عنه الاتفاقيات الدولية هذا الحقل، فتنص المادة رقم 2/10 من اتفاقية تريبس TRIPS على أن "تتمع بالحماية البيانات المجمعة، أو المواد الأخرى سواء كانت في شكل مقروء آلياً، أو أى شكل أخر إذا كانت تشكل خلقاً فكرياً نتيجة انتفاع وترتيب محتواها" – كما نصت المادة 5 من الاتفاقية العالمية للملكية الفكرية لسنة 1996 على أنه "تتمتع مجموعات البيانات، او المواد الأخرى بصفتها هذه أياً كان شكلها إذا كانت ابتكارات فكرية بسبب محتواها، أو ترتيبها" [21]

لذا يفهم من خلال ذلك أن البيانات أو المعلومات المخزنة في نظم الكمبيوتر ليست محل حماية، كما بالنسبة للقوانين والأنظمة وقرارات القضاء، لكنها متى ما أفرغت ضمن قاعدة بيانات وفق تصنيف معين وبآلية استرجاع معينة، وعندما تخضع لعملية معالجة تتيح ذلك، فإنها تتحول من مجرد بيانات إلى قاعدة معطيات، ينطوي انجازها بهذا الوصف على جهد ابتكاري وإبداعي يتحتم الحماية، وكان الاعتراف لقواعد البيانات بالحماية لم يتأت وليداً إلا من خلال جهد لمنظمة الويبو WIPO ولمجلس أوروبا الذي وضع عام 1996 قواعد إرشادية وقرارا يقضي على حماية قواعد البيانات ضمن حقوق المؤلف.

[21]- **علوي، هند.** حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال منظور الأساتذة الجامعيين : أساتذة جامعة منتوري نموذجا.- cybrarians journal. ع 12 (مارس 2007).

ثالثاً: طوبوغرافيا الدوائر المتكاملة Topographies of integrated circuits

وهي ما تعرف بأشباه الموصلات التي مثلت فتحاً جديداً في حقل صناعات الإلكترونيات، وتطوير وظائف التقنية العالية اعتباراً من منتصف القرن الماضي، ومع تطور عمليات دمج الدوائر الإلكترونية على الشريحة للقيام بمهام ووظائف إلكترونية، أصبح التميز والخلق الإبداعي يتمثل في ترتيب وتنظيم الدوائر المدمجة على الشريحة، بمعنى أن تلك العملية تحتاج إلى جهد إبداعي ساعد على تطوير نظم الكمبيوتر بشكل سريع وهائل؛ ومن خلال الاعتماد على قانون الحماية الذي أعدته اللجنة الأوروبية أصدر مجلس أوروبا عام 1986 دليلاً لحماية الدوائر المتكاملة، وفي عام 1989 أبرمت اتفاقية واشنطن بشأن تلك الدوائر، وكان عدد الدول الموقعة على تلك الاتفاقية 8 دول ليس من بينهم سوى دولة عربية واحدة هي مصر، لكن تنظيم اتفاقية تربس لقواعد حماية الدوائر المتكاملة (المواد 35-38) قد ساهم في تزايد الجهد التشريعي في هذا الحقل 22.

5.2. الملكية الفكرية في بيئة الإنترنت

لقد ساعدت الحرية الواسعة على الإنترنت في سهولة إصدار أي فرد في أي مكان في العالم لأي موقع يسجل ويكتب فيه ما يشاء، وما يريد، وقد يهاجم أي شخص سواء كان فرد، أو مؤسسة رسمية ، أو غير رسمية وقد يصدر موقعا ينشر عليه مواد منقولة من أي مصدر أو مرسلة من أي جهة دون معرفة، أو التأكد من مصدرها [23]، فالإنترنت ينظر إليها على أنها طريقة اتصال يمكن من خلالها إتاحة تبادل المعلومات ونقلها بكافة صورها وأشكالها المختلفة سواء أكانت مرئية، أو مسموعة ... الخ، وباعتبار أن تلك المعلومات ليس مجرد صفحات للمعلومات بل أماكن للتسوق وللأعمال والخدمات وغيرها من المجالات الأخرى، لذا نجد سهولة انتشار الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة قد ساهم في سرعة الوصول الحر للمعلومات، بحيث أصبح مفهوم ومدى الحماية المتوفرة لهذه المعلومات، موضوع اهتمام ونقاش وجدل للكثيرين في الوقت الحالي، ويتبين ذلك من الشكل التالي.[24]

أما في ظل التطور الإلكتروني الحالي والمستمر، وبصفة خاصة ما أتاحته شبكة الإنترنت من إمكانية التواصل بين الحاسبات، أصبح مجال حماية حقوق الملكية الفكرية في بيئة الإنترنت (الرقمية)، مثار تساؤل وجدل للكثيرين، وذلك بشأن تحديد المصنفات محل الحماية، واستقصاء الحماية اللازمة لمواجهة الاعتداءات والمخاطر التي تعترض هذه الحقوق، وتقييم ما إذا كانت تقع ضمن تشريعات الملكية الفكرية، أو غيرها من التشريعات الكافية لتوفير الحماية لتلك الحقوق، أم أن هناك حاجة إلى تشريعات خاصة للمصنفات في بيئة الإنترنت، ونحن حين نبحث في حقوق المؤلف، والحقوق المجاورة له في محيط تلك البيئة، فإنه يجدر بنا أن نتحدث عن [25] :

1. أصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة، سواء المؤلف نفسه، أو المرخص له، أو المتنازل إليه من المؤلف عن حق الاستغلال المالي (كلياً أو جزئياً).

---

[22]- **الدوي، إبراهيم أحمد.** حقوق المؤلف وحقوق الرقابة.- العربية 3000، ع2 (2005). ص. 9.

[23]- **عبد القادر، حسام.** مصدر سابق.

[24]- **فرعون، سامر عبد الكريم.** حماية حقوق المؤلفين الفكرية على الإنترنت.- مجلة حماية الملكية الفكرية.- ع 55، الربع الأول (1998). ص. 13.

[25]- **جميعي، حسن.** حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في سياق الإنترنت.- في: ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الأردنية. ص. 2.

2. عن مستخدمي المصنفات الخاضعة للحماية مثل الأفراد الذين يرغبون في استعمال تلك المصنفات سواء لمنفعة شخصية، أو لزيادة المعرفة، أو لإنتاج أعمال أخرى.

وهذه المسائل ما تزال مثار جدل وبحث، وقد أدت هذه المشكلات الناجمة عن مستحدثات التطور التقني وظهور الإنترنت إلى تسارع خطوات التعاون الدولي في مجال تنظيم تلك الحقوق والحقوق المجاورة، وذلك في محيط تلك الشبكة، أو المحيط الرقمي؛ حيث صدرت بعض النصوص المنظمة لذلك في اتفاقية التريبس TRIPS، ثم تلاها التنظيم الوارد في معاهدتا الويبو WIPO اللتان عرفتا باسم معاهدتا الإنترنت الصادرتان عام 1996، تحت مسمى "معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف"، و "معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي"، ولذلك فإن الصعوبات العملية المرتبطة بالتقنيات الحديثة، أو باستخدام شبكة الإنترنت تتجاوز الحلول المطروحة من خلال المعايير الدولية، ومن أمثلة تلك الصعوبات التي تواجه حقوق المؤلف ما يلي [26]:

1. تعدد واختلاف الجهات المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالاعتداء على حق المؤلف.
2. تعدد واختلاف القوانين واجبة التطبيق على تلك النزاعات اعتماداً على الأماكن، أو الدول التي تم فيها الاعتداء من خلال النشر، أو إعادة النشر، أو الاستغلال دون ترخيص، أو دون موافقة المؤلف.
3. القيام بالكثير من الاعتداءات مثل أعمال النسخ، والنشر، والإتاحة، والتوزيع بدون موافقة، أو تصريح صاحب الحق على أجهزة يملكها، أو أشخاص متفرقين لا يوجد بينهم رابط سوى الإنترنت.
4. في الحالة التي يرغب صاحب الحق (المؤلف) في مقاضاة المعتدين على المصنف محل الحماية، وحقوقه المرتبطه به، فإنه سوف يقاضي أشخاص كثيرين ومتفرقين ومختلفين ومن مواطني دول كثيرة، وبالتالي فإنه يواجه صعوبات جامة وكثيرة مثل تعدد القوانين واجبه التطبيق، بالإضافة إلى مشكلات تحديد الاختصاص القضائي، وارتفاع تكلفة التقاضي من حيث الوقت والجهد.

ومن أبرز المسائل التي أثارت جدل واسع ومحل بحث هي التالية:

أولاً: أسماء مواقع وعناوين الإنترنت Domain names

اسم الموقع أو النطاق هو عنوان إنترنت؛ حيث الهاتف له رقم معين، والعنوان البريدي له صندوق مميز ورمز منطقة مميز، وللإنترنت أيضاً عنوان مميز مثل (www.almajidcenter.org)؛ حيث يتكون النطاق من أجزاء متعددة، الجزء الأكثر أهمية ومعروف من قبل المستخدمين هو ما يعرف باسم النطاق الأعلى top-level domains وهو الجزء الأخير من العنوان (com،net، org، gov، edu)، أما الجزء الثاني، وهو على يسار اسم النطاق الأعلى، أو الجزء المتوسط بين ثلاثة أجزاء، فهو اسم أو رمز أو اختصار المؤسسة أو الشخص أو الجهة صاحبة الموقع مثلا (almajidcenter،arablaw ... الخ).

وقد زاد الصراع حول أسماء نطاقات الإنترنت، وبناء شبكة الإنترنت والجهات التي تسيطر عليها، وستكون مسائل أسماء المواقع أكثر المسائل إثارة للجدل التنظيمي والقانوني في الفترة القريبة القادمة، وقد حسم جانب من الجدل أخيراً حول إضافة ميزات جديدة للميزات المشهورة (com،edu، gov، net)، وذلك بإقرار سبعة

[26]- نفس المصدر السابق. ص. 4.

ميزات أخرى (BIZ،PRO، NAME، AERO، COOP، MUSEUM، INFO)، وترجع مشكلات أسماء المواقع في بيئة الإنترنت إلى استراتيجيات الشركات الكبرى، والتى قادت لواء معارضة توسيع أسماء النطاقات حماية لأسمائها التجارية، بل إنها تشكو في الوقت الحالي من صعوبة السيطرة على شبكة الإنترنت، تفاديا للوقوع كفريسة للمتوقعين الفضائيين (cybersquatters) الذين يعتمدون على التوقعات لكسب الأموال.

وتعمل شركات عالمية في مجال تسجيل المواقع، إضافة إلى خدمات الاستضافة والتصميم، أما فيما يتعلق بالمواقع التي تنتهي باسم الدولة فهي تختص بها جهة واحدة إضافة إلى هيئة معينة في الدولة، لذلك فإن السنوات القليلة القادمة ستشهد نزاعات وحرباً بشأن سياسات التعامل مع عناوين المواقع على الإنترنت، ولكن حتى الآن لا توجد تشريعات شاملة لتنظيم أسماء المواقع، ولكن كل ما أثارته من إشكالات قانونية خاصة عندما يكون الاسم مطابقاً، أو مقارباً، أو مشابهاً لاسم تجاري، أو علامة تجارية – طبعا إذا استثنيا القواعد التشريعية التنظيمية للخدمات التقنية على الخط والمعايير التي تقدمها وقواعد حماية المستخدم من مخاطر المحتوي الضار. [27]

ثانياً: النشر الإلكتروني (محتوى الإنترنت)

على اعتبار أن الإنترنت وسيلة للاتصال تتيح حرية تبادل ونقل المعلومات، أو البيانات ونقلها بكافة صورها سواء أكانت مكتوبة، ومرئية، ومسموعة... الخ، كما أنها ليست فقط مجرد صفحات للمعلومات، بل أصبحت مكاناً للتسوق وللأعمال والخدمات، وفضاء كبير غير منتاهي للصفحات، والأخبار والمعالجات والمؤلفات والأبحاث، والمواد كذلك هذا المحتوى يتضمن الإعلان التجاري والمادة المؤلفة والبث المرئي والتسجيل الصوتي، لذلك أصبح هناك مجال للتساؤل حول مدى القدرة على حماية حقوق الملكية الفكرية على ما تتضمنه تلك المواقع.

ولكن الإشكال يتعلق بمحتوى تلك المواقع؛ حيث لا يوجد إيثار حول محتوى الموقع سواء مصنفاً أو عنصراً من عناصر الملكية الفكرية الذي يحظى بالحماية، أما ما ينشر على الموقع هو محل الحماية، فالمتاح على الموقع ليس نصوص فقط، ولكن هناك العلامات والرسوم والأشكال، لذلك هذه الإشكاليات ما تزال في مرحلة بحث وتقصي من قبل الخبراء في مجال القانون والملكية الفكرية في العالم، لا سيما بعد شيوع التجارة الإلكترونية، وانجاز العديد من الدول القوانين التي تنظمها، باعتبار أن أحد تحديات التجارة الإلكترونية مسألة الملكية الفكرية، ويمكننا الإشارة إلى لجنة الإشارة الدولية في هيئة الأمم المتحدة (اليونسترال) قد وضعت مشروع قانون للتجارة الإلكترونية عام 1996، لكن هذا المشروع لم يتعرض لمسائل الملكية الفكرية المثارة في بيئة التجارة الإلكترونية.

أما بالنسبة للوسائط المتعددة فقد تنوعت على نحو كبير ومتنامي في محتوى مواقع الإنترنت، فالمقصود بها تمثيل المعلومات باستخدام أكثر من نوع من الوسائط مثل الصوت والصورة والحركة والمؤثر، وما يميز هذا المصنف هو إمكانية المزج بين عدة عناصر في وقت واحد نص، صورة، صوت وتفاعلها معاً، عن طريق برنامج من برامج الكمبيوتر، ويتم تسويقها تجارياً عن طريق مواد مدعمة مادياً أخرى مثل الديسك، أو السي دي، ويتم توزيعا أو إنزالها عن طريق خط الاتصال بشبكة الإنترنت، ويرى البعض أن تلك المصنفات محمية بموجب القواعد العامة لحماية المصنفات الأدبية دون حاجة لوضع قواعد جديدة – على اعتبار أن هناك تداخل في برنامج كمبيوتر يسمح بالتفاعل بين وسائل التعبير المتعددة، وبرنامج الكمبيوتر محل حماية أصلاً،

[27]- إبراهيم أحمد الدوي. مصدر سابق. ص. 9-10.

أو على اعتبار أنها بمفردها محل حماية باعتبار هذه المصنفات أدبية، لذلك كان موضوع حق المؤلف والبيانات الرقمية Copyright and digital data لا يزال نطاق البحث والتقصي، ومع ذلك فقد أنجز في الوقت الحاضر، سواء على المستوى الدولي أو الوطني من خلال اتفاقية المنظمة الدولية للملكية الفكرية بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة له عام 1996 إلى الإنطلاق نحو بناء نظام قانوني لحماية المحتوى الرقمي. [28]

3. الإطار المنهجي للدراسة

1.3. التشريعات العربية في مجال حقوق الملكية الفكرية

عرفت الدول العربية القوانين والتشريعات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية منذ منتصف القرن العشرين، وكانت مصر أول الدول إصداراً لقانون حماية الملكية الفكرية وكان ذلك سنة 1954، ثم تأتي السودان فالعراق في سنة 1960 وسنة 1971 على التوالي كأوائل الدول العربية التي سنت تشريعات الملكية الفكرية. ويجدر الإشارة إلى أنه صدر في بعض الدول مراسيم أو قرارات خلال فترات الاحتلال مثل سوريا ولبنان.
وفيما يلي حصر بأحدث القوانين في الدول العربية والتي تتناول حقوق الملكية الفكرية في تلك الدول.

جدول رقم 1: أحدث قوانين الملكية الفكرية الصادرة في الدول العربية

	الدولة	القانون	سنة الإصدار
.1	الأردن	قانون حماية حق المؤلف لسنة 1992 المعدل سنة 2005	2005
.2	الإمارات	قانون رقم 7 لسنه 2002 بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاوره	2002
.3	البحرين	قانون رقم 22 لسنه 2006 بشأن حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة	2006
.4	تونس	قانون 36 لسنة 1994 بشأن الملكية الفنية والادبية	1994
.5	الجزائر	قانون رقم 03-17 المتعلق بحثوث المؤلف والحقوق المجاورة	2003
.6	السعودية	نظام حماية حقوق المؤلف	1989
.7	السودان	قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة 1996 (قانون رقم 54 لسنة1996)	1996
.8	سوريا	قانون حماية الملكية الفكرية	2001
.9	العراق	قانون الملكية الفكرية	1971

[28]- إبراهيم أحمد الدوي. مصدر سابق. ص 11.

.10	سلطنة عمان	مرسوم سلطانى رقم 2008/65 بأصدار قانون حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة	2008
.11	قطر	قانون حقوق المؤلف و الحقوق المجاوره	2002
.12	الكويت	قانون رقم 64 لسنه 1999 فى شأن حقوق الملكيه الفكريه	1999
.13	لبنان	قانون رقم 75 - صادر في 1999/4/3 لحمايه الملكية الادبية و الفنية	1999
.14	ليبيا	القانون رقم (9) لسنة 1968 بشأن حماية حقوق المؤلف	1968
.15	مصر	قانون رقم 82 لسنه 2002 بأصدارا قانون حمايه الملكيه الفكريه	2002
.16	المغرب	قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة	2000
.17	اليمن	القانون رقم 15 لسنة 2012 لتنظيم حماية حقوق الملكية الفكرية	2012

2.3. المصادر الإلكترونية والمنشورة على الإنترنت في القوانين العربية

سوف تتناول الدراسة في السطور القادمة دراسة قوانين حقوق الملكية الفكرية في عشر دول عربية، وهى: مصر، السعودية، تونس، الإمارات، قطر، سلطنة عمان، المغرب، السودان، الأردن، اليمن. وذلك بهدف استكشاف إلى أي مدى تم تغطية مصادر المعلومات الإلكترونية والمصادر المنشورة على الإنترنت بأشكالها المختلفة في تلك القوانين.

1.2.3. مصر

القانون الحالي لحقوق الملكية الفكرية في مصر هو القانون رقم 82 لسنة 2002، وهو القانون الذي ألغى القانون القديم رقم 354 والصادر في سنة 1954. يغطي القانون براءة الاختراع ونماذج المنفعة والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها. كما تناول القانون في الكتاب الثاني منه العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية، ويركز الكتاب الثالث من القانون على حق المؤلف، وهو موضوع الدراسة.

حدد القانون 13 شكلاً من أشكال نشر وبث المعلومات، وهى: [29]

1. الكتب والكتابات والمقالات والنشرات وغيرها من المصنفات المكتوبة .
2. برامج الحاسب الآلى.
3. قواعد البيانات سواء كانت مقروءة من الحاسب الالى او من غيره.

[29] - مصر. قانون رقم 82 لسنه 2002 بأصدارا قانون حمايه الملكيه الفكريه .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://www.arabipcenter.com/ArabLaws/aArablawList.aspx?CNTRY=19

4. المحاضرات والخطب والمواعظ واية مصنفات شفوية اخرى اذا كانت مسجلة.
5. المصنفات التمثيلية والتمثيليات الموسيقية والتمثيل الصامت (البانتوميم).
6. المصنفات الموسيقية المقترنة بالالفاظ او غير المقترنة به .
7. المصنفات السمعية البصرية.
8. مصنفات العمارة.
9. مصنفات الرسم بالخطوط او بالالوان والنحت والطباعة على الحجر، وعلى الاقمشة وأية مصنفات مماثلة فى مجال الفنون الجميلة.
10. المصنفات الفوتوغرافية وما يماثلها.
11. مصنفات الفن التطبيقى والتشكيلى.
12. الصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والرسومات التخطيطية (الاسكتشات) والمصنفات الثلاثية الابعاد المتعلقة بالجغرافيا او الطبوغرافيا او التصميمات المعمارية.
13. المصنفات المشتقة، وذلك دون الاخلال بالحماية المقررة للمصنفات التى اشتقت منها وتشمل الحماية عنوان المصنف اذا كان مبتكرا.

يغطي القانون من أشكال مصادر المعلومات الإلكترونية برامج الحاسب الألي، وقواعد البيانات، ولم يذكر القانون أي مواد تتعلق بالمواد المنشورة على شبكة الإنترنت.

2.2.3. السعودية

صدر قانون نظام حماية حقوق المؤلف بالمملكة العربية السعودية سنة 1989، حيث أصدر بالمرسوم الملكي رقم 11/م بتاريخ 1410/5/19، وقد خص هذا القانون وزارة الإعلام السعودية كوزارة مختصة بهذا القانون وما به من مواد وأحكام. [30]

غطى القانون 10 أشكال من أشكال مصادر المعلومات، وهى :

1. الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة.
2. المصنفات التي تلقى شفوياً كالمحاضرات والخطب والمواعظ وما يماثلها كالأشعار والأناشيد.
3. المؤلفات المسرحية والتمثيليات والاستعراضات، ونحو ذلك من العروض التي تؤدى بحركات.
4. المصنفات التي تعد خصيصاً لتذاع أو تعرض بواسطة الإذاعة أو التلفزيون.
5. أعمال الرسوم وأعمال الفن التشكيلي والعمارة والفنون الزخرفية والحياكة الفنية.

[30] - السعودية. قانون نظام حماية حقوق المؤلف .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://www.plc.gov.ps/menu_plc/arab/files/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9.htm

6. أعمال الفنون التطبيقية سواء أكانت حرفة أم صناعة.
7. أعمال التصوير الفوتوغرافي بما في ذلك الأعمال التي يستخدم فيها أسلوب شبيه بالتصوير الفوتوغرافي، مثل الصور الثابتة المنقولة عن طريق التلفزيون، ولكنها غير مثبتة على دعامة مادية.
8. الصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصاميم والمخططات (الرسوم الكروكية) والأعمال التشكيلية المتعلقة بالجغرافية والطبوغرافيا أو العمارة أو العلوم.
9. المصنفات المجسَّمة المتعلقة بالجغرافية أو الطبوغرافيا أو العمارة أو العلوم.
10. برامج الحاسب الآلي.

القانون يغطي شكل واحد فقط من مصادر المعلومات وهى برامج الحاسب الآلي، ولم يذكر القانون أي مواد تتعلق بالمواد المنشورة على شبكة الإنترنت.

3.2.3. تونس

تعتمد تونس في مجال حقوق الملكية الفكرية على القانون رقم 36 لسنة 94 ويسمى قانون الملكية الفنية والأدبية. يغطي القانون 15 شكل من أشكال مصادر المعلومات، وهى: [31]

1. المصنفات الكتابية والمطبوعة ومن بينها الكتب والنشريات وغيرها.
2. المصنفات المبتكرة للمسرح أو للإذاعة (السمعية أو البصرية) سواء كانت من نوع التمثيلية التي تتخللها الموسيقى أو الرقص أو التمثيل الصامت.
3. القطع الموسيقية الناطقة أو غير الناطقة
4. مصنفات التصوير الشمسي وما شابهها في نظر هذا القانون من المصنفات التي تسلك مسلك التصوير الشمسي.
5. المصنفات السينمائية وما شابهها في نظر هذا القانون من المصنفات التي تسلك مسلك السينما في التعبير البصري.
6. الصور الزيتية والرسوم والمطبوعات الحجرية والنقوش المعدنية بواسطة الحامض النيتريكي أو على الخشب والمنتوجات الفنية الأخرى الشبيهة بها
7. النحت في مختلف أنواعه
8. المصنفات المعمارية التي تشمل في آن واحد الرسوم والنماذج والأمثلة وكذلك كيفية الإنجاز.
9. المدبجات والموشيات التي تخرجها الأنوال الفنية والفنون التطبيقية بما في ذلك المشاريع والأمثلة أو الصناعة نفسها.
10. الخرائط وكذلك الرسوم والمنقولات الخطية أو التشكيلية والصور ذات الصبغة العلمية أو الفنية.

[31] - تونس. قانون عدد 36 لسنة 1994 المؤرخ 24 فبراير 1994 يتعلق بالملكية الفنية و الادبية .- متاح في: http://www.arabipcenter.com/ArabLaws/aArablawList.aspx?CNTRY=4

11. المصنفات الشفوية مثل المحاضرات والخطب والمصنفات التي تماثلها.
12. المصنفات المستوحاة من الفنون الشعبية
13. البرامج المعلوماتية
14. مبتكرات الألبسة للأزياء والوشاح.
15. المصنفات الرقمية.

ونلاحظ مما سبق أن:

- القانون يغطي شكلين من أشكال المصادر الإلكترونية، هما: برامج المعلوماتية، والمصنفات الرقمية.
- ذكر القانون مصطلح المصنفات الرقمية، وهو مصطلح عام ويشمل مصادر كثيرة ولم يوضح ما المقصود بها في إطار القانون.
- لم يذكر القانون أي شيئ يتعلق بالمصادر المنشورة على الإنترنت.

4.2.3. الإمارات

تعمل دولة الامارات العربية المتحدة بالقانون رقم 7 لسنة 2002 في مجال الملكية الفكرية، وهو قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة [32]. خصص القانون وزارة الإعلام والثقافة كوزارة مسؤوله عن القانون. يغطي القانون 12 شكل لمصادر المعلومات المنشورة، وهى:

1. الكتب والكتيبات والمقالات وغيرها من المصنفات المكتوبة.
2. برامج الحاسب وتطبيقاتها ، وقواعد البيانات ، وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرار من الوزير.
3. المحاضرات والخطب والمواعظ والمصنفات الاخرى التي لها طبيعة مماثلة .
4. المصنفات التمثيلية والمصنفات التمثيلية الموسيقية والتمثيل الصامت.
5. المصنفات الموسيقية المصحوبة او غير المصحوبة بكلمات.
6. المصنفات السمعية او البصرية او السمعية البصرية.
7. مصنفات العمارة والرسوم والمخططات الهندسية .
8. مصنفات الرسم بالخطوط او بالالوان ، والنحت ، والنقش ، والطباعة على الحجر ، وعلى الاقمشة ، وعلى الخشب ، وعلى المعادن وأية مصنفات مماثلة في مجال الفنون الجميلة.
9. المصنفات الفوتوغرافية وما يماثلها.
10. مصنفات الفن التطبيقي والتشكيلي.
11. الصور التوضيحية، والخرائط الجغرافية، والرسومات التخطيطية، والمصنفات ثلاثية الابعاد المتعلقة بالجغرافيا او الطبوغرافيا او التصميمات المعمارية وغيرها.
12. المصنفات المشتقة، دون الاخلال بالحماية المقررة للمصنفات التي اشتقت منها .

---

[32] - الإمارات. قانون رقم 7 لسنة 2002 .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://www.gcc-legal.org/mojportalpublic/LawAsPDF.aspx?opt&country=2&LawID=3158

ونلاحظ على القانون ما يلي:

- يغطي القانون شكلا واحدا فقط من مصادر المعلومات الإلكترونية، وهو برامج الحاسب الآلي.
- لم يتطرق القانون إلى قواعد البيانات أو المواد المنشورة على الإنترنت مثل بعض القوانين الأخرى التي تم عرضها في سياق الدراسة.

5.2.3. قطر

أصدرت قطر قانون بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وهو القانون رقم 7 لسنة 2002. يغطي القانون الأشكال الأتية من أشكال مصادر المعلومات: [33]

1. الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة.
2. المصنفات التي تلقى شفاهة كالمحاضرات والخطب والمواعظ وما يماثلها، كالأشعار والأناشيد.
3. المؤلفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية.
4. المصنفات الموسيقية، سواء كانت مصحوبة بكلمات أو بدونها.
5. مصنفات تصميم الحركات الإيقاعية والتمثيل الإيمائي.
6. المصنفات السمعية والبصرية.
7. المصنفات الفوتوغرافية أو ما يماثلها.
8. مصنفات الفنون التطبيقية، سواء كانت حرفية يدوية أو صناعية.
9. مصنفات الرسم والتصوير بالخطوط والألوان، والعمارة والنحت والفنون الزخرفية، والحفر والتصميمات والمخططات والمجسمات الجغرافية والطبوغرافية.
10. برامج الحاسب الآلي.

لا يختلف الوضع كثيراً عن الإمارات، حيث يغطي القانون برامج الحاسب الآلي فقط، ولم يذكر المصادر المنشورة على الإنترنت.

6.2.3. المغرب

أصدرت المغرب أحدث قوانين الملكية الفكرية، وهو القانون رقم 2.00 المتعلق حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة 2000، ويغطي القانون الأشكال التالية من أشكال مصادر المعلومات: [34]

1. المصنفات المعبر عنها كتابة

---

[33] - قطر. قانون بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة (7 / 2002) .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://www.gcc-legal.org/mojportalpublic/LawAsPDF.aspx?opt&country=3&LawID=2705

[34] - المغرب. القانون رقم 2.00 المتعلق حقوق المؤلف والحقوق المجاورة .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://portal.unesco.org/culture/en/files/30401/11424400173ma_copyright_2000_fr.pdf/ma_copyright_2000_fr.pdf

2. برامج الحاسوب
3. المحاضرات والكلمات والخطب والمواعظ والمصنفات الأخرى المكتوبة بكلمات أو المعبر عنها شفاهياً.
4. المصنفات الموسيقية سواء كانت مصحوبة أو غير مصحوبة بكلمات.
5. المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية.
6. المصنفات الخاصة بالرقص والإيماء.
7. المصنفات السمعية – البصرية بما في ذلك السينماتوغرافية والفيديوغرام.
8. مصنفات الفنون الجميلة بما فيها الرسوم والرسوم الزيتية والمنتوجات وأعمال النقش والمطبوعات الجلدية وجميع مصنفات الفنون الجميلة الأخرى.
9. المصنفات الخاصة بالهندسة المعمارية.
10. المصنفات الفوتوغرافية.
11. المصنفات الخاصة بالفنون التطبيقية.
12. الصور والرسوم التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصاميم والرسوم الأولية والإنتاجات الثلاثية الأبعاد الخاصة بالجغرافيا ومسح الأراضي والهندسة المعمارية والعلوم.
13. التعابير الفولكلورية والأعمال المستمدة من الفولكلور.
14. رسوم إبداعات صناعة الأزياء.

يغطي القانون برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات من أشكال مصادر المعلومات الإلكترونية، وأيضا لم يتطرق القانون إلى المصادر المنشورة على الإنترنت.

7.2.3. سلطنة عمان

أصدرت سلطنة قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والصادر بالمرسوم السلطاني رقم 65 لسنة 2008، ويغطي الأشكال التالية من مصادر المعلومات: [35]

1. الكتب والكتيبات والمقالات والنشرات وغيرها من المصنفات المكتوبة
2. برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات سواء اكانت مقروءة من الحاسب الالي ام من غيره.
3. المصنفات التي تلقى شفاهة كالمحاضرات والخطب والمناقشات والمواعظ واي مصنفات شفهية أخرى.
4. مصنفات الدراما والموسيقى والرقص والتمثيل الصامت (البانتومايم) وغيرها من مصنفات الأداء التمثيلي.
5. المؤلفات الموسيقية المصحوبة وغير المصحوبة بكلمات.

[35] - عمان. قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://www.oman.om/wps/portal/!ut/p/c5/04_SB8K8xLLM9MSSzPy8xBz9CP0os3hjA3cDA39LT18Tp0AXAyMvI2_TYEdjI4NgE6B8pFm8AQ7gaEBAd3BikX44yE4kVd4hvo4GRsZhbl6WPmbGLi4mEHk8dvh55Oem6hfkRlR46joqAgCCvFJG/dl3/d3/L0lDU0lKSWdrbUEhIS9JRFJBQUlpQ2dBek15cXchLzRCRWo4bzBGbEdpdC1iWHBBRUEhLzdfMzBHMDBPOUlNU0I5MTAyQkcyTE02UEhTTzMvaUoxTlUzOTIyMDAwMg!!/?WCM_PORTLET=PC_7_30G00O9IMSB9102BG2LM6PHSO3000000_WCM&WCM_GLOBAL_CONTEXT=/wps/wcm/connect/ar/site/home/bz/bz1io/bz17/lawsofintellect

6. المصنفات السمعية والبصرية.
7. مصنفات الرسم بالخطوط والألوان والأشكال المعمارية والنحت والطباعة على الحجر والأقمشة والخشب والمعادن وأية مصنفات أخرى مماثلة في مجال الفنون الجميلة.
8. المصنفات الفوتو غرافية وما يماثلها.
9. مصنفات الفنون التطبيقية والتشكيلية سواء اكانت يدوية ام صناعية.
10. الرسومات التوضيحية والخرائط الجغرافية والرسومات التخطيطية والمصنفات المجسمة ثلاثية الابعاد المتعلقة بالجغرافيا او الطبوغرافيا او العمارة .. كما يتمتع بالحماية عنوان المصنف اذا كان مبتكرا.

يتناول القانون حماية حقوق الملكية الفكرية لبرامج الحاسب الآلي، وقواعد البيانات، ولم يتناول أي إشارة إلى المواد المنشورة على الإنترنت على الرغم من صدور القانون حديثا في سنة 2008.

8.2.3. الأردن

ينظم قانون حق المؤلف لسنة 1992 حماية حقوق الملكية الفكرية في الأردن، وقد خضع القانون لتعديلات في سنة 2005، يغطي القانون المصادر التالية من مصادر المعلومات: [36]

1. الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة.
2. المصنفات التي تلقى شفاهاً كالمحاضرات والخطب والمواعظ.
3. المصنفات المسرحية والمسرحيات الغنائية والموسيقية والتمثيل الايمائي.
4. المصنفات الموسيقية سواء كانت مرقمة ام لم تكن او كانت مصحوبة بكلمات ام لم تكن.
5. المصنفات السينمائية والاذاعية السمعية والبصرية.
6. اعمال الرسم والتصوير والنحت والحفر والعمارة والفنون التطبيقية والزخرفية.
7. الصور التوضيحية والخرائط والتصميمات والمخططات والأعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والخرائط السطحية للأرض.
8. برامج الحاسوب سواء كانت بلغة المصدر او بلغة الآلة.

على الرغم من تعديل القانون سنة 2005 إلا أنه لم يتناول أية إشارة إلى المواد المنشورة على شبكة الإنترنت، فقط يتناول برامج الحاسب الآلي.

9.2.3. اليمن

[36] - الأردن. قانون حماية حق المؤلف لسنة 1992 المعدل سنة 2005 .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://ar.wikisource.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81_%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9_1992_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84_%D8%B3%D9%86%D8%A9_2005_(%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86)

تتميز اليمن بأنها صاحبة أحدث قانون عربي في مجال الملكية الفكرية، حيث صدر القانون رقم 15 لسنة 2012 لتنظيم حماية حقوق الملكية الفكرية. وحدد القانون وزارة الثقافة كالجهة المختصة لهذا القانون، والقانون يضم باب حول إيداع مصادر المعلومات، وهو بذلك يعد أيضاً قانوناً للإيداع. يغطي القانون من أشكال مصادر المعلومات الإلكترونية ما يلي: [37]

المصنفات المكتوبة أو المطبوعة كالكتب والكتيبات و المجلات والصحف والمواقع الالكترونية و النشرات وغيرها من المواد المكتوبة.

1. المصنفات التي تُلقى شفاهاً كالمحاضرات والخطب والمواعظ.
2. المصنفات الموسيقية سواء كانت مصحوبة بكلمات أم لم تكن.
3. مصنفات التصوير الفوتوغرافي وما شابه ذلك.
4. المصنفات التمثيلية والمسرحية والمسرحيات الغنائية والموسيقية ومصنفات التمثيل الصامت وتصاميم الرقص.
5. المصنفات السمعية والسمعية البصرية.
6. مصنفات الرسم بالخطوط أو بالألوان، والحفر، والزخرفة، والمنحوتات الحجرية، والنقوش المعدنية أو الخشبية، والمفروشات، وأية مصنفات أخرى.
7. مصنفات الخرائط التخطيطية والمخططات الكروكية.
8. المصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العلوم أو العمارة.
9. برامج الحاسب الآلي .
10. قواعد البيانات إذا كانت مبتكرة من حيث الاختيار أو الترتيب لمحتوياتها.
11. عنوان المصنف إذا كان مميزاً ومبتكراً ولم يكن لفظًا جارياً للدلالة على موضوع المصنف.

ينص القانون بشكل صريح على حماية حقوق الملكية لبرامج الحاسب الآلي، وكذلك قواعد البيانات، إلا أنه في قواعد البيانات وضع شرطاً بلا معايير واضحة، حيث نصّ على حماية ملكية قواعد البيانات إذا كانت مبتكرة من حيث الاختيار أو الترتيب لمحتوياتها، دون ذكر أية معايير تحدد مواصفات هذا الابتكار، ونلاحظ أن القانون لم يشر إلى المصادر المنشورة على الإنترنت.

10.2.3. السودان

أصدرت السودان قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة 1996 (قانون رقم 54 لسنة 1996) والذي ألغى بدوره قانون حماية حق المؤلف لسنة 1974، يغطي القانون الأشكال التالية من مصادر المعلومات: [38]

---

[37] - اليمن. القانون رقم (15) لسنة 2012م بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://www.al-tagheer.com/news.php?id=46600

[38] - السودان. قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة 1996 (قانون رقم 54 لسنة 1996) .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://sjsudan.org/displaylawdetails.php?lawid=363

1. المصنفات المكتوبة كالكتب والمجلات والنشرات الدورية والمقالات ونحو ذلك،
2. مصنفات الفنون الجميلة نحتا كان أو رسما أو تلويناً أو زخرفة أو من أعمال الفنون التطبيقية المصنفات من الفنون الحرفية ونحوها.
3. المسرحيات والمسرحيات الموسيقية والمصنفات الموسيقية الناطقة وغير الناطقة والتمثيليات الموسيقية والتمثيليات الاستعراضية والعروض الاستعراضية التي تؤدى بحركات أو خطوات .
4. المصنفات السمعية والبصرية.
5. مصنفات التصوير الفوتوغرافي،
6. مصنفات الفن المعماري،
7. برامج الحاسب الآلي (الكمبيوتر)،
8. بنك المعلومات الإلكترونية،
9. الخرط بأنواعها والمخططات المتعلقة بالجغرافيا أو الفوتوغرافية أو العلم،
10. كل المصنفات الأخرى المعلومة أو غير المعلومة.

جدو رقم 2: تغطية مصادر المعلومات الإلكترونية في القوانين العربية

الدولة	برامج الكومبيوتر	قواعد البيانات	الإنترنت
مصر	مغطاه	مغطاه	غير مغطاه
السعودية	مغطاه	غير مغطاه	غير مغطاه
تونس	مغطاه	غير مغطاه	غير مغطاه
الإمارات	مغطاه	غير مغطاه	غير مغطاه
قطر	مغطاه	غير مغطاه	غير مغطاه
المغرب	مغطاه	مغطاه	غير مغطاه
سلطنة عمان	مغطاه	مغطاه	غير مغطاه
الأردن	مغطاه	غير مغطاه	غير مغطاه
اليمن	مغطاه	مغطاه	غير مغطاه
السودان	مغطاه	مغطاه	غير مغطاه

4. النتائج والتوصيات

1.4. النتائج

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي:

1. حرصت أغلب الدول العربية على تحديث القوانين الخاصة بها حماية حقوق الملكية الفكرية، فمن بين 17 قانون نجد أن 10 قوانين منها تم إصداره بعد سنة 2000. كما نجد أن 4 قوانين تم إصدارها في فترة التسعينيات.

2. اليمن صاحبة أحدث قانون لحقوق الملكية الفكرية، حيث صدر في سنة 2012.
3. ليبيا صاحبة صاحبة أقدم قانون في الدول العربية، حيث لم تحدث القانون الصادر لديها سنة 1968.
4. أشتركت جميع القوانين العشرة التي تم تحليلها في الدراسة على تغطية برامج الحاسب الآلي ضمن أشكال مصادر المعلومات التي يحميها القانون.
5. من بين 10 قوانين، غطت 5 منها فقط قواعد البيانات كأحد أشكال المصادر التي تخضع للحماية، وهى قوانين دول: مصر، المغرب، سلطنة عمان، اليمن، والسودان. بينما لم تغطى في دول: السعودية، الإمارات، قطر، تونس، والأردن.
6. أغفلت جميع القوانين العربية الإنترنت كمصدر للنشر، ولم يشر أي قانون عربي إلى حماية حقوق الملكية الفكرية لمصادر المعلومات التي تنشر على الإنترنت.

2.4. التوصيات

1. توصي الدراسة بإجراء تعديلات على قوانين حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية بحيث تغطي الأشكال الحديثة لنشر وبث المعلومات.
2. توصي الدراسة بتضمين مصادر المعلومات التي تنشر على شبكة الإنترنت ضمن المصنفات التي تخضع لحماية حقوق ملكيتها.
3. توصي الدراسة بتوعية الباحثين وأصحاب الفكر بالنشر الرقمي على الإنترنت بهدف إثراء المحتوى الرقمي العربي، ولكن يجب أن يسبق ذلك حماية لما ينشروه من مواد من خلال قوانين وتشريعات تواكب العصر.

المصادر

المصادر العربية

1. **أبو غزالة، طلال.** كلمات وأبحاث حول الملكية الفكرية .– عمان: 1997 .- ص 74.
2. **الأردن.** قانون حماية حق المؤلف لسنة 1992 المعدل سنة 2005 .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في:
http://ar.wikisource.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81_%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9_1992_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84_%D8%B3%D9%86%D8%A9_2005_(%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86)
3. **الإمارات.** قانون رقم 7 لسنة 2002 .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في:
http://www.gcc-legal.org/mojportalpublic/LawAsPDF.aspx?opt&country=2&LawID=3158

4. **بامفلح، فاتن سعيد.** المكتبات الرقمية بين التخطيط والتنفيذ.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008.
5. **بدر، أحمد.** مجتمع المعلومات الكونى ومشكلات الخصوصية وأمن المعلومات وحق التأليف.- مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية.- مج 3، ع 2 (ذو الحجة 1418هـ/إبريل 1998م).
6. حق المؤلف والحقوق المجاورة / المجمع العربي للملكية الفكرية .- تاريخ الاطلاع: يناير 2013 .- متاح في: http://www.aspip.org/page.aspx?page_key=copyrights_and_related_rights&lang=ar
7. **تونس.** قانون عدد 36 لسنة 1994 المؤرخ 24 فبراير 1994 يتعلق بالملكية الفنية و الادبية .- متاح في: http://www.arabipcenter.com/ArabLaws/aArablawList.aspx?CNTRY=4
8. **جميعي، حسن.** حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في سياق الإنترنت.- في: ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الأردنية. ص. 2.
9. **الدوي، إبراهيم أحمد.** حقوق المؤلف وحقوق الرقابة.- العربية 3000، ع2 (2005). ص. 9.
10. **السعودية.** قانون نظام حماية حقوق المؤلف .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://www.plc.gov.ps/menu_plc/arab/files/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9.htm
11. **السودان.** قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة 1996 (قانون رقم 54 لسنة 1996) .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://sjsudan.org/displaylawdetails.php?lawid=363
12. **عبد القادر، حسام.** كيف يحافظ المجتمع المدني على الملكية الفكرية الرقمية.- مجلة أسواق العرب. [متاح: مارس 21، 2007]
13. **عبد القادر، حسام.** الملكية الفكرية الرقمية ودور المجتمع المدنى فى الحفاظ عليها. ورقة بحثية قدمت فى المؤتمر العربى الأول للثقافة الرقمية فى طرابلس، مارس 2007م. متاح فى:
14. **عبود، فهد ناصر.** حماية حقوق التأليف على شبكة الإنترنت.- دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات.- مج 10، ع 3 (سبتمبر 2005).

15. **علوي، هند.** حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال منظور الأساتذة الجامعيين : أساتذة جامعة منتوري نموذجا.- cybrarians journal. ع 12 (مارس 2007).

16. **عمان.** قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://www.oman.om/wps/portal/!ut/p/c5/04_SB8K8xLLM9MSSzPy8xBz9CP0os3hjA3cDA39LT18Tp0AXAyMvI2_TYEdjI4NgE6B8pFm8AQ7gaEBAd3BikX44yE4kVd4hvo4GRsZhbI6WPmbGLi4mEHk8dvh55Oem6hfkRlR46joqAgCCvFJG/dl3/d3/L0lDU0lKSWdrbUEhIS9JRFJBQUlpQ2dBek15cXchLzRCRWo4bzBGbEdpdC1iWHBBRUEhLzdfMzBHMDBPOUlNU0I5MTAyQkcyTE02UEhTTzMvaUoxTlUzOTIyMDAwMg!!/?WCM_PORTLET=PC_7_30G00O9IMSB9102BG2LM6PHSO3000000_WCM&WCM_GLOBAL_CONTEXT=/wps/wcm/connect/ar/site/home/bz/bz1io/bz17/lawsofintellect

17. عن الملكية الفكرية / وحدة الملكية الفكرية بجامعة الدول العربية .- تاريخ الاطلاع: يناير 2013 .- متاح في: http://www.arabipcenter.com/About/aAboutIP.aspx

18. **الفتلاوي، سهيل حسين.** حقوق المؤلف المعنوية في القانون العراقي دراسة مقارنه .- بغداد: 1978 .- ص 22.

19. **فرعون، سامر عبد الكريم.** حماية حقوق المؤلفين الفكرية على الإنترنت.- مجلة حماية الملكية الفكرية.- ع 55، الربع الأول (1998). ص. 13.

20. **قطر.** قانون بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة (7 / 2002) .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://www.gcc-legal.org/mojportalpublic/LawAsPDF.aspx?opt&country=3&LawID=2705

21. **مصر.** قانون رقم 82 لسنه 2002 بأصدارا قانون حمايه الملكيه الفكريه .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://www.arabipcenter.com/ArabLaws/aArablawList.aspx?CNTRY=19

22. **مصطفى، أحمد عبد الله.** حقوق الملكية الفكرية والتأليف في بيئة الإنترنت .- Cybrarians Journal .- ع 21، ديسمبر 2009 .- تاريخ الاطلاع : يناير 2013 .- متاح في: >http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=487:2011-08-13-20-29-19&catid=144:2009-05-20-09-53-29&Itemid=62

23. **المغرب.** القانون رقم 2.00 المتعلق حقوق المؤلف والحقوق المجاورة .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في:

http://portal.unesco.org/culture/en/files/30401/11424400173ma_copyright_2000_fr.pdf/ma_copyright_2000_fr.pdf

24. **هلال، عباس عيسى.** حق المؤلف والوسائل القانونية لحمايته.- مجلة حماية الملكية الفكرية.- ع 56، الربع الثاني (1998). ص. 4

25. **اليمن.** القانون رقم (15) لسنة 2012م بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة .- تاريخ الاطلاع: فبراير 2013 .- متاح في: http://www.al-tagheer.com/news.php?id=46600

26. **يونس، عبد الرزاق.** أمن المعلومات الالكترونية وحقوق الملكية الفكرية.- مجلة المكتبات والمعلومات العربية.- س20، ع 24 (ذو الحجة 1420هـ/إبريل 2000م).

المصادر الأجنبية

1. Bettelheim, A. Internet Copyright Law Amendments Get Noisy Support from librarians. C.Q. Weekly, 59.13 (2001): 715-716.
2. Kho, Nancy. Keeping up with Copyright. In The Digital Age. Content: Digital Content: Strategies and Resources. Access: http://www.econtentmag.com/articles/ Editorial/Feature/Keeping-up-with-copyright-In-the-Digital-Age-37180.htm
3. Harper, Georgia K. Copyright endurance and change.- Yhe Journal of Electronic publishing with permission from EDUCA Use Review, 35.6 (2000).
4. Landesman, Betty. Copyright and the Internet. Problems of post. Communism., 45.5 (sep./ Oct. 1998): 7p.
5. Penney, Steven. Crime, Copyright and the Digital Age, 2009 Access:
6. Rash, Wayne. Will New Copyright treaties over whelm the internet? \ Week, 641, (1996): 4 p. http://papersssrn.com/so13/papers.cfm?abstract id=439960

Cybrarians Journal

الترقيم الدولي 1687-2215

موقع المجلة: https://journal.cybrarians.info/index.php/cj

العدد 65، أبريل 2022

بحوث – النص الكامل

ملامح النتاج الفكري التربوي للأبحاث المنشورة في المجلة الأردنية في العلوم التربوية (2005-2019) : دراسة ببليومترية

تاريخ الاستلام: 11 ديسمبر 2021

تاريخ القبول: 22 فبراير 2022

تاريخ النشر: 30 أبريل 2022

د. فاطمة أحمد السامّرائي

أستاذة، كلية إربد الجامعية، قسم المكتبات والمعلومات، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

fatema.alsamrai@gmail.com

أ . د. عبد الحكيم ياسين حجازي

أستاذ أصول التربية، كلية التربية والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة العين ، الإمارات العربية المتحدة

abedelhakeem.hejazi@aau.ac.au

حقوق النشر والتأليف (c) 2022 فاطمة السامرائي، عبد الحكيم ياسين حجازي

هذا العمل متاح وفقا لترخيص المشاع الإبداعي 4.0 ترخيص دولي

مستخلص

هدفت الدراسة لمحاولة استقراء واقع النتاج الفكري التربوي المنشور في المجلة الأردنية في العلوم التربوية، والتعرف على الملامح العامة والدقيقة للتخصصات الموضوعية التربوية المنشورة فيها منذ تأسيسها عام (2005) إلى (2019)، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وأداتها بطاقة تحليل المحتوى لدراسة المتغيرات الكمية، والتحليل الموضوعي للمحتوى الفكري للمقالات.

بدأت إجراءات الدراسة بتحليل (431) مقالة، احتوت على (1631) كلمة مفتاحية لتشكل نواة الترميز المفتوح للتجميع الموضوعي، وتم تبني إستراتيجية الرأس الحر، ونتج عنها تجميع 21 موضوعًا فرعياً تحت سبع فئات موضوعية شاملة، فكانت النتائج تُشير لسيادة النمط التعليمي بنسبة (79%) مقارنة بالنمط التربوي (21%)، وتبين تقارب نسب التأليف الثنائي والفردي، وحصلت مجتمعة على ما نسبته (89.72%)، ولصالح الباحث (الرجل) مقارنة بالباحثة (المرأة)، مع ملاحظة ثبات في حجم إنتاجية الأبحاث في الأعوام الثلاثة الأخيرة، يوازيه سرعة في نشر الأبحاث لا تتجاوز الأشهر الستة كحد أقصى وبنسبة (92.6%)، كما بينت النتائج

التناقص في قبول مستلات الرسائل الجامعية، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الباحثين على التوجه للبحث والتأليف في الموضوعات التربوية، والموازنة بين المحاور الموضوعية، مع تنمية التشاركية في التأليف، والعمل على توسيع دور المجلة في توحيد الجهود البحثية المختلفة في عالم النشر، وتسهيل التعرف على الأبحاث المنشورة، مع زيادة فرص الوصول إليها سواء بالطريقة التقليدية أو الإلكترونية، مما سيرفع من نسب المحتوى العربي التربوي على الإنترنت.

الكلمات المفتاحية

التربية، دراسات ببليومترية

المقدمة :

تُعد المجلات العلمية الأساس الأول في لبنة النتاج الفكري المنشور في كافة مجالات المعرفة الإنسانية، لما تنشره من أبحاث علمية تختص بمواكبة آخر التطورات العلمية ومناقشة المفاهيم والأفكار ذات العلاقة بكل ما هو جديد.

لذا فالمعرفة البشرية ممثلة بالنتاج الفكري ما هي إلا حصيلة كل من حركة البحث العلمي لعلمائها ومفكريها وباحثيها وطلابها، وعلوم الجهد الإنساني في التفكير، والتأمل، والعمل، بهدف إحداث التغيير والتفاعل مع الآخرين في كافة المجالات.

وفي هذا السياق، يتنوع النتاج الفكري الإنساني في إصداراته بين مصادر أولية ممثلة بالوثائق التاريخية، والرسائل الجامعية، ومصادر ثانوية كالكتب، والمقالات والدوريات، ودوائر المعارف بشقيها العام والمتخصص.

ولتحقيق الغاية المرجوة من النتاج الفكري المتنوع، والمتراكم عبر السنين؛ لابد من إجراء دراسات تقوم على أسس علمية لتحليل، واستقراء ما تم بحثه ودراسته عبر الزمان.

ومن هنا، فإن العلاقة وثيقة بين أدوات إنتاج المعرفة، وتراكم النتاج المعرفي عبر العصور؛ بل هما وجهان لعملة واحدة وهو البحث العلمي، فالبحث العلمي أحد أهم الدعائم الأساسية لتطور المجتمعات الإنسانية وتقدمها، وهو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الشاملة، لما يقدمه من أفكار وحلول للمشكلات المختلفة، فهو يسعى إلى تحديد مشكلات المجتمع، وترتيب أولوياته، وتحليلها تحليلًا علميًا (جرادات، 2020، 140).

وفي ضوء الأهمية للبحث التربوي، تُعد الأبحاث المنشورة في المجلات التربوية واحدة من المصادر التي ترفد الساحة التربوية بالأبحاث، والدراسات الفكرية، والتربوية في هذا القطاع الحيوي للمجتمع.

وفي سياق الحديث عن المجلات التربوية، تُعد المجلة الأردنية في العلوم التربوية واحدة من المجلات التي ترفد الميدان التربوي بالأبحاث التربوية المعدة من قبل أساتذة الجامعات، وطلبة الدراسات العليا، والباحثين من مختلف المؤسسات التربوية والجامعية سواء في الأردن، أو في الوطن العربي.

ولتسهيل معرفة طبيعة النتاج الفكري التربوي المنشور في هذه المجلات، يتطلب الأمر الاهتمام بالدراسات التحليلية للنتاج االموضوعي في التخصصات كافة، ومنها القطاع التربوي، لقدرة هذه الدراسات على إعطاء

مؤشرات عن طبيعة التأليف في المعارف المختلفة، كما تسهم في رسم السياسات التعليمية، ومساعدة صُناع القرار في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالشأن التربوي، من خلال ما تقدمه هذه الدراسات من نتائج، وتحليلات علمية للمشكلات المدروسة.

وعلى مدى خمسة عشر عامًا من مسيرتها، كان لابد من دراسة علمية شاملة لقراءة ملامح النتاج الفكري التربوي المنشور فيها، والتي تستقطب باحثين من مختلف المؤسسات التربوية في الأردن، والوطن العربي.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في قلة الدراسات التحليلية للنتاج المعرفي بشكل عام، وللنتاج الفكري التربوي بشكل خاص، وخلال عمر المجلة، الـ (15) عامًا، لم تُنشر سوى دراسة واحدة لتحليل النتاج التربوي المنشور فيها، وهي دراسة العياصرة (2018)، وقارن فيها واقع التأليف والنشر في موضوعات التربية العلمية المنشورة في المجلة مع مجلة دراسات / العلوم التربوية (الصادرة عن الجامعة الأردنية) للفترة من (2005) إلى (2019).

وتأتي الحاجة لدراسات تحليلية لطبيعة النتاج الفكري التربوي المنشور فيها، لمعرفة التوجهات البحثية التي تنشرها المجلة، وجعلتها الأكثر استقطابًا من قِبل الباحثين على مستوى الوطن العربي.

أسئلة الدراسة :

ما الملامح الإحصائية للمتغيرات المتعلقة بتحليل النتاج الفكري التربوي المنشور في المجلة الأردنية في العلوم التربوية وفق المتغيرات التالية :

أولا: جنس الباحثين وطبيعة التأليف.

ثانيا: طبيعة الشراكة في التأليف من حيث الجنس.

ثالثا: طبيعة التأليف بين الباحثين العاملين في المكان نفسه.

رابعا: تصنيف مكان عمل الباحثين.

خامسا: نوع البحث (كمي ، نوعي ، خليط).

سادسا: حجم النتاج المنشور (وفق السنوات والفترات الزمنية) باللغتين العربية والإنجليزية.

سابعا: خلفية الأبحاث المنشورة.

ثامنا: التقادم الزمني للأبحاث المنشورة (المدة الزمنية الفاصلة بين تقديم الأبحاث للنشر، وقبوله، ونشرها فعليًا).

تاسعا: المجالات الموضوعية التربوية .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لمعرفة مدى تجانس النتاج الفكري التربوي المنشور في المجلة مع واقع النتاج الفكري التربوي المطلوب تداوله بالبحث والتقصي والإثراء، ومعرفة ملامح هذا النتاج الفكري ومدى مواكبة أبحاثها لمتطلبات الواقع التربوي وفق متغيرات الجنس والزمن والمكان، للباحثين سواء في الأردن أو على المستوى العربي.

أهمية الدراسة:

- تُعد من الدراسات الاستطلاعية، والتي تحلل توجهات النتاج التربوي بناءً على محتوى الأبحاث المنشورة، مما يسهم في إعادة توجيه الأبحاث نحو الموضوعات ذات العلاقة بالواقع الفكري التربوي العربي، وما يحتاجه لتشخيص واقعه، ومعالجة همومه، وتحقيق تطلعاته.
- التعرف على العلاقات التي تربط الحقول التربوية المختلفة، والتوجه إليها بالبحث والدراسة من قبل الباحثين وطلاب الدراسات العليا.
- ستسهم نتائج الدراسة في توجيه أنظار الباحثين لتفعيل التشارك بالأفكار، والقيم، والمفاهيم التربوية، سواء بإنتاج أبحاث مشتركة مع باحثين من داخل الأردن، أو أبحاث مشتركة مع باحثين من خارج الأردن، لرفد الساحة التربوية بأبحاث تنصهر بها كافة التوجهات، والأفكار التربوية والمدارس الفكرية.
- تسليط الضوء على طبيعة الفكر التشاركي بين الباحثين، والشراكة بين الباحثين والباحثات (حسب الجنس).

المنهجية :

بدأت إجراءات الدراسة بتصميم أولي لبطاقة "تحليل محتوى" للنتاج التربوي المنشور في المجلة الأردنية في العلوم التربوية، من خلال الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة، ومنها دراسة: الغفيري (2019)، والرمضي (2018)، وعبابنة (2018)، وبناءً عليه تم تصميم بطاقة تفريغ المعلومات بصيغتها النهائية.

وقد تم التحقق من الصدق الظاهري للبطاقة بتدقيقها، ومراجعتها مع بطاقات تحليل محتوى في دراسات تحليل المحتوى في مجال التربية، والمكتبات، والنشر، وتم الاستناد لحساسية الباحثين في التحقق من مدى ملاءمة المتغيرات للدراسة، وتم حذف عدد من المتغيرات التي يصعب تحديدها مثل: الدرجة العلمية التي يحملها الباحث لأنها متغيرة بمرور الزمن، ولأن المجلة لا تذكر الألقاب والدرجات العلمية للباحثين، إضافة إلى حذف متغير الجنسية لصعوبة تحديده، واقتصار دلالة البلد على مكان عمل الباحثين وقت إعداد البحث.

وللتحقق من ثبات بطاقة التحليل لاعتمادها بشكلها النهائي، تم اختبارها بإدخال آخر (3) مجلدات للأعوام (2017-2019) بواقع (12) عدد، وبمجموع (96) بحثًا، إلى قاعدة الإكسل المصممة على المتغيرات المتضمنة بالبطاقة، كما جرى خلال عملية الإدخال عمليات حذف، وتعديل، وإضافة لبعض المتغيرات التي برزت خلال عملية التحليل.

بمجرد الانتهاء من تصميم " بطاقة تحليل المحتوى"، بدأت عملية تحليل الأبحاث المنشورة في المجلة الأردنية في العلوم التربوية، علمًا بأن هذه العملية بدأت بشكل، أو بآخر مع بداية عملية بناء القاعدة، والبدء بعملية إدخال البيانات الببليوغرافية، ثم البدء بعملية اختبارها.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

تشتمل الدراسة على التعريفات الاصطلاحية والإجرائية الآتية:

- **تحليل المحتوى اصطلاحًا:** هي عملية علمية منظمة تتمثل في إعادة تنظيم مادة الاتصال الإنساني المستهدفة بالتحليل، في منظومات خاصة، تتسق مع الرموز المفتاحية التي وضعها المحلل أساسا

لعمله، ويراها تناسب تحقيق أهدافه من عمله أو أهداف المستخدم لنتائج التحليل (الخوالدة وعيد،2014، 131).

- **إجرائيًا:** أسلوب تحليل المحتوى من الأساليب البحثية التي تزود الباحثين بقراءات كمية، ونوعية، وموضوعية وفقًا لطبيعية الدراسات، والأبحاث التي يتم تحليلها، ووفقًا لآلية معتمدة من قبل الباحث للمتغيرات المدروسة، وهي أسلوب وأداة فعالة في تحليل وقراءة الحالة المدروسة بشكل متكامل، تتمتع بمصداقية عالية وقراءات واقعية.
- **النتاج التربوي اصطلاحًا:** عادة ما ارتبط مفهوم النتاج التربوي بمفهوم النتاج الفكري، والذي يدل على التجميع المتراكم لناتج البحث العلمي في كافة الموضوعات التربوية، وتُشير الشامل، موسوعة البحوث (2018، 2) أن البحث العلمي يُشكل اللبنة الأولى في بناء النتاج الفكري للشعوب والأمم، وبناءً عليه، فالنتاج التربوي هو معيار وميزان لطبيعة الجهد الذي قمت به وأنت تبحث، فإذا لم يكن هناك نتاج مثمر صحيح يضيف لبنة في تطور الإنسان، وحيويته، وتجاوز مشكلاته، فإن المنهج العلمي لم يؤتِ ثماره التي هي مبتغى جهد الإنسان، وهدفه الذي يسعى إليه.
- **إجرائيًا:** يمثل مجموع الأبحاث المنشورة في المجلة الأردنية في العلوم التربوية منذ العام (2005) وهو سنة تأسيسها إلى العام (2019) وقت إعداد الدراسة، في مختلف الموضوعات الفرعية للعلوم التربوية، وباللغتين العربية والإنجليزية.
- **المجلة العلمية (Scientific Journal) اصطلاحًا:** مفهوم المجلة العلمية يقتصر على المطبوع الذي يصدر بشكل دوري عن جمعية، أو مؤسسة أكاديمية، ويحتوي على مقالات علمية متخصصة، تتضمن معلومات جديدة في مجال الاهتمام، وتستمر في الغالب في الصدور بصورة منتظمة (قاسم، 1993، 125، وعزام ،1990، 52).
- **المجلة الأردنية في العلوم التربوية إجرائيًا:** هي مجلة علمية عالمية مُحكّمة تصدر عن جامعة اليرموك، بدعم من صندوق دعم البحث العلمي التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن، والموطّنة في جامعة اليرموك، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، إربد، الأردن، وقد صدر العدد الأول منها في العام (2005) ومستمرة في الصدور إلى الآن، وهي مجلة فصلية (4) مرات في السنة، وتُنشر بشكل ورقي، وإلكتروني، ويسمح الموقع الإلكتروني بإمكانية البحث المتنوعة بعدة خيارات بحثية مع واجهتين باللغة العربية، والإنجليزية، وحصلت المجلة على المراتب الأولى عربيًا ضمن معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي (آرسيف)، وهذا المعامل الصادر عن قاعدة البيانات الرقمية (معرفة)، والمصنفة فيها المجلة.

حدود الدراسة ومحدداتها:

تتحدد هذه الدراسة بالحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** كافة الموضوعات (متخصصة أو عامة) لمجال العلوم التربوية التي تم بحثها في المجلة الأردنية في العلوم التربوية.

- **الحدود المكانية:** الأردن - وتحدد ذلك من خلال مكان إصدار المجلة من قبل جامعة اليرموك إربد - الأردن.
- **الحدود الزمانية:** منذ تأسيس المجلة في العام (2005) وحتى نهاية العام (2019) وقت إعداد الدراسة.
- **الحدود النوعية:** الأبحاث المنشورة في الدورية فقط (المجلة الأردنية في العلوم التربوية)، مع استثناء الافتتاحيات.
- **الحدود اللغوية:** كافة الأبحاث الصادرة في المجلة الأردنية في العلوم التربوية باللغتين العربية والإنجليزية.

الدراسات السابقة :

في السعودية، هدفت دراسة الغفيري (2019) استقراء التوجهات البحثية في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية من حيث مجالات البحث التربوي، ومن حيث منهجية البحث التربوي، مع الوقوف على الأولويات البحثية التي ينبغي توجيه بحوث المجلة إليها، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لاستقراء وتحليل مقالات المجلة، والتعرف على منهجية البحوث التربوية المنشورة على الموقع الإلكتروني، وعددها (93) بحثًا، بينت النتائج أن أكثر مجالات البحث التربوي المنشورة، هو مجال المناهج، وطرق التدريس، بينما كان مجال البحث في التربية الخاصة هو أقلها، واتبعث أغلبية البحوث الأسلوب الكمي الذي يستخدم المنهج الوصفي المعتمد على الاستبانات، وأوصت بتوجيه بحوث المجلة إلى مجالات وأساليب، وأدوات البحث التربوي، كما قدمت مقترحات لتطوير البحث التربوي إلى هيئة تحرير، ومحكمي مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية.

في الأردن، قارنت دراسة العياصرة (2018) توجهات البحث للأبحاث المنشورة في موضوعات التربية العلمية والمنشورة في كل من المجلة الأردنية للعلوم التربوية، الصادرة عن جامعة اليرموك، وبين مجلة دراسات / العلوم التربوية، الصادرة عن الجامعة الأردنية، للفترة من (2005-2016)، وتكونت عينة الدراسة من (96) مقالة في موضوع التربية العلمية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استمارتين تحليل محتوى، واحدة لتحليل المحتوى (موضوع البحث)، والثانية نوع البحث، وتصميمه، إضافة إلى مقياس مدى مشاركة المرأة الباحثة في البحث، أظهرت النتائج تركيز الباحثين على الموضوعات الفرعية للتربية العلمية ممثلة ببيئات التعلم، ومعتقدات المعلم، وتعلم المفهوم أكثر من موضوعات قضايا الثقافة، والمجتمع والنوع الاجتماعي، كما استخدمت غالبية الأبحاث البحوث الكمية، وأداتها الاستبانة أكثر من استخدام كل من البحوث النوعية، والبحث الخليط، وأدواتهما، كما تبين أن ضعف مشاركة المرأة الباحثة بنسبة (30.4%)، وهي أقل من نصف مشاركة الباحث الرجل، وأوصت الدراسة بضرورة التأليف في موضوعات غير نمطية في مجال التربية العلمية، وموضوعاتها في مناهج العلوم وتدريسها، مع التوجه لاستخدام البحوث النوعية، والمختلطة، وإعطائها وزنًا أكبر في التقييم، مع تشجيع الباحثات على البحث في الموضوعات التربوية الميدانية من مواقع عملهن في المجال التعليمي والتربوي.

في البحرين، حددت الحبابي (2017) اتجاهات البحوث التربوية العربية، من خلال تحليل المحتوى للبحوث التربوية العربية المنشورة في مجلة العلوم التربوية، والنفسية في جامعة البحرين في الفترة ما بين (2000-2015) كنموذج دراسة حالة، ونظرًا لطبيعة الدراسة، فقد تم أستخدام المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل

المحتوى، وقامت الباحثة بتصميم بطاقات تفريغ للبحوث المحصورة، والتي تشتمل على ست متغيرات من بيانات البحث هي: عدد المؤلفين، والمجال الأكاديمي، والمدخلات التعليمية، والمراحل التعليمية، ونوع و طبيعة البحوث، والأسلوب أو الأداة المستخدمة في البحوث، وتم تصنيف البيانات في جداول مع حساب التكرارات والنسب لكل الفئات. وبينت النتائج مناهج وطرق التدريس، والعلوم النفسية، والاجتماعية ، هي الأكثر تأليفا، وأن معظم الدراسات كانت لمؤلف واحد مع زيادة في نسبة الدراسات لمؤلفين اثنين في السنوات الأخيرة، كما ركزت الدراسات على مرحلة الثانوية، ومرحلة الكليات، وأن أكثر المجتمعات البحثية كان الطلاب، والطلاب المعلمين، واستخدمت معظم البحوث المنشورة المنهج الوصفي، أما أكثر الأدوات استخدامًا هي: الاختبارات، والمقاييس، والاستبانة.

في تركيا، أجرى كل من إمر وإردم وكوجيجيت (Eğmir, Erdem & Koçyiğit ,2017)، دراسة تحليلية وصفية، هدفت إلى تحليل المقالات المنشورة في " المجلة الدولية للتعليم International Journal of Instruction " [IJI] من (2017 - 2008)، و تم تحليل المتغيرات المتعلقة بكل من موضوعات المقالات، وطرق أخذ العينات، وطرق البحث، والإجراءات الإحصائية، والبلدان التي أجريت فيها البحوث، وبعض المتغيرات الأخرى، أظهرت النتائج، أن الدراسات في مجال التعليم تستخدم في الغالب طرقًا كميّة، وأساليب أخذ عينات عشوائية ، وكان حجم العينة عادة أقل من (500)، أما أدوات جمع البيانات غالبًا ما تتكون من جداول، ويتم تحليلها باستخدام إحصائيات وصفية، وتعود المقالات المنشورة إلى (35) دولة مختلفة، ونظرًا لكون مجلة (IJI)، هي مجلة دولية مفتوحة المصدر، وتتمتع بقدر عالي من الموثوقية والعالمية، فمن المتوقع أن تعطي نتائج هذا التحليل فكرة عن اتجاهات البحث في مجال التعليم.

في مصر، رسمت دراسة عبد العال (2016) ملامح خريطة بحثية مستقبلية لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بني سويف حتى عام (2025) في ضوء أولويات الاحتياجات المجتمعية، والاتجاهات البحثية الحديثة، واعتمد البحث على أكثر من منهجية بحثية، منها: المنهج الوصفي ممثلًا أسلوب تحليل المحتوى للكشف عن الوضعية الراهنة لبحوث الماجستير، والدكتوراه داخل القسم، والمقابلة الشخصية المقننة كأداة لتحديد أهم المشكلات المجتمعية في محافظة بني سويف، ومنهجية مستقبلية لاستقراء أهم المجالات البحثية التي يجب إدراجها في الخريطة البحثية معتمدة في ذلك على أسلوب العصف الذهني، وتوصل البحث إلى الحاجة لبناء خريطة بحثية متكاملة الأركان، ترتكز على مجموعة من العناصر التي تمثل محددات لعمل البحث العلمي التربوي داخل القسم، وهي: مقومات الانضمام لمجتمعات المعرفة، والاحتياجات البحثية للمجتمع، وأبعاد ومؤشرات خطط التنمية؛ وفي ضوء هذه المرتكزات، تم تحديد عدد من الموضوعات داخل المجالات البحثية المختلفة للقسم.

في السعودية، قام النوح (2015) بدراسة هدفت إلى التعرف على اتجاهات الرسائل الجامعية في تخصص أصول التربية في الجامعات السعودية خلال الفترة من عام (1411-1435هـ) الموافق (1990-2013م)، والكشف عن الحاجات البحثية في مجالات، وجوانب أصول التربية، وتقديم تصور للخريطة البحثية المقترحة، واستخدمت الدراسة أداتين: الأولى: بطاقة تحليل المحتوى، والثانية: الاستبانة، وطبقت على جميع أفراد مجتمع الدراسة المكون من (200) عضو هيئة تدريس متخصص، وتألف التصور المقترح للخريطة البحثية من ثلاثة أجزاء: الأول: أهداف الخريطة البحثية المقترحة، والثاني: مجالات أصول التربية، والثالث: جوانب أصول التربية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن الأصول التعليمية احتلت الترتيب الأول في أنواع أصول

التربية، كما تصدرت القيم أول قائمة مجالات أصول التربية، واحتل (هدف توجيه انتباه الباحثين نحو أبرز جوانب أصول التربية) المرتبة الأولى من حيث اهتمام الباحثين في مجموعة أهداف الخريطة البحثية، وجاء مجال العمليات الاجتماعية في أول ترتيب مجالات أصول التربية، في حين جاء (جانب تقويم برنامج الماجستير في أصول التربية) في أول ترتيب جوانب أصول التربية.

الإطار النظري:

- النتاج الفكري:

إن معظم مراحل بناء النتاج الفكري، تستمد استمراريتها وقوتها من مجموع الفكر الإنساني الموجود على أرض الواقع ممثلا بالتراث الفكري، والرصيد المعرفي الذي يُميز الشعوب والمجتمعات عن غيرها، ومنه تُعاد الانطلاقة لمزيد من البحث، والتقصي دون محاولة هدمه أو تجاوزه، لأن المسيرة الأخلاقية العلمية تقوم على سلسلة متتابعة من الأفكار التي يورثها جيل إلى جيل، مهما كانت الفوارق بين الأجيال والمجتمعات.

وتُعد المعرفة المُنتجة إضافةً، وتراكمًا للنتاج المعرفي البشري، وليست تكرارًا أو نسخًا عنه، كما تسهم في بناء وعي جديد، وأكبر سواء أكان فرديًا أم جمعيًا، والأساس هو الفائدة الأعم وليست الأخص، ويلعب الواقع أو الظرف الموضوعي للمجتمع إن كان متقدمًا أم متخلفًا، وأيضًا يلعب التطور العلمي دورًا في قيام الفرد بإنتاج معرفي دون إغفال الواقع أو الظرف الذاتي المتمثل في ذكاء الإنسان وسعة أفقه وانفتاحه العقلي (الرجيب، 2014).

وبناءً على ما تقدم، يظهر أن المعرفة البشرية لا تتوسع، ولا تنمو في مختلف التخصصات، والمجالات إلا بالتراكمية، التي من خلالها يتوسع العلم، والبحث، وتُهيء الفرصة للبحث، والتقصي لمزيد من التحليل، والاستنتاج.

تحليل النتاج الفكري التربوي:

مع ازدياد البحث العلمي والنتاج الفكري المُعد في المجال التربوي تحديدا، سواء من خلال إصدار دوريات ومجلات عربية، تابعة لجامعات أو مؤسسات مهنية مُهتمة بالموضوع التربوي، أومن خلال فتح عدة تخصصات في الجامعات تُعنى بمنح الدرجات الأكاديمية من ماجستير ودكتوراه، في مختلف البلدان، أضف إلى ذلك بحوث الترقية لأعضاء هيئة التدريس، وتزايد انعقاد المؤتمرات، والندوات التي تعكس كم، وكيف هذا النتاج في البيئة العربية.

من هنا ظهرت الحاجة إلى نتائج التحليل للنتاج الفكري التربوي بكل جوانبه لتسهم في تغييره، وتطويره، لأنها من الدراسات التي تطمح ليس للتفسير فقط؛ بل إلى محاولات التغيير في ملامح هذا النتاج (سالم، 1997).

مفهوم تحليل المحتوى:

إن قدرة المجتمع على إدراك الظواهر والأحداث بوضوح وبشكل ثاقب، تقوم على قدرته على فصل العناصر وتبويبها وتوزيعها إلى جزيئات منفصلة عن بعضها البعض، مترابطة مع بعضها بعلاقات منطقية أيضا، وهذا جوهر عملية تحليل المحتوى والدراسات الببليومترية، والتي تقوم على تحليل النتاج الفكري، للوصول إلى معرفة حقيقية بجوهر وخصائص وسمات المادة المحللة، وطبيعة العلاقات التي تربطها، وتجمعها، وبذلك تُعد هذه الفكرة الأساسية للتحليل، مهما اختلفت الوسائل والأساليب المتعلقة بتطور العلم والمعارف.

تم استعارة أسلوب تحليل المحتوى من تحليل مضامين الكتب السماوية، والدراسات الاجتماعية، والإعلامية، وأصبح أسلوبًا موثوقًا لتحليل كافة مجالات المعرفة البشرية، لا يمكن الاستغناء عنه في دراسة الوثائق، وقراءات المضمون، والمحتويات في مختلف التخصصات.

كما يُطلق على أسلوب تحليل المحتوى مصطلح (الببليومتركس)، والذي ظهر لأول مرة في مقالة برتشارد (Pritchard,1981, 348-349)، وعرفه بأنه: التطبيقات الرياضية، والإحصائية الخاصة بقياسات الكتب، ووسائل الاتصال الأخرى، وتلقي الضوء على عمليات الاتصال المكتوبة، وتكشف عن طبيعة، وتطور التداخلات المعرفية.

أسلوب تحليل المحتوى:

يُعد أسلوب تحليل المحتوى من الأساليب التي تتصف بالموضوعية، والتي ترتبط بالصدق والثبات في نتائج الدراسات المستخدمة فيها، وهما من الصفات المميزة للأسلوب العلمي في البحث والتقصي.

اعتبر ماجد (2016، 36) هذا الأسلوب في عمليات جمع، وتحليل النتاج الفكري من الأساليب التي تساعد في غربلة، وتصحيح، والتعريف بالنتاج الفكري المتزايد بطريقة محايدة وموضوعية، لأن أساس عملها الوثائق والمصادر نفسها، وهي ذات مصداقية عالية، ولا تحتاج إلى القيام بالبحث الميداني.

ومن هنا، يُشكل أسلوب تحليل المحتوى إلى جانب أساليب، وأدوات أخرى كمية ونوعية، على وصف منتظم، للظاهرة المدروسة، يرتبط من النواحي الفنية والمنهجية بالمشكلة المبحوثة وفروضها وتساؤلاتها وأهدافها البحثية، إضافة إلى الأغراض التحليلية الشاملة لها.

البحث العلمي:

إن من أهم أدوات النتاج المعرفي الإنساني هو البحث العلمي، فهو يُشكل دورًا أساسيًا في قياس تقدم المجتمعات والدول، وعليه أصبح الاهتمام به من العناصر التي تقاس بها حضارات تلك الشعوب وتطورها، وتُعد المؤسسات التربوية، والتعليمية ممثلة بالجامعات، والمعاهد، والكليات، ومراكز البحوث الركائز الأساسية لإنتاج المعرفة بكافة أشكالها، وهنا يأتي دور البحث العلمي بصفته العمود الفقري لهذه المؤسسات؛ بل قد يكون من أهم الأنشطة التي تناط بالعاملين فيها، ممثلًا بالبحوث العلمية التي تنتج وتصدر عنها.

فالبحث العلمي هو وسيلة للاستعلام، والاستقصاء المنظم، والدقيق الذي يقوم به الباحث، لأجل اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلًا، على أن

يلتزم هذا الفحص، والاستعلام خطوات المنهج العلمي، والطريقة، والأدوات اللازمة للبحث، وجمع البيانات (بدر، 1986، 21).

ومن هنا تأتي أهمية البحث العلمي، فهو انعكاس لتطور المجتمعات، ورقِّيها، فالبحث يرتقي بالإنسان بفكره، وتعاملاته، كما تنهض الصناعات وتزدهر الحياة بكافة أشكالها، إن الباحث عندما يخوض في غمار البحث العلمي، فكأنما يخوض فيما انتهجه، وخلفه العلماء، والباحثون من قبله، فهو يستشير، ويُراجع أعمالهم بكافة مصادرها، وأشكالها، ويضيف عليها ما استجد من العلم، والمعرفة، لتتراكم المعارف، وتتقدم الدول بما خلفه العلماء من نتاج فكري ساهم في رُقيها، ورفاهيتها، وتُحدد أهميتها وفق عدة محاور، منها: التفكير والتأمل وهو فريضة من الله تعالى ، والتوقع والتنبؤ وهو مهم للتخطيط والدراسات ، إضافة لأن له أهمية إسترتيجية جعلته مهما في التطوير والتقدم للمجتمعات (الربيعة، 2004، 38).

أسهب كل من الإبراهيمي (2002)؛ والدهشان (2014) في تشخيص عوامل حيوية إنتاج المعرفة بشكل عام في أي من الميادين، إنما يرتبط بشكل أساسي بوجود كتلة كبيرة من الباحثين، ممثلة بأساتذة الجامعات، وطلبة الدارسات العليا، فهم القوة الضاربة الأكثر عددًا، والأعلى كفاءة، والأقرب وظيفيًا، أكثر من اعتمادها على الوزارات المعنية، والتي لا تُعِد سوى الدراسات التي تُهمها بشكل آني، أو على القطاع الخاص الذي نادرًا ما يهتم بإعداد الأبحاث التربوية.

وعلى هذا الأساس لابد من تذليل العقبات، والصعوبات التي تقف أمام عمليات إعداد البحوث التربوية الرصينة، والتي تُشكل اللبنة الأساسية في صرح بناء النتاج الفكري التربوي بشكل خاص، والنتاج المعرفي بشكل عام.

الحركة التربوية البحثية في الأردن:

خطت الحركة التربوية البحثية في الأردن خطوات في هذا المسار، والدليل على ذلك وجود العديد من المجلات العلمية العامة، والمتخصصة، التي تعمل على تنشيط الحركة الثقافية، وتوصيل الأفكار العلمية مباشرة إلى المستفيدين، والباحثين في تلك التخصصات.

كما تهتم الجامعات بإنشاء أقسام للبحوث، والدراسات فيها لتتولى مسؤولية إعداد، ومتابعة الحركة البحثية فيها، لتصبح المؤشر على نشاط الجامعة، ومواكبتها للحركة العلمية، والبحثية.

وقد حدد أبو العينين (1986، 110) ثلاثة أشكال من النتاج العلمي، والفكري المُحكم الذي تصدره الجامعات، ممثلًا بالتالي:

- **الشكل الأول:** بحوث ودراسات تُنشر منفصلة لدى ناشر معين، ولا علم لأحد بها إلا اللجنة العلمية التي تفحص النتاج العلمي، ولا يُطبع منها إلا أعدادًا محددة، لأنها أعدت أصلًا لهذا الغرض، ومن أمثلتها الرسائل الجامعية وبخاصة رسائل الماجستير، والدكتوراه.
- **الشكل الثاني:** أبحاث ودراسات أعدت لتُقدم في الندوات والمؤتمرات، وعادة ما تُنشر من قبل الجهات المنظمة لهذه الندوات، والمؤتمرات.
- **الشكل الثالث:** أبحاث ومقالات أعدت للنشر في المجلات، والدوريات المتخصصة، والمُحكمة،

وما يهمنا هنا هو الشكل الثالث، والذي يُمثل أداة الدراسة الحالية، وهي المجلة الأردنية في العلوم التربوية، والتي تنشر منذ تأسيسها في العام (2005) وحتى وقت إعداد الدراسة، الأبحاث العلمية التربوية التي تتناول كافة الجوانب التربوية البحثية بالدراسة.

المجلة الأردنية في العلوم التربوية :

لا يخفى ما توليه الدول المتقدمة من أهمية كبيرة للدراسات التحليلية للمجلات، والدوريات في مختلف التخصصات، وتعتمد على نتائج دراساتها كمؤشرات لتجاوز المشكلات التربوية، ومواكبة المستجدات والموضوعات الواجب التطرق إليها.

وفي سياق الحديث عن المجلات التربوية، تُعد المجلة الأردنية في العلوم التربوية واحدة من المجلات التي ترفد الميدان التربوي بالأبحاث التربوية المعدة من قبل أساتذة الجامعات، وطلبة الدراسات العليا، والباحثين من مختلف المؤسسات التربوية والجامعية سواء في الأردن، أو في الوطن العربي.

ومنذ تأسيس المجلة الأردنية في العلوم التربوية عام (2005)، خُطط لها أن تصبح المجلة الجامِعة للأبحاث كافة التي تصدر في المجال التربوي، وتم تحضينها في جامعة اليرموك؛ لتسهم في احتضان الأبحاث العلمية لكافة الباحثين في المجال التربوي في الأردن.

ويُعود التبرير المنطقي لهذه الدراسة، لحيازة المجلة على المراتب الأولى في معامل التأثير والاستشهاد المرجعي العربي منذ انطلاقه عام (2018)، هذا المقياس الذي تم إطلاقه من قِبل قاعدة البيانات العربية الرقمية (معرفة)، ضمن ندوة تحسين تصنيف الجامعات العربية في التصانيف العالمية للجامعات، ودور معامل التأثير والاستشهاد العربي (آرسيف) في تفعيل دور المجلات العربية على النطاق الدولي، وتقوم فكرة هذا المقياس، على إيجاد أداة قياس عربية تستند لمنهجية علمية تعمل على قياس حجم، وتأثير المجلات العلمية العربية، يتم تطبيقه على المجلات التي تنطبق عليها معايير علمية دولية، والصادرة باللغة العربية، وذلك على أسس موضوعية، وقابلة للقياس الكمي، فهو بذلك يُعد مقياسًا للأهمية النسبية للمجلات العلمية ضمن مجال حقلها المعرفي (معرفة، 2018، 2).

ومن هنا أصبح هذا المقياس مؤشرًا معتمدًا في تصنيف الجامعات العربية ضمن المقاييس العالمية لتصنيف الجامعات بما يعمل على إنصافها، وتحسين مكانتها عالميا (الشريجي، 2018).

وبناءً على ما تقدم، يُمكن القول: إن المجلة تحظى بقبول واسع للبحوث المنشورة فيها على المستوى المحلي والعربي، وتوافق في المفهوم التربوي المتداول في جميع الأوساط التربوية العربية، وبالتالي يمكن أن نُعطي إشارات واضحة لطبيعة النتاج الفكري التربوي العربي بناءً على هذه المقاربات، وبخاصة إذا كان لدينا دراسة تقوم على حسابات علمية واستقرائية توضح طبيعة النتاج الفكري التربوي المنشور في المجلة الأردنية في العلوم التربوية.

التحليل الإحصائي والببليومتري:

تم تحليل ملامح النتاج الفكري التربوي للأبحاث المنشورة في المجلة الأردنية في العلوم التربوية في ضوء المتغيرات التالية :

المتغير الأول: درجة التشاركية في التأليف (فردي أم مشترك):

لابد من التنويه أن عدد الباحثين لا يوازي أو يُعادل عدد الأبحاث في العادة، وذلك لطبيعة التأليف، لأن الباحث الواحد قد يَنشر أكثر من بحث في أعداد مختلفة في المجلة، أو قد يشترك أكثر من باحث في نشر بحثً

واحد، مما قد يُزيد أو يُنقص من عدد الباحثين بالنسبة لمجموع الأبحاث المنشورة، لذا تم حساب التأليف هنا بالمعنى وليس بالكم، فقد تم توصيف التأليف بـ (الفردي، والثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي، والسداسي) بغض النظر عمن هم الباحثون.

بعد إجراء التحليلات والترابطات، التي تعكس طبيعة التأليف (فردي أو مشترك)، وهو كما موضح في الجدول (1).

الجدول (1): درجة التشاركية في التأليف (فردي أم مشترك)

الرتبة	نوع التأليف	العدد	النسبة المئوية
1	مشترك مع مؤلف (ثنائي)	195	%45.2
2	فردي	192	%44.55
3	مشترك مع مؤلفين (ثلاثي)	36	%8.4
4	مشترك مع ثلاثة مؤلفين (رباعي)	7	%1.62
5	مشترك مع أربعة مؤلفين (خماسي)	---	----
6	مشترك مع خمسة مؤلفين (سداسي)	1	%0.23
7	مشترك مع أكثر من ستة مؤلفين	---	---
المجموع والنسبة المئوية		**431**	**%100**

يتضح من الجدول (1)، تقارب التأليف الفردي والثنائي، فقد حصل التأليف الثنائي على المرتبة الأولى، بمجموع أبحاث بلغت (195) وبنسبة (45.2%)، ثم التأليف الفردي، بواقع (191) بحثاً، بنسبة (44.55)، وقد شكلا ما نسبته معًا (89.72%)، وهذه النسب توافقت مع نتائج أغلب الدراسات السابقة، ويمكن أن نعزوه إلى طبيعة الباحث العربي (رجل أم امرأة)، فهم لا يميلون إلى التشاركية بالتأليف بشكل كبير، كما يعد التوافق في الأفكار التربوية بين الباحثين أمرًا نادرًا في المجتمعات العربية، والكثير من الباحثين يتمسكون، ويتقوقعون على أفكارهم، ومعتقداتهم تجاه مختلف الموضوعات التربوية، ولا يتقبلون النقد والتغيير الفكري بسهولة، مع رغبتهم في طرح أفكارهم دون الدخول في مناقشات، وحوارات مطولة مع باحثين آخرين، وإذا ما علمنا أن أغلبية الباحثين من أساتذة الجامعات يميلون إلى نشر هذه الأبحاث بصورة منفردة، أو مشتركة مع باحث آخر لأغراض الترقية في مؤسساتهم، وبخاصة الجامعية؛ مما يبرر ويعكس النسب العالية للتأليف الفردي والثنائي.

وفي هذا السياق، من الطبيعي أن يتناقص التأليف المشترك بين ثلاثة مؤلفين، ليحصل على نسبة (8.4%) فقط، ويمكن أن يُعلل هذا الأمر بأن طبيعة عمل الباحثين المنشورة أبحاثهم في المجلة، هم ممن يعملون في الجامعات والمؤسسات التعليمية، فهم لا يميلوا إلى توسيع دائرة التأليف، ويقتصرون الأمر إلى الاشتراك مع من حولهم من الباحثين، الذين يُشاطرونهم الأفكار والمبادئ الفكرية، والتخصص الموضوعي، وعليه لم تتجاوز

نسبة التأليف الرباعي (7) أبحاث، بنسبة (1.62%)، في حين لم تسجل أية اشتراكات بتأليف خماسي، بينما كان سهم التأليف السداسي بحثًا واحدًا فقط، بنسبة (0.23%) من مجموع (431).

المتغير الثاني : طبيعة الشراكة في التأليف من حيث الجنس:

يضم هذا المتغير تحليل الشراكة في التأليف بين باحثين من الجنس نفسه (ذكور فقط أم إناث فقط)، أم أبحاثً مشتركة بين الجنسين (ذكور وإناث)، و يوضح الجدول (2) الآتي الحقائق المتعلقة بحالات التأليف المختلفة .

الجدول (2): يُبين طبيعة الشراكة في التأليف من حيث الجنس

الرتبة	طبيعة التأليف	الباحث* الرجل	التشاركية في التأليف باختلاف الجنس	الباحث المرأة	المجموع والنسبة المئوية
1	**التأليف الثنائي**	110 (%25.52)	67 (%15.54)	18 (%4.17)	195 (%45.2)
2	**التأليف الفردي**	157 (%36.42)	---	35 (%8.1)	192 (%44.52)
3	**التأليف الثلاثي**	19 (%4.4)	15 (%3.48)	2 (%0.46)	36 (%8.34)
4	**التأليف الرباعي**	6 (%1.39)	1 (%0.23)	--	7 (%1.62)
5	**التأليف السداسي**	1 (%0.23)	--	--	1 (%0.23)
6	**التأليف الخماسي**	--	--	--	--
6	**أكثر من ستة**	--	--	--	--
المجموع والنسبة المئوية		**293 (%67.9)**	**83 (%19.3)**	**55 (%12.8)**	**431 (%100)**
الرتبة		**الأولى**	**الثانية**	**الثالثة**	---

* اسُتعيرت لفظة الباحث / الرجل، والباحث / المرأة من مقالة (العياصرة، 2016).

في ثنايا قراءة المعلومات في الجدول (2)، وقراءة الرتبة لها أفقيًا وعموديا، تبين لنا الآتي:

- **حجم النتاج المنشور من الباحثين / الرجال**: بلغ عدد الأبحاث المنشورة من قِبلهم في المجلة بـ(293) بحثًا، بنسبة (67.9%)، موزعة بين تأليف أبحاث منفردة، أو بالاشتراك مع مؤلفين آخرين من الباحثين الرجال، كما يميل الغالبية من الباحثين / الرجال إلى التأليف الفردي بعدد (157) بحثًا، وبنسبة (36.42%)، يليه التأليف الثنائي بنسبة (25.52%).
- **بينت النتائج أن حجم النتاج المنشور من الباحثات / النساء،** احتلت المرتبة الثالثة والأخيرة ممن كتبن أبحاثاً منفردة، أو بالاشتراك مع باحثات أُخريات بعدد (55) بحثا، بنسبة (12.8%)، كما تميل الغالبية من الباحثات/ النساء إلى التأليف الفردي بعدد (35) بحثًا، وبنسبة (8.1%)، يليه التأليف الثنائي بنسبة (4.17%)، مما نلاحظه هنا انخفاض إنتاجية الباحثات / النساء بشكل كبير مقارنة مع الباحثين / الرجال، كما تنخفض نسب التشاركية في التأليف بين الباحثات / النساء.

وفي قراءة لنتائج هذا المتغير المتوافقة مع نتائج دراسة العياصرة (2018)، ودراسة تاس، ويتكينر وإينس (Taş , Yetkiner & Ince, 2017)، وتعكس إلى حد ما أن الباحث (الرجل) أكثر نشاطًا في مجال الأبحاث، ويُعزى ذلك لأن الباحث (الرجل) يمتلك الوقت الكافي لإجراء الأبحاث أكثر من الباحثة (المرأة)، يُضاف إليه طبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتقها، وهو متعارف عليه في المجتمع العربي تجاهها، ونسب التعيين في المؤسسات البحثية التربوية تميل للرجل أكثر من المرأة، ولا تختلف هذه النسب في التأليف الثنائي، لأن الباحث (الرجل) يميل للتشارك مع باحث (الرجل).

- الاشتراك في التأليف من الجنسين: بلغ مجموع الأبحاث التي تم الاشتراك فيها من قبل باحثين من الجنسين (83) بحثا من أصل (431) بحثًا، وبنسبة (19.3%)، لكافة أشكال التعاون بينهما، كما كانت السمة الغالبة للاشتراك للتأليف الثنائي، بمجموع (67) بحثا، وبنسبة (15.54%). ، وهي نسب قد تُعزى لطبيعة التوافق بين الجنس الواحد في المجتمع العربي، إضافة إلى طبيعة الفكر العربي نحو التشارك في المبادئ والأفكار مع الجنس الآخر مازالت غير متحررة من كثير من القيود المتوارثة، هذه النتائج لها ما يبررها، وهو ما بينته نتائج دراسات سابقة، بأن أعداد الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه في الحقل التربوي تميل للمرأة أكثر من الرجل، ومنها دراسة الرميضي (2018)، والتي توصلت إلى نسبة الطالبات (الإناث) الحاصلات على درجة الماجستير في تخصصي أصول التربية والإدارة التربوية، قد بلغت (94.8%)، لكن معظمهن ينخرطن في العمل المؤسساتي، والعمل الإداري في المدارس وغيرها من المؤسسات التربوية، فلا يجدن الوقت الكافي للقيام بإعداد الأبحاث، وبخاصة مع غياب الحافز التقييمي على إنجازها لتلك الأبحاث من قِبل مؤسساتهن، مما أدى إلى تدني نسبة المشاركة إلى هذا الحد.

المتغير الثالث: طبيعة التأليف بين الباحثين العاملين في المكان نفسه، وفي أماكن مختلفة:

إن استقراء المؤسسات والجامعات التي يعمل بها الباحثون (مُعدو الأبحاث)، وربطها بالبلد التي توجد بها، تُساعدنا في التعرف على مستويات التعاون، والاشتراك بالتأليف بين الباحثين في البلد الواحد، أو على مستوى الوطن العربي، وربطها بالطابع والنمط التربوي والتعليمي الذي ينشرون فيه.

لقد تم تحليل هذا المتغير وفق الاتجاه التالي: مدى تأثير التواجد في المكان نفسه في مؤسسات العمل على مستويات التشاركية في التأليف بين الباحثين.

ولغرض تطبيق التحليل، تم اعتبار المكان الذي يعمل به الباحثون، والذي تمت فيه الدراسة، دالًا على ذلك البلد (أي: إذا كان الباحث يعمل في الأردن، وتمت الدراسة على مدرسة، أو مؤسسة في الأردن، فيُنسب ذلك العمل للأردن)، كذلك تم تحليل مدى تأثير التواجد في المكان نفسه في مؤسسات العمل على التشاركية في التأليف للباحثين، مقارنة بمن يعملون في أماكن مختلفة، أو في بلدان مختلفة، كما تم معاملة التأليف الفردي بشكل مستقل عن التأليف المشترك، وتم حسابه ضمن فئة التأليف لباحثين يعملون في المكان نفسه، كما موضح بالجدول (3).

الجدول (3): يُبين طبيعة التأليف بين الباحثين العاملين في المكان نفسه، وفي أماكن مختلفة.

البلد / مكان العمل	الباحثون في البلد نفسه		الباحثون في بلدان مختلفة	التأليف الفردي
مكان العمل	المكان نفسه	المكان مختلف	المكان مختلف	المكان نفسه
العدد والنسبة المئوية	130 (%30.16)	89 (%20.64)	20 (%4.64)	192 (%44.55)
المجموع والنسبة المئوية للفئات	219 (%50.81)		20 (%4.64)	192 (%44.55)
المجموع الكلي والنسبة المئوية	**431 (%100)**			

عند قراءة الجدول (3) ، إذا ما تم استثناء التأليف الفردي، والذي يمثل العمل في المكان نفسه، ونسبته (44.55%)، فإن العدد المتبقي من الباحثين يعمل غالبيتهم في البلد نفسه بمجموع (219) بحثًا، بنسبة (50.81%)، وإذا ما حللنا المكان الذي يعمل به هؤلاء الباحثون، نجد أن (130) باحثًا، منهم من يعملون في المكان نفسه بنسبة (30.16%)، مما يدل أن الميل العام للباحثين هو للتأليف الفردي، ويليه التأليف بين الباحثين الذين يعملون في البلد نفسه، وفي المكان نفسه أكثر من أي شكل آخر من أشكال التعاون بين الباحثين.

المتغير الرابع : تصنيف مكان عمل الباحثين:

عند تحليل المؤسسات التي يعمل بها الباحثون، وتقسيمها إلى فئة من الباحثين الذين يعملون في الجامعات (أساتذة)، وفئة من الباحثين الذين يعملون في مؤسسات غير جامعية، وتشمل (الوزارات، والمدارس، والمراكز

التربوية، وغيرها)، وإلى فئة مشتركة من الباحثين ممن يعملون في المؤسسات الجامعية وغير الجامعية، وكانت النتائج كما مبينة في الجدول (4):

الجدول (4): تصنيف مكان العمل

الرتبة	المؤسسات	العدد	النسبة المئوية
الأولى	**جامعات**	343	%79.6
الثانية	**مؤسسات وجامعات**	80	%18.6
الثالثة	**مؤسسات مختلفة**	8	%1.8
المجموع والنسبة المئوية		**431**	**%100**

يتبين من الجدول (4) أن المرتبة الأولى كانت للأبحاث التي قام بإعدادها باحثون يعملون في الجامعات، بعدد (343) بحثًا وبنسبة (79.6%)، بينما (80) بحثًا وبنسبة (18.6%) تم إعدادها بصورة مشتركة من قبل باحثين يعملون في الجامعات مع باحثين يعملون في مؤسسات تربوية متنوعة، منها: وزارة التربية والتعليم في البلدان العربية أو مؤسسات تربوية أو مدارس وغيرها، بينما لم تتجاوز نسبة من يعملون في مؤسسات تربوية متنوعة، ويَتشاركون في إعداد أبحاثهم (1.8%).

تدل هذه النتائج على تأثير المكان على التشارك في التأليف، وعلى التوافق في أفكار الباحثين، مما زاد من نسب التعاون، وتبادل الأفكار بينهم، وساهم في تولد الأفكار، وتهيئة فرص التحاور، وسهل التشاور في إعداد الأبحاث المشتركة، ولا سيما أن غالبية الباحثين هم من أساتذة، فالجامعات تعُتبر بيئة خصبة لإنتاج الأبحاث، وذلك من خلال قيام أعضاء هيئة التدريس بإعداد أبحاث لغرض الترقي، أو الإشراف على مشاريع التخرج لطلبة البكالوريوس أوالماجستير أوالدكتوراه، ولا نغفل عن الأبحاث المقدمة في المؤتمرات وعقد الندوات، وما يتولد منها من أبحاثً تُثري النتاج الفكري التربوي، وكان للبعد المكاني تأثير سلبي على فرص التأليف المشترك، لصعوبات التفاعل الفكري الحقيقي بينهم، مع تقلص فرص التحاور أثناء تواجد الباحثين في أعمالهم، فالتفاعل لا يتعدى تقسيم الأدوار المنوطة لكل منهم لإعداد البحث، أكثر مما هو تشارك، وتحاور في الأفكار، وتفاعلية في كتابة البحث بكل ما تعنيه الكلمة.

المتغير الخامس : نوع البحث (كمي، نوعي، خليط):

تكاد تُجمع نتائج الدراسات السابقة عند تحليل منهجية الأبحاث وأدواتها والتصميم المتبع في الدراسات التربوية، أن أغلبها كانت بحوثًا كمية باستخدام أداة الاستبانة، وعند البدء بتحليل هذا المتغير، تبين أن النتائج لا تختلف في هذا الاتجاه عما توصلت إليه الدراسات السابقة، لذا تم تحليل هذا المتغير من حيث نوع الأبحاث المستخدمة، وتحليل درجة الالتزام بمعايير المجلة المتعلقة بذكر المنهج بوضوح ضمن الدراسة، أما باقي المتغيرات الخاصة بالأدوات البحثية والتصميم، فسيتم تحليلها في دراسات مستقبلية.

وبين الجدول (5) النتائج المتعلقة بأنواع البحوث المستخدمة في الأبحاث، بما يلي :

الجدول (5): أنواع البحوث المستخدمة في الأبحاث المنشورة

الرتبة	أنواع التصاميم (البحوث)	العدد	النسبة المئوية
1	البحث الكمي	340	%78.9
2	البحث الخليط	50	%11.6
3	البحث النوعي	41	%9.5
المجموع والنسبة المئوية		**431**	**%100**

بين تحليل الجدول (5)، أن (340) بحثا، بنسبة (78.9%) اعتمدت آلية البحوث الكمية، وتقاربت نسب البحث الخليط والنوعي، بينما استخدمت (50) بحثًا، بنسبة (11.6%) المنهج الخليط، بينما حصلت الأبحاث التي استخدمت منهجية البحث النوعي (41) بحثًا، بنسبة (9.5%).

يوضح المخطط التالي أعداد ونسب أنواع البحوث المستخدمة في الأبحاث المنشورة في المجلة

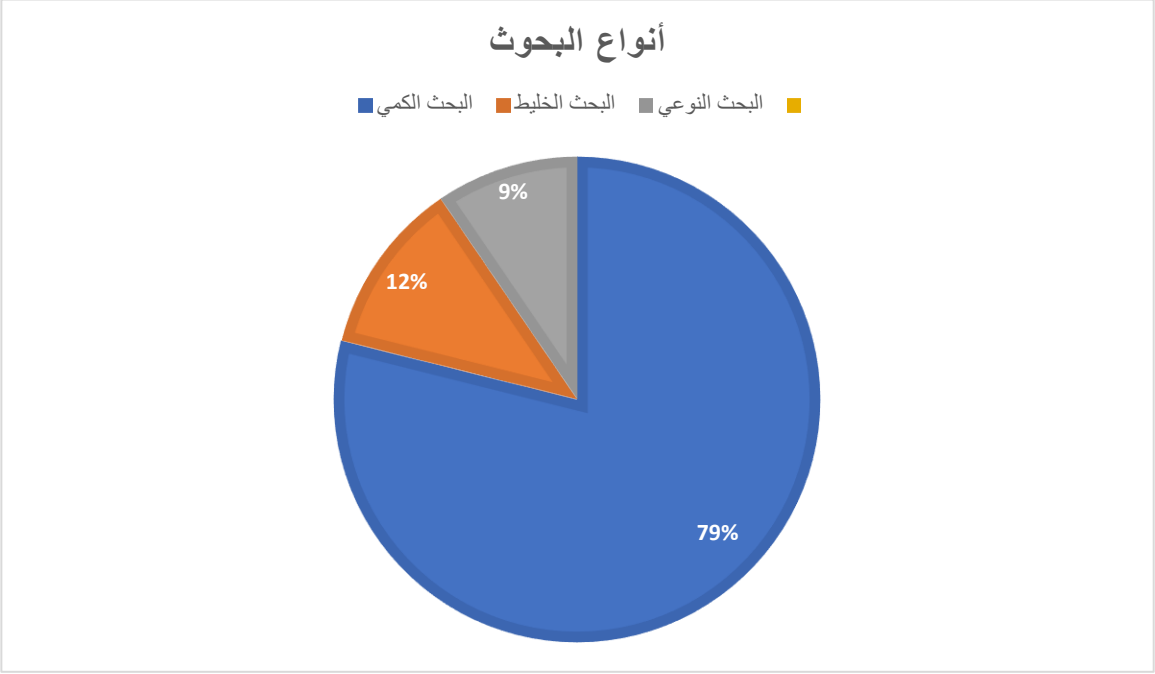

شكل (1): يوضح أنواع البحوث المستخدمة في الأبحاث المنشورة

ويمكن أن نُعلل ذلك بأن البحوث الكمية أسهل بالإعداد، ويمتلك العديد من الباحثين كيفية إعدادها أكثر من المنهج النوعي، وبخاصة مع دخول البرمجيات التي تُساعد في تحليل البيانات، مع سهولة توزيعها إلكترونيا، مما قلل الوقت المستغرق في إعدادها، مقارنة بما يتطلبه البحث النوعي.

إلا أن المُلاحظ من النتائج، هو بداية التحول إلى إنتاج أبحاث تتبع المنهج الخليط (الكمي والنوعي)، وهذه النسب على قلتها، تدل على بدايات التحول نحو المنهج الخليط، بينما لازال البحث النوعي أقل أنواع البحوث إعدادًا، لأسباب تتعلق بقلة معرفة الباحثين بآلية الإعداد، والوقت المستغرق لإعدادها أكثر بكثير من التي يحتاجها البحث الكمي، نضيف إلى ذلك قلة المقررات، والمحاضرات، والدورات التدريبية الخاصة بتأهيل الباحثين، وتشجيعهم على إعداد أبحاث نوعية؛ وإذا ما علمنا أن تقييم الأبحاث لأغراض النشر أو الترقي، لا يأخذ بنظر الاعتبار كونها أبحاثًا نوعية أو كمية، مما يجعل الباحثين يَعزفون عن إعدادها، و لا فرق في التقييم بين من نشر بحثًا كميًا أم نوعيًا عند الترقي، لأن أغلب الباحثين هم من أساتذة الجامعات، وتقع على عاتقهم مسؤوليات تدريسية، والتزام تجاه طلابهم، وتجاه جامعاتهم، وهم مطالبون بإعداد أبحاث لأغراض الترقي في أوقات محددة، كل تلك المؤثرات، قللت من فرص إعداد أبحاث تتناول آليات البحث النوعي، والتي تستغرق وقتا طويلا في جمع البيانات وتحليلها ومناقشتها وفق هذا المنهج.

وفيما يتعلق بمدى التزام الأبحاث بذكر المنهج المستخدم في الدراسة، وذلك للتعرف على كم الأبحاث التي لم تذكر المنهجية المستخدمة، مما يُلقي الضوء على مستوى الالتزام بالمعايير الضابطة لكتابة الأبحاث المنشورة في المجلة، لضمان الجودة في النشر.

الجدول (6): ذكر المنهج العلمي المستخدم في الأبحاث المنشورة

تصميم البحث (المنهج)	العدد	النسبة المئوية
المنهج مذكور في البحث	262	%60.8
المنهج غير مذكور في البحث	169	%39.2
المجموع والنسبة المئوية	**431**	**%100**

بين الجدول (6)، أن (169) بحثًا لم تذكر المنهج بوضوح في ثنايا البحث، بنسبة (39.2%)، في حين تم ذكر المنهج بوضوح في (262) بحثًا، وبنسبة (60.8%)، وهذا العدد يُشكل ربع الأبحاث تقريبا، مما يُشكل نقطة ضعف بما يتعلق بالمعايير الخاصة بكتابة البحث، وفق قواعد النشر المعتمدة من قِبل المجلة، مما يتوجب التنبيه عليه من قبل المُحكمين عند التقييم، لأن وضوح المنهج المستخدم، يعكس وضوح رؤية الباحث تجاه بحثه.

المتغير السادس : حجم النتاج التربوي المنشور خلال الـ (15) سنة من عمر الدورية.

تم تقسيم نتائج هذا المتغير من الدراسة إلى جزأين:

- **الجزء الأول: نتائج حجم الأبحاث المنشورة خلال الـ (15) سنة، باللغتين العربية والإنجليزية.**
- **الجزء الثاني: نتائج حجم الأبحاث المنشورة خلال الفترات الزمنية باللغتين العربية والإنجليزية.**

من خلال تحليل حجم الأبحاث المنشورة خلال السنوات الخمس عشرة من عمر الدورية، والبالغ عددها (431) بحثًا، نجد أن معدل الأبحاث المنشورة خلال كل سنة يتراوح بـ (28.7) بحثًا للسنة الواحدة، لكن الواقع أن عدد الأبحاث تتفاوت بين سنة وأخرى، كما هو مُبين في الشكل (2):

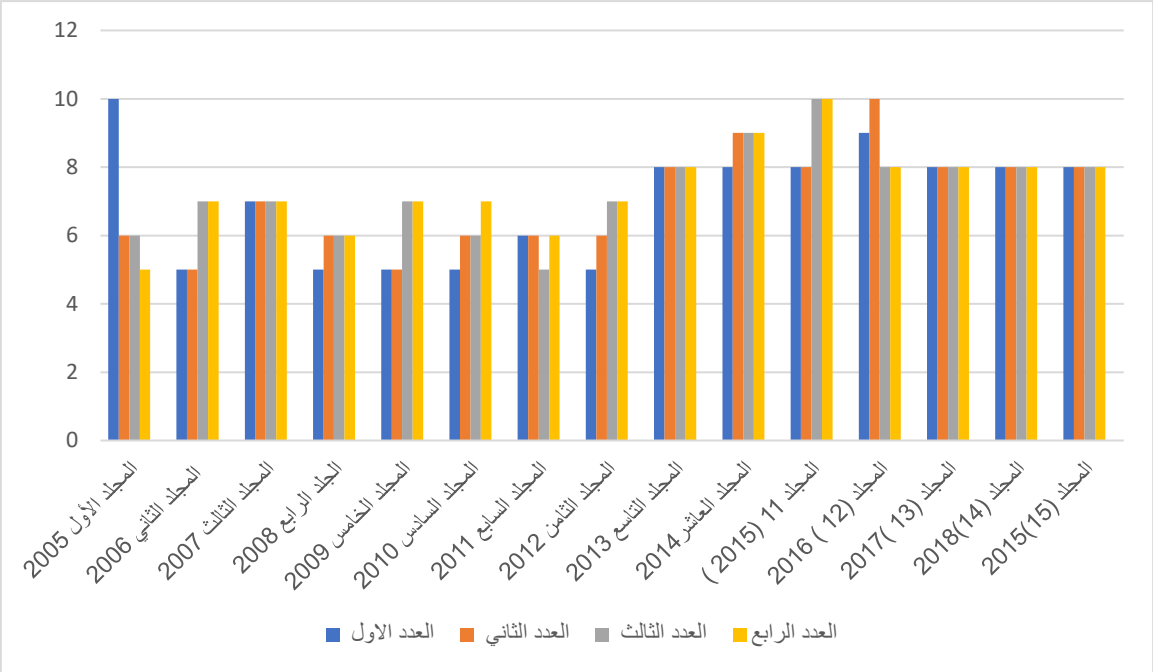

شكل (2): يُبين حجم إنتاج الأبحاث حسب المجلدات والأعداد والسنوات.

ولبيان العلاقة بين حجم الأبحاث المنشورة باللغة العربية والإنجليزية خلال السنوات الـ (15) من عمر الدورية، نجد أن السنوات السبع الأخيرة شهدت إنتاجًا متقاربًا في عدد الأبحاث في العدد الواحد، مع ثبات في عدد الأبحاث المنشورة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بواقع (8) أبحاث للعدد الواحد، وهو ما يوضحه الشكل (3).

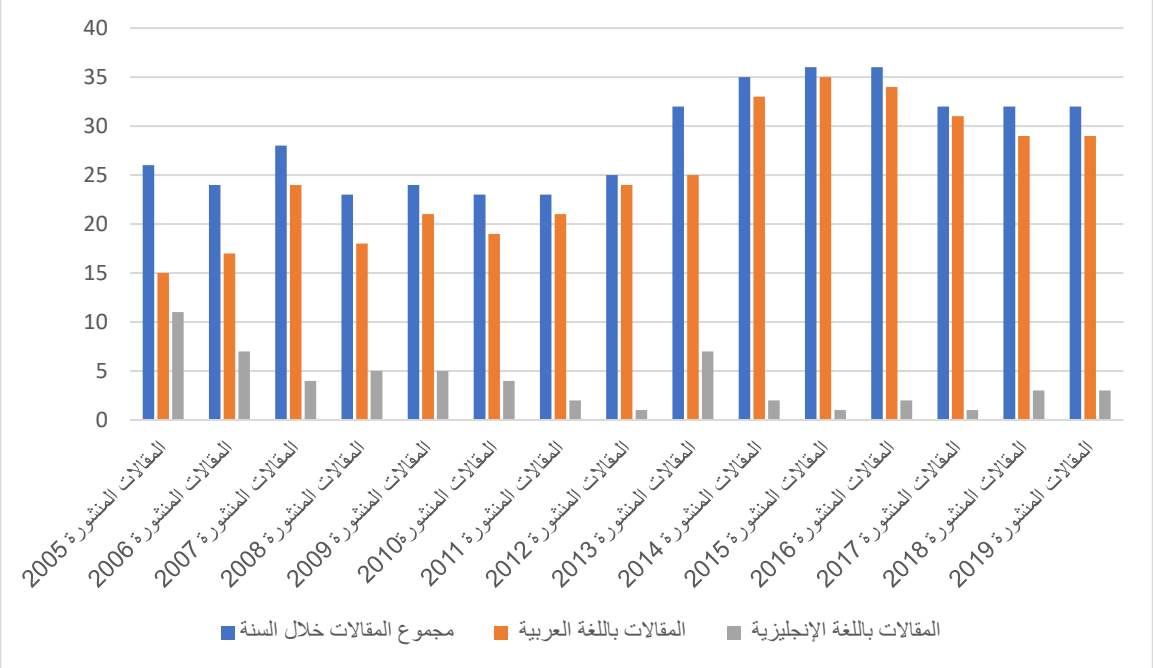

الشكل(3): يوضح العلاقة بين حجم الأبحاث المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية وفق السنوات.

كما يوضح الجدول (7) حجم النتاج الفكري التربوي المنشور بالأرقام التفصيلية، كالتالي :

الجدول (7): يُبين حجم الأبحاث المنشورة وفق السنوات باللغتين العربية والإنجليزية

الرتبة	السنة	مجموع الأبحاث الصادرة في الأعداد الأربعة للمجلة		المجموع والنسبة المئوية
		اللغة العربية	اللغة الإنجليزية	
1	2015	35	1	36 (8.35%)
1	2016	34	2	36 (8.35%)
2	2014	33	2	35 (8.12%)
3	2013	25	7	32 (7.4%)
3	2017	31	1	32 (7.4%)
3	2018	29	3	32 (7.4%)
3	2019	29	3	32 (7.4%)
4	2007	24	4	28 (6.49%)
5	2005	15	11	26 (6%)
6	2012	24	1	25 (5.8%)
7	2006	17	7	24 (5.56%)
7	2009	21	3	24 (5.56%)
8	2008	18	5	23 (5.33 %)
8	2010	19	4	23 (5.33 %)
8	2011	21	2	23 (5.33 %)
المجموع والنسبة المئوية		**375 (87%)**	**56 (23%)**	**431 (100%)**

من خلال تحليل الجدول (7)، يتبين أن أعلى إنتاجية للأبحاث كان في السنوات (2015) و(2016) بمجموع (36) بحثا لكل سنة، وبنسبة (8.35 %) واحتلا بذلك المرتبة الأولى لكل منهما.

في حين جاءت بالمرتبة الثانية السنة (2014) بمجموع (35) بحثا، وبنسبة (8.12%)، كما نلاحظ المرتبة الثالثة قد احتلتها كل من سنة (2013) والسنوات الثلاث الأخيرة من (2017 – 2019) بمجموع ثابت هو (32) بحثًا لكل منها، وبنسبة (7.4%)، في حين احتلت المرتبة الثامنة والأخيرة السنة (2008) والسنوات (2010-2011)، بمجموع (23) لكل منها، وبنسبة (5.33%) وهو العدد الأقل إنتاجية خلال السنوات الـ (15)، نلاحظ أن المجلة لم تشهد تذبذبًا كبيرًا في عدد الأبحاث المنشورة داخل العدد الواحد لكل سنة، وقد ثبت العدد خلال السنوات الثلاث الأخيرة من (2017) إلى الآن بواقع (8) أبحاث للعدد الواحد، و حجم الأبحاث

المنشورة في السنوات السبع الأخيرة كانت متقاربة إلى حد كبير، وهذا يُشير إلى وضوح سياسات النشر في المجلة، رافقه ثبات في عدد الأبحاث المنشورة، كما كانت نسبة الأبحاث الملتزمة بمعايير المجلة، والمنشورة باللغة العربية (87%).

الجزء الثاني: نتائج حجم الأبحاث المنشورة خلال الفترات الزمنية باللغتين العربية والإنجليزية.

تم تقسيم حجم النتاج التربوي المنشور خلال الـ (15) سنة المدروسة إلى ثلاث فترات زمنية، تمتد كل منها لمدة خمس سنوات، الفترة الأولى: تمتد من (2005-2009)، والفترة الثانية: من (2010 – 2014)، والفترة الثالثة من (2015-2019)، كما هو مُبين في الشكل (4) والجدول (8).

الشكل **(4)** يوضح حجم الأبحاث المنشورة خلال الفترات الزمنية

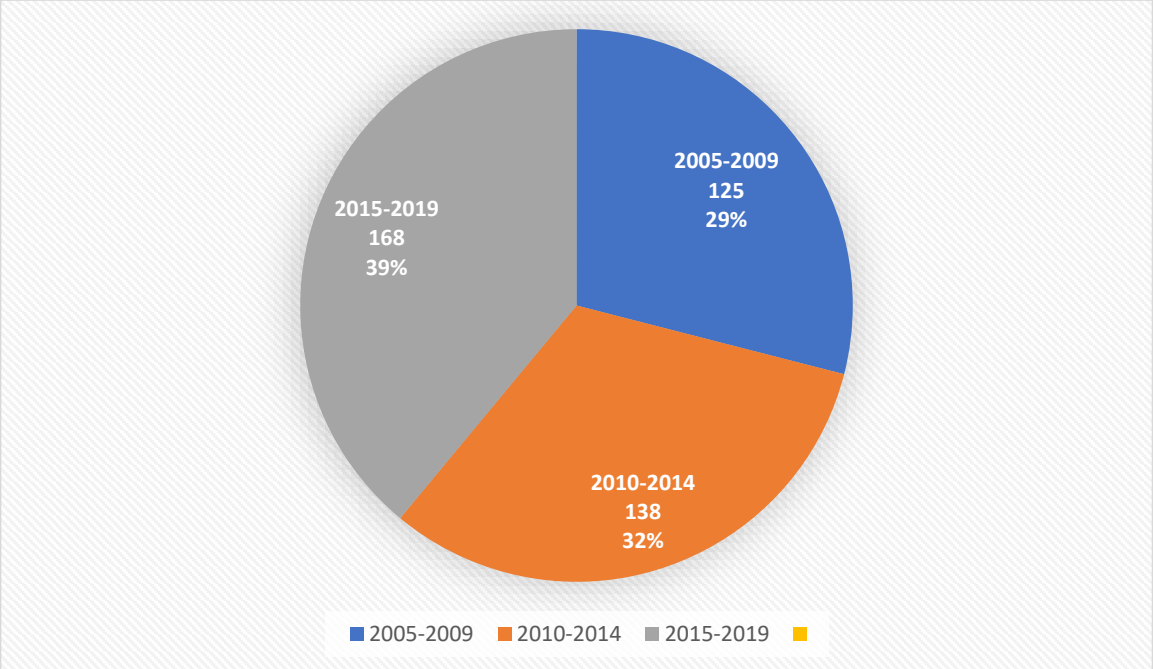

الجدول (8): يُبين حجم الأبحاث المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية وفق الفترات الزمنية.

الرتبة	الفترة الزمنية	مجموع الأبحاث المنشورة باللغة العربية	مجموع الأبحاث المنشورة باللغة الإنجليزية	مجموع الأبحاث باللغتين والنسبة المئوية
1	2019 -2015	158	10	(%39) 168
2	2014 – 2010	122	16	(%32) 138
3	2009-2005	95	30	(%29) 125
المجموع والنسبة المئوية		**(%87)375**	**(%13)56**	**(%100) 431**

مما سبق يبين الجدول (8) ، أن المرتبة الأولى كانت للفترة الزمنية ما بين (2015-2019)، بمجموع (168) بحثا، وبنسبة (39%)، ثم المرتبة الثانية للفترات من (2010-2014) بواقع (138) ، وبنسبة (32%)، أما المرتبة الأخيرة، فكانت للسنوات الأولى من عمر الدورية (2005 -2009) بمجموع (125) بحثًا، وبنسبة (29%).

أما عدد الأبحاث المنشورة باللغة العربية، فلم تختلف عن قراءات الفترات الزمنية، وعند قراءة عدد الأبحاث الصادرة باللغة الإنجليزية، نجد العدد الأكبر (الأعلى) في الفترة الزمنية الأولى (2005-2009) بواقع (30) بحثًا، وبدأ بالتناقص في الفترة ما بين (2010 -2014) بواقع (16) بحثًا، ثم إلى (10) أبحاث خلال الفترة الزمنية من (2015-2019).

وعند العودة للفترات الزمنية الأعلى إنتاجًا، نجد أن أعلى فترة زمنية نُشِرت أبحاث فيها باللغتين العربية والإنجليزية، كان للفترة الزمنية من (2015-2019)، وتعكس هذه النتائج سياسة المجلة لمعايير التأليف والنشر فيها، باللغتين العربية والإنجليزية، والتي عكست نيلها المراتب الأولى على مقياس التأثير والاستشهادات المرجعية العربية للسنوات من (2018-2020) على التوالي، علمًا أن هذا المقياس يُقيس الاستشهادات المرجعية بالمجلة لثلاث سنوات سابقة لقياسه، أي: بمعنى آخر؛ تحليل الاستشهادات المرجعية لأبحاث المجلة بدأ منذ العام (2015)، وهو ما يتوافق مع نتائج وتحليلات الدراسة.

المتغير السابع: خلفية الأبحاث المنشورة:

ونقصد (بالخلفية)، هي أبحاث قُدمت كمستلات لرسائل جامعية (ماجستير أو دكتوراه)، أم هي بحوث أصيلة، تم إعدادها للنشر في المجلة، كما موضح بالجدول (9):

الجدول (9) يُبين خلفية الأبحاث المنشورة

الرتبة	نوع البحث	العدد	النسبة المئوية
1	بحوث أصيلة	418	%96.9
2	مستل (أطروحة دكتوراه)	8	%1.9
3	مستل (رسائل ماجستير)	5	%1.2
المجموع والنسبة المئوية		**431**	**%100**

تبين من الجدول (9) ، أن معظم الأبحاث المنشورة بحوث أصيلة أُعدت للنشر في المجلة، في حين احتلت المرتبة الثانية مستلات أطاريح الدكتوراه بعدد (8) أبحاث، بنسبة (1.9%)، تلتها مستلات رسائل الماجستير

بعدد (5)، وبنسبة (1.2%)، وبينت النتائج تناقص أعداد المستلات في السنوات الخمس الأخيرة مع ارتفاع معايير قبول الأبحاث في المجلة، مما يعكس تدني التزام المستلات بمعايير الأبحاث المستلة، إضافة إلى اختفاء بصمة المشرف على معظم مستلات رسائل الماجستير والدكتوراه؛ ولوجود اشتراطات بنشر طالب الدراسات لمستل بحثه لغايات التخرج، مما يدفع الطالب لاستكمال متطلبات دراسته بالذهاب للنشر في مجلات ذات معايير أقل.

المتغير الثامن: التقادم الزمني للأبحاث:

يُعد قياس المدة الزمنية الفاصلة بين تقديم البحث للنشر في المجلة وبين قبوله للنشر، إضافة إلى قياسات المدة الفاصلة بين قبول البحث للنشر، وبين نشره فعليًا، يعد دليلا على مدى مواكبة الأبحاث للمستجدات في الحقل التعليمي والتربوي، لذا تم تقسيم مدة التقادم الزمني إلى جزأين:

- **الجزء الأول:** المدة الزمنية الفاصلة بين تقديم الأبحاث للمجلة، وبين تَسلم الرد بالقبول.
- **الجزء الثاني:** المدة الزمنية الفاصلة بين قبول البحث في المجلة، وبين نشره فعليًا.

كما تم تقسيم الوقت المستغرق لكل مدة تقادم إلى ثلاث فترات زمنية لكلا الجزأين: الأولى: ومدتها أقل من ستة أشهر، الثانية: تقع بين أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة، أما الثالثة: فمدتها أكثر من ستة أشهر، كما موضح في الجدول (10).

الجدول (10) يبين التفاوت في التقادم الزمني للأبحاث بين القبول والنشر

المدة الزمن	أقل من ستة أشهر	أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	أكثر من سنة	المجموع والنسبة المئوية
المدة بين تقديم البحث للنشر وبين قبوله	257 (%59.6)	121 (%28.1)	53 (%12.3)	431 %100
المدة بين قبوله للنشر وبين نشره فعليًا	399 (%92.6)	30 (%6.9)	2 (%0.5)	431 %100

من خلال تحليل الجدول (10)، نجد أن مدة (أقل من ستة أشهر) حازت على المرتبة الأولى، وهي السمة الغالبة سواء للمدة الزمنية الفاصلة بين تقديم البحث للقبول للنشر، بعدد (257) بحثًا، ونسبة (59.6%)، أو النشر الفعلي، بعدد (399)، ونسبة (92.6%)، أما المرتبة الثانية، فكانت للفترة (أكثر من ستة أشهر، إلى أقل من سنة)، وقد حصلت المدة بين تقديم البحث للنشر، وبين قبوله على نسبة (28.1%) بعدد (121) بحثًا، بينما

بلغ عدد الأبحاث التي نُشرت فعليًا ضمن هذه المدة بعدد (30) بنسبة (6.9%)، بينما تناقص عدد الأبحاث التي استغرقت (أكثر من سنة) لقبولها ووصل عددها (53) بحثًا، وبنسبة (12.3%)، بينما لم تتأخر الأبحاث في النشر الفعلي لأكثر من سنة سوى مقالتين بنسبة (0.5%)، مما سبق نلاحظ أن مدة أقل من ستة أشهر هي السمة الغالبة للنشر، وهذا ما جعلها تحظى بدرجة عالية من الثقة، والإقبال للنشر فيها.

تُشير النتائج أن المجلة أصبحت من المجلات التي تحرص على تقليص المدة الزمنية الفاصلة بين تقديم البحث للنشر في المجلة وقبوله للنشر، وبين مدة قبوله ونشره فعليا، ومن المَلاحظ أن المدة الزمنية الأعلى، كانت للمدة التي لا تتجاوز (6) أشهر، كحد أقصى، ويعود السبب في هذا الأمر إلى أن المجلة تَفرض على المُحكمين أن يُحكموا الأبحاث المرسلة إليهم بفترة لا تتجاوز الشهر، ثم المدة التي يتطلبها التعديل، بحيث لا يتجاوز كل ذلك مدة الستة أشهر.

المتغير التاسع : التحليل الموضوعي :

للقيام بالتحليل الموضوعي للأبحاث المنشورة في المجلة، تم إعطاء كل بحث رأسًا حرًا موضوعيًا دالًا، ليشكل الفئة الأولى لربط الأبحاث موضوعيا، ثم القيام بعملية ربط أوسع، وأشمل للرؤوس الحرة مستندًا على المحتوى الموضوعي التربوي، والترابطات الفرعية لتلك الرؤوس، والمستنبطة أساسًا من مضمون البحث، وهكذا نتدرج بالتحليل، ليتم بناء شبكة من العلاقات التي تعكس طبيعة النتاج التربوي المنشور في المجلة لقراءته، وتوصيفه بما يلزم، انظر خريطة التقسيمات ملحق رقم (1).

الجدول (11): يبين المحاور الموضوعية التي عالجتها الأبحاث المُحللة مُجتمعة

المحاور	التعليمي		التربوي		الإرشادي والنفسي		الإداري		الطلبة غير العاديين	
الموضوعات الفرعية	أساليب تفعيل عملية التدريس	105	التنشئة بمختلف أشكالها	28	التوجيه والإرشاد النفسي	43	المدارس إدارة وتنظيم	26	رعاية وخدمات	14

	تنمية مهارات التدريس	30	المناهج الدراسية تحليل محتوى	22	الإرشاد التربوي	17	المناخ المدرسي بمختلف أشكاله	11	طرق تدريس	9
	قياس التحصيل المدرسي والجامعي	30	قياس وتقويم وتصميم الاختبارات التحصيلية	18	علم النفس التربوي	8	التخطيط والتطوير والسياسات التعليمية	11	قياسات واتجاهات	9
	تنمية وتفعيل قدرات الطلبة	15	تحليل النتاج الفكري التربوي	10			الجامعات إدارة وتنظيم	7	معلمون	7
	-	-	المناهج الدراسية تصميم محتوى	9	-	-				
	-	-	منظومة التعليم	2	-	-	-	-		
المجموع لكل محور	180 (%41.8)		89 (%20.6)		68 (%15.8)		55 (%12.8)		39 (%9)	
الرتبة	الأولى		الثانية		الثالثة		الرابعة		الخامسة	
المجموع الكلي والنسبة المئوية					431 (100%)					

تم تجميع الموضوعات الفرعية المُدرجة تحت المحاور الموضوعية الناتجة، وربط الأبحاث وفق الجوانب المعالجة ضمن المحاور، ووضعها في فئات موضوعية أوسع وأشمل، ثم العمل على ربط هذه الفئات بعلاقات ممتدة للتعبير عن المفاهيم الموضوعية الواسعة، بشكل يُساعد على التجميع الموضوعي للأبحاث المتشابهة، مما يُسهل إنشاء محتوى مترابط، وواسع للاسترجاع، والتذكر، ويسهم في تُقليل الهدر الذي يمكن أن يُسببه استخدام الكلمات المفتاحية، وبخاصة غير الدالة إذا لم تكن قد أُدخلت ضمن هذه الترابطات.

إن هذا الربط سَيَنتُج عنه بناء شبكة علاقات، وترابطات موضوعية تدل على العلاقات المتداخلة بين مختلف الموضوعات التربوية المحللة في المجلة.

ولإيجاد الترابطات، والعلاقات الموضوعية بين الرؤوس الحرة الناتجة وفق المحاور الموضوعية، تطلب ذلك العودة إلى الفئات الموضوعية التربوية الشاملة، والتي وردت ضمن نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال، وكذلك الأدبيات التي تناولت الموضوعات التربوية بالنقد، والتحليل، إضافة إلى العودة للخرائط المفاهيمية لبعض الدراسات، مع تدقيق عدد من الفهارس الموضوعية في قواعد البيانات المختلفة، واجراء ترابطات بين الموضوعات ذات العلاقة، كما تم استشارة أهل الاختصاص للتأكد من صحة الربط لبعض الموضوعات المتداخلة، والمترابطة، والتحقق من صحة الترابطات التي تم إجراؤها، ونتج عنها تجميع الموضوعات الفرعية المختلفة، والبالغة (21) موضوعًا فرعيًا، تحت ست فئات موضوعية شاملة للمحتوى الموضوعي للأبحاث المحللة، كما موضح في الجدول (12):

الجدول (12): يُبين نتائج الربط الموضوعي العام

الرتبة	التصنيف أو الربط الموضوعي العام	الجوانب الموضوعية ذات الصلة وعدد المقالات	المجموع والنسبة المئوية
المرتبة الأولى	التدريس والتعليم	أساليب تفعيل عملية التدريس (105)	180 (%41.8)
		تنمية وتأهيل الكوادر التعليمية (30)	
		قياسات التحصيل (30)	
		تنمية قدرات الطلبة (15)	
المرتبة الثانية	التوجيه والإرشاد النفسي والتربوي للطلبة العاديين وغير العاديين	التوجيه والإرشاد النفسي(43)	107 (%24.8)
		الإرشاد التربوي (17)	
		علم النفس التربوي (8)	
		الطلبة غير العاديين-رعاية وخدمات (14)	
		الطلبة غير العاديين- قياسات واتجاهات (9)	
		الطلبة غير العاديين - طرق تدريس (9)	
		الطلبة غير العاديين – معلمون (7)	
المرتبة الثالثة	الإدارة التعليمية والتربوية والإدارة المقارنة	المدارس – إدارة وتنظيم (26)	55 (%12.8)
		المناخ المدرسي بمختلف أشكاله (11)	
		التخطيط والتطوير والسياسات التعليمية (11)	
		الجامعات – إدارة وتنظيم (7)	

المرتبة الرابعة	تطوير المناهج الدراسية	المناهج الدراسية– تحليل محتوى (22)	49 (%11.4)
		قياس وتقويم وتصميم الاختبارات التحصيلية (18)	
		المناهج الدراسية – تصميم محتوى (9)	
المرتبة الخامسة	المنظومة الأخلاقية التربوية	التنشئة – بمختلف أشكالها (28)	30 (%6.9)
		منظومة التعليم (2)	
المرتبة السادسة	الفكر التربوي العربي	تحليل النتاج الفكري التربوي	10 (%2.3)
المجموع والنسبة المئوية			**431 (%100)**

من خلال الجدول (12)، تبين عملية الربط الموضوعي العام للمحاور والجوانب الموضوعية نتج عنها (6) موضوعات عامة رئيسية تناولتها الأبحاث المحللة، وتربعت في الصدارة الموضوعات التي تتعلق (بالتدريس والتعليم) بـ (180) وبنسبة (41.8%)، هذه النسبة تصل إلى ما يقرب من النصف من إنتاج المجلة للأبحاث، وتناولت الموضوع التدريسي، والتعليمي بكل جوانبه وارتباطاته الموضوعية.

ثم جاء بالمرتبة الثانية، الموضوع العام المتعلق بالتوجيه والإرشاد النفسي والتربوي للطلبة العاديين وغير العاديين، بعدد (107) وبنسبة (24.8%)، وهذا الموضوع يُشكل الربع تقريبًا من مجموع الموضوعات المتناولة في المجلة، وقد تم اعتماد موضوع (التوجيه، والإرشادي النفسي والتربوي)، بصفته المظلة الموضوعية الواسعة التي تندرج تحتها الفروع الخاصة لما يتعلق بالتعامل، والمعالجة لكلا الفئتين من الطلاب سواء العاديين، وغير العاديين.

أما المرتبة الثالثة، فكانت لموضوعات الإدارة التعليمية والتربوية والإدارة المقارنة، بمجموع أبحاث بلغت (55)، وبنسبة (12.8%)، علما بأن هذا الموضوع العام يضم كل ما يتعلق بموضوع الإدارة المدرسية والجامعية.

في حين احتل المرتبة الرابعة موضوعات تطوير المناهج الدراسية، بعدد (49) بحثًا وبنسبة (11.4%)، ثم جاء بالمرتبة الخامسة موضوع المنظومة الأخلاقية التربوية بعدد (30) وبنسبة (6.9%) فقط من مجمل الأبحاث المنشورة، أما المرتبة السادسة والأخيرة، فكانت لموضوعات الفكر التربوي العربي ممثلة بالجوانب التحليلية للفكر التربوي، بعدد (10) أبحاث وبنسبة (2.3%) من مجمل الأبحاث الـ (431) .

وعند جمع المراتب الثلاث الأولى الناتجة من التصنيف الموضوعي العام، بينت النتائج أن أغلب الأبحاث المنشورة، كان النمط التعليمي، والتدريسي هو السائد فيها، فالأبحاث المنشورة تناولت بالبحث والتقصي موضوعات يتم تدريسها سواء في المدارس، أو في الجامعات، بمجموع (342) بحثًا وبنسبة (79%)، في حين النمط التربوي المتعلق بالفكر التربوي العربي الإسلامي، جمع (89) بحثًا بنسبة (21%)، وحصلت موضوعاته الفرعية على المراتب الثلاث الأخيرة، ولم يتم تناولها بالتوسع الذي تناولته أبحاث النمط التعليمي، والتدريسي، كما هو موضح في الجدول (13).

الجدول (13): النمط أو المفهوم الموضوعي السائد في الأبحاث المنشورة في المجلة الأردنية في العلوم التربوية

الرتبة	المفهوم العام للمحتوى المقالات المنشورة	العدد والنسبة المئوية
المرتبة الأولى	النمط التعليمي	342 (79%)
المرتبة الثانية	النمط التربوي	89 (21%)
المجموع والنسبة المئوية		**431 (100%)**

من خلال الجدول(13)، تبين أن النمط التعليمي قد جمع (342) بحثًا من أصل (431)، وبنسبة (79%)، بينما النمط التربوي فقد حصد (89) بحثا فقط، وبنسبة (21%)، مع العلم أن موضوعات المناهج، والقياس، والتقويم قد أُدرجت مع النمط التربوي لأن مسؤولية إعداد وتحليل المناهج وتصميم الاختبارات (باعتقاد الباحثة)، يَغلب عليها الطابع التربوي أكثر من التعليمي.

النمط التعليمي 342 (79%)					**النمط التربوي 89 (21%)**
النمط الموضوعي أو المفهوم العام لموضوعات الأبحاث المنشورة في المجلة الأردنية في العلوم التربوية.					
التدريس والتعليم 180 (41.8%)	التوجيه والإرشاد النفسي والتربوي للطلبة العاديين وغير العاديين 107 (24.8%)	الإدارة التعليمية والتربوية والإدارة المقارنة 55 (12.8%)	تطوير المناهج الدراسية 49 (11.4%)	المنظومة الأخلاقية التربوية 30 (6.9%)	الفكر التربوي العربي 10 (2.3%)
الربط الموضوعي العام					
التعليمي التدريسي 180 (41.8%)	التربوي 89 (20.6%)	الإرشادي والنفسي 68 (15.8%)	الإداري 55 (12.8%)	الطلبة غير العاديين 39 (9%)	
تجميع الرؤوس الحرة وفق المحاور الموضوعية التربوية(Themes)					
431 رأس حر - ترميز مفتوح					
1632 كلمة مفتاحية نشرت بين 2005 – 2019					

شكل (5): مخطط مراحل التحليل الخمسة

النتائج :

بعد إجراء التحليلات الببليومترية والموضوعية للنتاج الفكري التربوي المنشور في المجلة الأردنية في العلوم التربوية، تبين التالي :

- تقارب في نسب التأليف الفردي والثنائي، وشكلا مجتمعين ما نسبته (89.72%)، كما احتل التأليف الثنائي المرتبة الأولى، بنسبة (45.2%)، يليه التأليف الفردي، بنسبة (44.55).
- ميل الغالبية من الباحثين الرجال للتأليف الفردي، وبنسبة (36.42%)، يليه التأليف الثنائي بنسبة (25.52%).
- انخفاض إنتاجية الباحثات / النساء بشكل كبير مقارنة مع الباحثين / الرجال، وتبلغ نسبة التشاركية في التأليف بين الباحثات / النساء (12.1%) فقط .
- بلغت نسبة التشارك في إنتاج الأبحاث بين الباحثين من الجنسين ما نسبته (19.3 %) من مجموع الأبحاث المنشورة على مدى 15 عاما.
- بلغت نسبة التشاركية في التأليف للباحثين من البلد نفسه (50.81%)، كما يميلون للتشارك مع باحثين يعملون في المكان نفسه، بنسبة بلغت (30.16%).
- غالبية الأبحاث المنشورة كانت لباحثين يعملون في الجامعات بنسبة (79.6%) .
- غالبية البحوث اتبعت المنهج الكمي، وتقاربت نسب البحث الخليط والنوعي، وبلغت نسبة المنهج الخليط (11.6%)، أما منهجية البحث النوعي فكانت (41) بحثًا بنسبة (9.5%).
- لا يوجد التزام بذكر المنهج المستخدم في الدراسة بوضوح في الأبحاث المنشورة، وذلك لضمان الجودة في النشر.
- معدل الأبحاث المنشورة خلال كل سنة يتراوح بـ (28.7) بحثًا للسنة الواحدة، مع ثبات في عدد الأبحاث المنشورة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بواقع (8) أبحاث للعدد الواحد.
- احتلت الفترة الزمنية ما بين (2015-2019)،المرتبة الأولى بنسبة (32%) في حجم النشر للأبحاث، أما المرتبة الأخيرة، فكانت للسنوات الأولى من عمر الدورية (2005 -2009) بمجموع (125) بحثًا، وبنسبة (29%).
- بلغت أعلى إنتاجية للأبحاث باللغة الإنجليزية في الفترات الأولى لتأسيسها (2005-2009)، ثم بدأ بالتناقص إلى أدنى مستويات بعدد (10) أبحاث للسنوات الخمس الأخيرة .
- احتلت مدة (أقل من ستة أشهر) المرتبة الأولى، كمدة تفصل بين تقديم البحث وقبوله، وبين قبوله ونشره.

- بينت نتائج الربط الموضوعي للرؤوس الحرة الدالة على المحتوى الفكري التربوي المنشور، عن (6) موضوعات عامة، ما يقارب النصف الكلي منها لموضوعات تتعلق (بالتدريس والتعليم)، بنسبة (41.8%)، جاء بالمرتبة الثانية، موضوع التوجيه والإرشاد النفسي والتربوي للطلبة العاديين وغير العاديين، بعدد (107) وبنسبة (24.8%)، أما المرتبة السادسة والأخيرة فكانت لموضوعات الفكر التربوي العربي ممثلة بالجوانب التحليلية للفكر التربوي، بعدد (10) أبحاث وبنسبة (2.3%) من مجمل الأبحاث الـ (431) .
- أغلب الأبحاث المنشورة، كان النمط التعليمي والتدريسي هو السائد فيها، فالأبحاث المنشورة تناولت بالبحث والتقصي موضوعات يتم تدريسها سواء في المدارس، أو في الجامعات بنسبة (79%).

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نوصي بالآتي :

- تحقيق التوازن بين النمط الموضوعي المنشور في المجلة، والمنهجية المعتمدة لإنجاز الأبحاث، كما يمكن تخصيص أعداد من المجلة في كل سنة لنشر الأبحاث، التي تتناول منهجيات البحث النوعي، أو البحث الخليط للموضوعات المستجدة، والموضوعات التي تربط بين مجالات موضوعية مختلفة.
- اعتماد تقييم أسرع للباحثين الذين يتناولون الموضوعات التربوية المستجدة، لتشجيعهم على القيام بأبحاث تُعيد الثقة بالنتاج التربوي العربي، مما يعمل على استقطاب باحثين مهتمين بهذا النوع من الأبحاث والدراسات النوعية، وزيادة نسب الاستشهاد بالأبحاث المنشورة، والذي سينعكس إيجابا على إثراء النتاج التربوي.
- العمل على تحقيق التوازن الموضوعي بين الموضوعات التربوية والتعليمية، بفروعها المحتفلة المنشورة في المجلة، وذلك عن طريق تحديد للمفاهيم الفكرية والتربوية والموضوعية التي تهتم المجلة بنشرها، مع زيادة الاهتمام بإنتاج الأبحاث ذات الطابع التربوي.
- العمل على توحيد الجهود البحثية محليًا، لتصبح المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلة الحاضنة لكافة المجلات الموجودة، مع وضع أطر محددة للنمط الذي سيتم التأليف والنشر فيه على الساحة التربوية، سواء أكان تربويًا أو تعليميًا أو يتعلق بالطلبة غير العاديين، إن ذلك سيخلق توحيداً للجهود البحثية المختلفة في عالم النشر، ويُسهل التعرف على الأبحاث المنشورة، مع زيادة فرص الوصول إليها سواء بالطريقة التقليدية أو الإلكترونية، مما سيرفع من نسب المحتوى العربي التربوي على الإنترنت.
- تبني المجلة لإصدار أعداد تتمحور موضوعاتها حول قضايا تربوية أو مشكلات تواجه المجتمع المحلي، والعربي في المجال التربوي، مما سيعيد الثقة بالبحث التربوي، وبخاصة مع تبني هذه الأبحاث لمنهجية التطبيق العملي.
- توفير مجالات لتوسيع الدعم المالي للمجلة، لتتمكن من زيادة أعداد الأبحاث المنشورة في العدد الواحد.

المصادر :

الإبراهيمي، الطاهر، (2002) رؤية في واقع البحث التربوي في العالم العربي، جامعة محمد خضير بسكرة (الجزائر)، مجلة العلوم الإنسانية، **(2)**، 93-110.

أبو العينين، علي خليل، (1986) أصول الفكر التربوي الحديث، الكويت: مكتبة ذات السلاسل.

بدر، أحمد، (1986)، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت: وكالة المطبوعات .

جرادات، محمود، (2002)، واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية في الأردن، عمان: دار الفكر.

الحبابي، زينب حسـن، (2017)، واقع الاتجاهات البحثية في البحوث التربوية العربية ما بين 2000-2015: دراسة تحليلية لمجلة العلوم التربوية والنفسية بجامعة البحرين كنموذج لدراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الكويت ، الكويت.

الخوالدة، ناصر أحمد ، وعيد، يحيى إسـماعيل، (2014)، تحليل المحتوى في المناهج والكتب الدراسـية: الدليل والمرشد النظري والعملي والمعايير، عمان: زمزم ناشرون وموزعون.

الدهشـان، جمال علي. (2014). ملامح رؤية مقترحة للارتقاء بالبحث التربوي العربي. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الرابع)، بعنوان: الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية، القيمة والأثر" الذى تعقده جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج، بالتعاون مع جامعة سوهاج للفترة 26-27 أبريل 2014.

الربيعة، عبد العزيز، (2004)، البحث العلمي : حقيقته ومصادره ومادته ومناقشته، الرياض: مؤسسة هنداوي.

الرجيب، وليد، (2014)، الإنتاج المعرفي – أصبوحة، (الفقرة4)، تم الاسترجاع بتاريخ 2/ 1/ 2020. على الرابط https://www.alraimedia.com/ampArticle/486679

الرمضي، أسماء خالد، (2018)، اتجاهات البحث التربوي في رسائل الماجستير في تخصصي أصول التربية والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة الكويت : تحليل محتوى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، الكويت .

سالم، محمد سالم، (1997)، واقع البحث العلمي في الجامعات : دراسة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: منشورات الجامعة .

الشامل : موسوعة البحوث، (2018)، تعريف الإنتاج الفكري تم الاسترجاع بتاريخ 20/ 4/ 2020 على الرابط https://bohotti.blogspot.com/2014/04/blog-post_6981.html

الشربجي، نجيب، (2018)، معامل التأثير والاستشهاد العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة تحسين تصنيف الجامعات العربية في التصانيف العالمية للجامعات ودور معامل التأثير والاستشهاد العربي (آرسيف)، قاعدة معرفة، عمان: الأردن، 16 كانون الثاني / ديسمبر 2018 .

عبابنة، صالح أحمد أمين، (2018)، تحليل محتوى الرسائل الجامعية المجازة في الإدارة التربويّة بالجامعة الأردنية خلال الفترة 2007-2016، دراسات العلوم التربوية، **45 (3)**، ورقة مقدمة لوقائع مؤتمر بعنوان: "التعليم في الوطن العربي نحو نظام تعليمي متميز، كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .

عبد العال، نجلاء عبد التواب عيسى،(2016)، تصميم خريطة بحثية لقسم أصول التربية بكلية التربية، جامعة بنى سويف في ضوء الأولويات البحثية، مستقبل التربية العربية، **23(101)**. 293- 422.

عزام، برجس، (1990)، الدوريات : دراسة في أهمية الصحف والمجلات وأنواعها وكيفية استرجاع معلوماتها، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

العياصرة، أحمد، (2018)، توجهات البحث في التربية العلمية في مجلتين تربويتين أردنيتين في الفترة من 2005 إلى 2016، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، **14**(2)، 177-190.

الغفيري، أحمد بن علي، (2019)، التوجهات البحثية في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية: دراسة تحليلية، جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية (43)، 115-152.

قاسم، حشمت، (1993)، مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات، القاهرة: مصر، مكتبة غريب.

ماجد، ريما، (2016)، منهجية البحث العلمي: إجابات عملية لأسئلة جوهرية، بيروت: مؤسسة فريدرش إيبرت للنشر.

معرفة، قاعدة بيانات الرقمية، (2018)، معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي، رابط http://emarefa.net/arcif/wp-content/uploads/2019/11/arcif.pdf تاريخ الاطلاع 20/ 8/ 2020.

النوح، مساعد بن عبد الله، (2015)، خريطة بحثية مقترحة في تخصص أصول التربية بالجامعات السعودية، مجلة رابطة التربية الحديثة (22، إصدارة7)، رابط قاعدة بيانات شمعة http://www.shamaa.org. تاريخ الاطلاع 15/ 8/ 2020

Eğmir, E., Erdem, C. & Koçyiğit, M. (2017). Trends in Educational Research: A Content Analysis of the Studies Published in International Journal of Instruction. ***International Journal of Instruction, 10***(3). 277-294.

Pritchard, A. & Wittig, G. R. (1981). ***Bibliometrics: A Bibliography and Index, Vol 1***. Watford, England: ALLM Books.

Cybrarians Journal

الترقيم الدولي 2215-1687
موقع المجلة: https://journal.cybrarians.info/index.php/cj
العدد 65، أبريل 2022

بحوث – النص الكامل

دور المكتبات فى المواطنة الرقمية: مراجعة أدبيات الإنتاج الفكري منذ 2016 حتى 2020

تاريخ الاستلام: 30 أكتوبر 2021
تاريخ القبول: 06 يناير 2022
تاريخ النشر: 30 أبريل 2022

عزيزة علي
رئيس فريق الفهرسة، شركة المنهل، مصر
aziza@cybrarians.info

حقوق النشر والتأليف (c) 2022
عزيزة علي

هذا العمل متاح وفقا لترخيص المشاع الإبداعي 4.0 ترخيص دولي

مستخلص

تتناول هذه الدراسة مراجعة أدبيات الإنتاج الفكري في موضوع دور المكتبات في المواطنة الرقمية وتم تحديد الفترة الزمنية من 2016 حتى 2020، وتم التركيز على الأعمال باللغتين العربية والإنجليزية وتم البحث في عدد من قواعد البيانات لإعداد هذه المراجعة، ومن الأهداف التي سعت المراجعة لتحقيقها : التعرف على الإنتاج الفكري حول موضوع دور المكتبات في المواطنة الرقمية، التعرف على الموضوعات الفرعية التي لم يتم التطرق إليها بالدراسة، التعرف على نتائج وتوصيات الدراسات التي تتناول الموضوع. وكان من نتائج هذه المراجعة: ندرة الإنتاج الفكري العربي حول موضوع دور المكتبات في المواطنة الرقمية، كثرة الإنتاج الفكري الأجنبي حول موضوع دور اختصاصيي المكتبات المدرسية في المواطنة الرقمية. ومن توصيات الدراسة ضرورة التركيز حول دراسة الموضوعات الفرعية غير المدروسة مثل دور المكتبات الوطنية في المواطنة الرقمية.

الكلمات المفتاحية

المواطنة الرقمية، مراجعات علمية

1- المقدمة المنهجية:

1/1 مشكلة الدراسة أو مبررات اختيار الموضوع :

تم ملاحظة شيوع مصطلح المواطنة الرقمية في السنوات القليلة الماضية، كما تم ملاحظة دراسة بعض الباحثين هذا الموضوع من وجهة نظر تخصص المكتبات، فبرزت الحاجة لإعداد مراجعة بالإنتاج الفكري حول هذا الموضوع من وجهة نظر المكتبات وتحديدا في الخمس سنوات السابقة.

2/1 أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية المراجعات العلمية أو استعراض أدبيات الموضوع بشكل عام ألا وهي التعرف على الإنتاج الفكري الذي كتب في هذا الموضوع الدقيق وهو دور المكتبات في المواطنة الرقمية وتقييمه ومقارنته والتعرف على الثغرات أو النقاط الفرعية التي لم يتم تناولها وضمان عدم تكرار الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

3/1 أهداف الدراسة :

- التعرف على الإنتاج الفكري حول موضوع دور المكتبات في المواطنة الرقمية.
- مقارنة وتقييم الإنتاج الفكري حول موضوع دور المكتبات في المواطنة الرقمية.
- التعرف على الموضوعات الفرعية التي لم يتم التطرق إليها في الدراسة.
- التعرف على النتائج التي توصلت إليها الدراسات التي تناولت دور المكتبات في المواطنة الرقمية.
- استعراض التوصيات التي أوصت بها الدراسات التي تناولت دور المكتبات في المواطنة الرقمية.

4/1 مجال الدراسة وحدودها :

المجال الموضوعي : تتناول هذه المراجعة الدراسات التي تتناول موضوع دور المكتبات في المواطنة الرقمية.

المجال اللغوي : تتناول هذه المراجعة الدراسات التي تتناول موضوع دور المكتبات في المواطنة الرقمية باللغتين العربية والإنجليزية.

المجال الزمني : تتناول المراجعة الدراسات التي نشرت بين عامي 2016 و2020.

5/1 المصادر الأساسية :

- بنك المعرفة المصري.
- قاعدة بيانات المنهل.

- قاعدة بيانات المنظومة للتأكد من نتائج البحث في بنك المعرفة باللغة العربية.
- قاعدة بيانات EBSCO Academic search complete للتأكد من نتائج البحث في بنك المعرفة باللغة الإنجليزية.

2- مراحل الإعداد :

مر إعداد هذه المراجعة العلمية بعدة خطوات، يتم توضيحها فيما يلي :

1/2 مسح الإنتاج الفكري :

وقد اعتمدت هذه الخطوة على البحث في :

تم البحث من خلال بنك المعرفة المصري مستخدما المصطلحات الآتية :

- **المواطنة الرقمية كعنوان + المكتبات كعنوان** = وكانت نتيجة البحث 24 نتيجة وعند فحصهم وجد أن 3 عناوين فقط تنطبق وبقية النتائج مضللة
- **المواطنة الرقمية كموضوع + المكتبات كعنوان** = نتج عنه 10 نتائج وجميعهم نتائج مضللة
- **المواطنة الرقمية كعنوان + المكتبات كموضوع** = 10 نتائج وجميعهم نتائج مضللة
- Digital citizenship **كعنوان +** libraries **كعنوان** = نتج عنهم 40 نتيجة وبعد فرزهم تبين أنهم: 20 منهم نتائج مضللة كليا، و11 يتناولوا جانب واحد إما المكتبات أو المواطنة ولذلك تم استبعادهم، وتم استبعاد 4 نتائج نظرا لأن تاريخ نشرهم قبل 2016، وكذلك تم استبعاد 3 نتائج باللغة العربية تم الاطلاع عليهم عند استخدام مصطلحات باللغة العربية في البحث، إذا النتيجة النهائية للبحث بطاقتان فقط.
- Digital citizenship **كعنوان +** libraries **كموضوع** = نتج عنه 45 نتيجة وبعد فرزهم تم استبعاد 25 نظرا لأنهم ليس لهم علاقة بالموضوع ثم تم فحص تواريخ نشر ال20 المتبقيين، وجد أن منهم 7 قبل عام 2016، والخطوة التالية هي فحص تكرار ال13 المتبقيين، وجد 4 نتائج مكررة، ثم بعد ذلك تم فحص الموضوعات للتأكد انها تتناول علاقة المكتبات بالمواطنة الرقمية تم استبعاد دراستان ليس لهما أي علاقة بالمكتبات إطلاقا، وتم الاحتفاظ بال7 المتبقية للاطلاع عليهم.

تم البحث في قاعدة بيانات EBSCO Academic search complete من خلال موقعها :

- تم البحث أولا باستخدام مصطلح digital citizenship في البحث البسيط = 251,762 نتيجة بحث أو بطاقة.
- تم تضييق البحث باستخدام digital citizenship + libraries or library or librarian or librarianship + من يناير 2016-ديسمبر 2020 = 170 نتيجة بحث

كما تم البحث في قاعدة بيانات المنهل باستخدام المصطلحات الآتية :

- المواطنة الرقمية كعنوان مع تقييد البحث من 2016-2020 = وتم استرجاع 13 مقالة
- المواطنة الرقمية + المكتبات مع تقييد البحث من 2016-2020 = لم يسترجع أي نتائج
- digital citizenship كعنوان وتقييد البحث بالفترة الزمنية من 2016-2020 = وتم استرجاع 6 مقالات
- Library + digital citizenship في الفترة من 2016-2020 = لم يتم استرجاع أي نتائج
- Libraries + digital citizenship في الفترة من 2016-2020 = لم يتم استرجاع أي نتائج

تم البحث في قاعدة بيانات المنظومة باستخدام المصطلحات التالية :

- المكتبات كعنوان + المواطنة الرقمية كعنوان + من الفترة 2016-2020 = 3 نتائج تم استرجاعهم من خلال بنك المعرفة من قبل.
- المكتبات كموضوع + المواطنة الرقمية كعنوان + من الفترة 2016-2020 = 3 نتائج منهم 2 تم استرجاعهم من قبل من خلال بنك المعرفة.
- المكتبات كعنوان + المواطنة الرقمية كموضوع + من الفترة 2016-2020 = وجدت نتيجتان تم استرجاعهما من قبل من خلال بنك المعرفة
- Libraries كعنوان + digital citizenship كعنوان + من الفترة 2016-2020 = تم استرجاع 3 نتائج تم استرجاعهم من قبل

- **التنقية :**

وتم فيها فحص ناتج البحث من تسجيلات ببليوجرافية بغرض اختيار التسجيلات التي تتصل بموضوع المراجعة اتصالا مباشرا

أولا : تم استبعاد التسجيلات المكررة

ثانيا : كما تم استبعاد التسجيلات التي باللغات غير اللغة العربية واللغة الإنجليزية

ثالثا تم استبعاد التسجيلات التي ليست لها علاقة بالموضوع :

وتم ذلك على مرحلتين :

المرحلة الأولى : الحكم على المصدر من العنوان أولا وبعد قراءة جميع العناوين التي نتجت عن البحث تم تقسيم المصادر إلى فئات :

الفئة الأولى : مصادر مستبعدة نهائيا نظرا لأنها ليس لها علاقة بالموضوع نهائيا.

الفئة الثانية : مصادر محتمل أن يكون لها علاقة بالموضوع، وهي بحاجة أن يتم الاطلاع على المستخلص والمحتويات والمقدمة المنهجية والنتائج والتوصيات للتأكد من علاقتها بالموضوع.

الفئة الثالثة : مصادر ذات علاقة جزئية بالموضوع وهي أيضا بحاجة للاطلاع عليها أو على الأقل الاطلاع على المستخلص والمحتويات والمقدمة المنهجية والنتائج والتوصيات للتأكد من علاقتها بالموضوع.

الفئة الرابعة : مصادر يتوفر بها أركان أو وجهات الموضوع وهم المكتبات والمواطنة الرقمية ويتروح تاريخ نشرها بين 2016-2020.

المرحلة الثانية : الاطلاع على مستخلصات المصادر المتوفرة وتنزيل المصادر غير المتوفر لها مستخلصات ليتم تصفحها والحكم عليها هل سيتم أخذها في المراجعة العلمية أم سيتم استبعادها.

جدول رقم (1) مقارنة بين نتائج البحث في قواعد البيانات حول الموضوع

مصطلحات البحث	بنك المعرفة المصري		EBSCO Academic search complete		**قاعدة بيانات المنهل**		**قاعدة بيانات المنظومة**	
	عدد البطاقات المسترجعة قبل الفرز	عدد البطاقات بعد الفرز	عدد البطاقات المسترجعة قبل الفرز	عدد البطاقات بعد الفرز	عدد البطاقات المسترجعة قبل الفرز	عدد البطاقات بعد الفرز	عدد البطاقات المسترجعة قبل الفرز	عدد البطاقات بعد الفرز
المواطنة الرقمية (كعنوان) + المكتبات (كعنوان)	24	3	0		0		3	3 مكررين مع بنك المعرفة
المواطنة الرقمية (كموضوع) + المكتبات (كعنوان)	10	0	0		470	0	2	2

المواطنة الرقمية (كعنوان) + المكتبات (كموضوع)	10	0	0		15	0	2	2
المواطنة الرقمية كعنوان مع تقييد البحث من 2016-2020	لا ينطبق		37	0	13	11	107	107
المواطنة الرقمية + المكتبات مع تقييد البحث من 2016-2020	لا ينطبق		0		0	0	3	3 ولكن مكررين مع ناتج بنك المعرفة
المكتبات (كموضوع) + **المواطنة الرقمية** (كعنوان) **+ من الفترة 2016-2020**	لا ينطبق		0		13	0	3	2 منهم مكررين مع بنك المعرفة
المكتبات (كعنوان) + **المواطنة الرقمية** (كموضوع) + **من الفترة 2016-2020**	لا ينطبق		0		0		2	2 مكررين مع بنك المعرفة
Digital citizenship (كعنوان) + libraries (كعنوان)	40	2	1060		0		3	3 مع ملاحظة أنهم باللغة العربية

Digital citizenship (كعنوان) + libraries (كموضوع)	45	7	1785	6	0	0	
digital citizenship في البحث البسيط	271		251,762	199	11	116	108 عربي وإنجليزي
digital citizenship libraries + or library or librarian or librarianship + من يناير 2016-ديسمبر 2020	لا ينطبق		170	5	0		0
digital citizenship (كعنوان) وتقييد البحث بالفترة الزمنية من 2016-2020	لا ينطبق		3934		6	0	75
digital citizenship في Library + الفترة من 2016-2020	لا ينطبق		135	5	0		3
digital citizenship كعنوان+ Libraries كعنوان في الفترة	لا ينطبق		135	5	0		3

من 2016- 2020						
libraries or library or librarian (كعنوان) + digital citizenship (كعنوان)	45	2	1173	0	0	

- خلاصة البحث في قاعدة بيانات المنظومة بجميع المصطلحات المستخدمة 4 نتائج منهم 3 تم استرجاعهم من قبل من خلال بنك المعرفة.
- خلاصة البحث في EBSCO تم استرجاع دراسات عديدة ليس لها علاقة بالموضوع.
- تم البحث في بنك المعرفة ثم مثال لقاعدة بيانات باللغة العربية وهي المنظومة لمقارنة نتائجها بالنتائج باللغة العربية المسترجعة من بنك المعرفة، وقاعدة بيانات باللغة الإنجليزية وهي EBSCO وكانت النتيجة أنه لا داعي للبحث في كل القواعد المشتركة في بنك المعرفة لعدم تكرار الجهد المبذول، أما عن قاعدة بيانات المنهل فهي غير متاحة من خلال بنك المعرفة ولذلك تم البحث بها بشكل منفصل.

2/2 الاطلاع على المصادر والتجميع المنطقي للمفردات :

تهدف هذه الخطوة إلى الإلمام بمحتويات المفردات التي تم التوصل إليها، ثم تجميعها في تجميعات منطقية تتفق مع المحتوى الموضوعي لكل منها وما يوجد بينها من علاقات موضوعية. وآثرت الباحثة أن تعبر عن الموضوع بمفردات عامة ولا تتقيد بقائمة رؤوس موضوعات محددة، فقامت بالتعبير عن جوانب الموضوع التي وجدتها عند حصر الإنتاج الفكري والاطلاع عليه تحت عدد من الفئات :

1/2/2 ماهية المواطنة الرقمية ونشأتها:

ذكر ثيرد **أ. وآخرون**([1]) -في دراستهم حول المواطنة الرقمية- أنه بحلول عام 2013، كانت هيئة الاتصالات والإعلام الأسترالية (ACMA) تروج لفكرة المواطنة الرقمية من خلال مبادرة سيبرسمارت Cybersmart باعتبارها ركيزة ضرورية لمجتمع يتم التوسط فيه رقميا. كما أشاروا إلى أن المواطنة الرقمية عبر الإنترنت تدور حول المشاركة الواثقة والإيجابية مع التكنولوجيا الرقمية. والمواطن الرقمي في Cybersmart هو أي شخص لديه المهارات والمعرفة اللازمة لاستخدام التقنيات الرقمية بفعالية للمشاركة في المجتمع والتواصل مع الآخرين وإنشاء محتوى رقمي واستهلاكه. لذلك فإن كل شخص متصل بالإنترنت هو مواطن رقمي. بعد فهم الفرص التي يوفرها عالم

[1] Third A., Collin P., Walsh L., Black R. (2019) Digital Citizenship. In: Young People in Digital Society. Studies in Childhood and Youth. Palgrave Macmillan, London. https://doi.org/10.1057/978-1-137-57369-8_5

الإنترنت ومفهوم المواطنة الرقمية أمرا بالغ الأهمية لتعلم الطلاب التكنولوجيا. ومع ذلك، فإن معرفة كيفية تقليل المخاطر المرتبطة وتطوير الوعي بتأثير البصمات الفردية عبر الإنترنت أمر حيوي أيضا. على الرقم من ترويج هيئة الاتصالات والإعلام الأسترالية وغيرها من المنظمات كانت تروج لفكرة المواطنة الرقمية منذ 2009، إلا أن هذه الموارد لم تؤثر بشكل كبير على المناهج الدراسية والحملات العامة التي تستهدف الممارسات الرقمية للشباب.

عرف **محمد سيد ريان**([2]) المواطنة الرقمية في دراسته على أنها "مجموعة القواعد والضوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والتي يحتاجها المواطنون صغارا وكبارا من أجل المساهمة في رقي الوطن.

عرفها **بريدي**([3]) على أنها قواعد التواصل المسؤول والمناسب مع التكنولوجيا. ويراها **دوتيرر**([4]) بأنها مجموعة الضوابط والمعايير اللازمة في الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا. ويعرفها **نور الدين محمد نصار**([5]) في دراسته- التي هدفت إلى التعرف على تصورات طلبة الجامعة العربية المفتوحة في المملكة العربية السعودية نحو المواطنة الرقمية-"أنها مجموعة المعايير والمبادئ التي لابد أن يلتزم بها طلاب الجامعة العربية المفتوحة عند استخدامهم للوسائط الرقمية، وتتمثل فيما عليهم من واجبات والتزامات وما لهم من حقوق ينبغي أن يتمتعوا بها أثناء استخدامهم لها وتقاس الدرجة التي يحصلون عليها خلال إجابتهم عن آداة الدراسة"

كما عرف ثيرد **أ. وآخرون**([6]) المواطنة الرقمية على أنها قواعد السلوك فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا.

أما عن المواطن الرقمي فقد عرفه **حسام الدين مازن** ([7]) على أنه هو المواطن الذي يستخدم الإنترنت بشكل فعال ومنتظم. وعرفه **ثامر المناورة الملاح**([8]) أنه الشخص الذي لديه دعوة ومعرفة بالتكنولوجيا مع القدرة على تحويل تلك المعرفة إلى سلوكيات وعادات وأفعال، يمكن من خلالها التعامل بشكل لائق مع التكنولوجيا نفسها أو مع الأشخاص الآخرين بواسطة التكنولوجيا.

ذكر كلا من **ر. هولاندسورث، ج. دونوفان، م. ويلش**([9]) في دراستهم أن هناك دراسة تمت عام 2011 توصل القائمين عليها إلى أن هناك حاجة ماسة لتعليم المواطنة الرقمية وأهمية الوعي بقضاياها، وأن العديد من المبادرات

---

[2] ريان، محمد سيد (2012). الإعلام الجديد. القاهرة : مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع. ص. 9.

[3] Preddy, L. (2016). The Critical Role of the School Librarian in Digital Citizenship Education. Knowledge Quest, 44(4), p. 4.

[4] Dotterer, George, Hedges, Andrew, Parker, Harrison (2016). Fostering Digital in Classroom. Education Digest Journal. Vol. 82, No. 3, p.59.

[5] نصار، نور الدين محمد (2019). تصورات طلاب الجامعة العربية المفتوحة بالمملكة العربية السعودية نحو المواطنة الرقمية وسبل تعزيزها : دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية و النفسية. مج. 27، ع. 1، ص.ص. 152-184. متاح على : https://platform.almanhal.com/Reader/Article/136463 تم التوصل إليها بتاريخ : 2020/11/26

[6] Third A., Collin P., Walsh L., Black R. (2019) Ibid.

[7] مازن، حسام الدين (2016). أصحاح مناهج العلوم وبرمجتها للدراسة العلمية وهندستها إلكترونيا في ضوء تحديات ما بعد الحداثة والمواطنة الرقمية، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثامن عشر (مناهج العلوم بين المصرية والمعاصرة)، يونيو،الجمعية المصرية للتربية العلمية –مصر.

[8] الملاح، ثامر المناورة (2016): المواطنة الرقمية: (تحديات وآمال)، مجلة التعليم الالكتروني، ع 19

[9] Hollandsworth, R., Donovan, J. & Welch, M (2017). Digital Citizenship: You Can't Go Home Again. *TechTrends* 61, 524–530. https://doi.org/10.1007/s11528-017-0190-4

التعليمية حول موضوع المواطنة الرقمية كانت مدفوعة بتمويل من E-Rate برعاية برنامج المدارس والمكتبات التابع لصندوق الخدمة الشاملة.

توصلت دراسة **باسم بن نايف محمد الشريف**([10])-والتي استهدفت بحث فاعلية تنوع نمط المهمة التعليمية وطريقة التوجيه في المكتبات الرقمية على تنمية مهارات البحث الإلكتروني وقيم المواطنة الرقمية لدى طلبة الجامعات السعودية- إلى فاعلية كل من طريقة التوجيه المباشرة عبر الفيديو ونمط المهام التعليمية البسيطة في آداء أفراد عينة البحث على بطاقة ملاحظة أداء مهارات البحث الإلكتروني ومقياس قيم المواطنة، وهما الآداتان اللاتين أعدهما الباحث. كما توصلت إلى إلى عدم وجود أثر للتفاعل بين كل من طريقة التوجيه ونمط المهمة التعليمية على الأداتين.

2/2/2 أبعاد المواطنة الرقمية:

عرف **باسم صبري محمد سلام**([11]) أبعاد المواطنة الرقمية أنها "جملة المحاور والمجالات التي تتضمن كيفية الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الرقمية والتي تتمل في المشاركة السياسية والوطنية الرقمية والقوانين الرقمية والحقوق والمسئوليات الرقمية والتبادل الرقمي للمعلومات والأمن والسلامة الرقمية واللياقة والأخلاق الرقمية".

3/2/2 محاور المواطنة الرقمية :

أوضحت **مها محمود محمد ناجي**([12]) في دراستها-التي هدفت إلى الكشف عن مدى وعي طلبة قسم المكتبات والوثائق والمعلومات جامعة أسيوط بالمواطنة الرقمية-أن للمواطنة الرقمية تسعة محاور، ألا وهي : 1- الوصول الرقمي أو الإتاحة الرقمية، 2- التجارة الرقمية، 3- الاتصالات الرقمية، 4- الثقافة الرقمية أو محو الأمية الرقمية، 5- الإتيكيت الرقمي أو قواعد السلوك الرقمي، 6- القوانين الرقمية، 7- الحقوق والمسئولية الرقمية، 8- الصحة والسلامة الرقمية، 9- الأمن الرقمي.

---

10 الشريف، باسم بن نايف محمد (2019). فاعلية تنوع نمط المهمة التعليمية وطريقة التوجيه في المكتبات الرقمية على تنمية مهارات البحث الإلكتروني وقيم المواطنة الرقمية لدى طلبة الجامعات السعودية: جامعة طيبة أنموذجا "المجلة التربوية الدولية المتخصصة: دار سمات للدراسات والأبحاث مج8, ع3.ص.ص. 128 - 141. DOI: 10.36752/1764-008-003-009 متاح من خلال:http://search.mandumah.com/Record/999745 تم الوصول إليه بتاريخ 2020/11/30

[11]سلام، باسم صبري محمد (2016). أبعاد المواطنة الرقمية بمناهج التربية الوطنية بالمرحلة الثانوية: دراسة تقويمية. مجلة العلوم التربوية - كلية التربية بقنا. ع. 28 – 29، ص.ص. 372-420. متاحة من خلال : http://platform.almanhal.com/MNHL/Preview/?ID=2-109341 تم التوصل إليها بتاريخ : 2020/11/26

[12] ناجي، مها محمود محمد (2019). المواطنة الرقمية ومدى الوعي بها لدى طلبة قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة أسيوط: دراسة إستكشافية .المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات: جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات. مج. 1، ع. 2.ص.ص. 71 - 122. متاح على : http://search.mandumah.com/Record/961519 تم الوصول إليه بتاريخ 2020/11/30

وأكد على هذه المحاور التسعة مع توضيح لمقصدها **أ. دوكينس**([13]) في دراسته-التي تناولت دور اختصاصي المكتبات المدرسية في المواطنة الرقمية-حيث ذكر أن المحاور أو العناصر التسعة للمواطنة الرقمية هم : 1. الوصول الرقمي وهو التوزيع العادل للتكنولوجيا والمصادر المتاحة على الخط المباشر، 2. التجارة الرقمية وهي بيع وشراء البضائع إلكترونيا من خلال الفضاء الرقمي، 3. الاتصال والتعاون الرقمي وهو عبارة عن تبادل المعلومات إلكترونيا، 4. الإيتيكيت الرقمي وهو المعايير الإلكترونية للسلوك أو إجراءات استخدام الأجهزة الرقمية، 5. الثقافة الرقمية والمقصود بها فهم التكنولوجيا واستخدامها، 6. الصحة والسلامة الرقمية والمقصود بها السلامة النفسية والجسدية في العالم الرقمي، 7. القانون الرقمي والمقصود به المسئولية الإلكترونية عن الأفعال التي تحدث على الخط المباشر، 8. الحقوق والمسئولية الرقمية أي أن المتطلبات والحريات للجميع في العالم الرقمي، 9. الأمن والخصوصية الرقمية والمقصود بها الاحتياطات الإلكترونية ضمان السلامة.

وكذلك ذكر ثيرد **أ. وآخرون**([14]) أن هناك تسعة مجالات عامة للسلوك تشكل المواطنة الرقمية وهذه المجالات ما يلي : 1- الإتيكيت وهو المعايير الإلكترونية للسلوك، 2- الاتصالات وهي التبادل الإلكتروني للمعلومات، 3- التعليم وهو عملية التدريس والتعلم حول التكنولوجيا واستخدامها، 4- الوصول وهو المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع، 5- التجارة وهي بيع وشراء البضائع إلكترونيا، 6- المسئولية وهي المسئولية الإلكترونية عن الأفعال، 7- الحقوق وهي حق الحرية للجميع في العالم الرقمي، 8- السلامة وهي الرفاهية الجسدية في عالم التكنولوجيا الرقمية، 9- الأمان (الحماية الذاتية) وهو الاحتياطات إلكترونية لضمان السلامة.

4/2/2 ركائز المواطنة الرقمية:

ذكرت **فاطمة بنت سلطان بن سيف الجابري**([15]) -والتي تناولت دور المكتبات العامة في تعزيز ركائز المواطنة الرقمية بسلطنة عمان- أن للمواطنة الرقمية ثلاثة ركائز وهم : 1- الثقافة والتعليم، 2- الاحترام، 3- الحماية. وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى وعي مرتفع بركائز المواطنة الرقمية لدى العاملين في المكتبات العامة في سلطنة عمان، كما أظهرت الدراسة أن ركيزة الالتزام بالسلوكيات الرقمية الأكثر وعيا بين العاملين في المكتبات العامة. بينما كانت ركيزة الحقوق والمسئوليات الرقمية هي الركيزة الأقل وعيا بين العاملين في المكتبات العامة.

---

[13] Dawkins, A. (2020). Chapter 4: Digital Citizenship, Digital Legacy, and School Librarians. Library Technology Reports, 56 (5), 17–21.

[14] Third A., Collin P., Walsh L., Black R. (2019). Ibid.

[15] الجابرى، فاطمة بنت سلطان بن سيف (2019). دور المكتبات العامة في تعزيز ركائز المواطنة الرقمية بسلطنة عمان / إشراف جمال بن مطر بن يوسف السالمي، سالم سعيد علي الكندي، محمد ناصر علي الصقري. رسالة ماجستير. جامعة السلطان قابوس، مسقط. متاح على : http://search.mandumah.com/Record/1048124 تم الوصول إليه بتاريخ 2020/11/30

5/2/2 عناصر نظرية المواطنة الرقمية:

أشار **ت. د. أويدمي**([16]) إلى أن التذكير بتعريف المواطنة الرقمية كمواطنين يتمتعون بالحقوق المستوفاة للوصول المنتظم والمرن إلى الإنترنت (منها الوصول الفردي والمنزلي)، ومهارات تطبيق الإنترنت، والاستخدام المنتظم للإنترنت للمشاركة في جميع مجالات المجتمع. كما تم اقتراح عناصر ومكونات نظرية المواطنة الرقمية كما يلي : 1. حقوق المواطنة وما يصاحبها من قضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة. 2. الوصول إلى تقنيات الاتصال (تحديدا الإنترنت). 3. مهارات تطبيق هذه التقنيات. 4. الاستخدام المنتظم / اليومي لهذه التقنيات. 5. السياسات التي تجعل كل ما سبق ممكنا.

6/2/2 دور المكتبات العامة في تعزيز المواطنة الرقمية:

توصلت دراسة **فاطمة بنت سلطان بن سيف الجابري**([17]) -والتي كان من أهدافها التعرف على طبيعة الأنشطة والخدمات التي تقدمها المكتبات العامة لتعزيز المواطنة الرقمية، فضلا عن الكشف عن أهم التحديات التي تواجه المكتبات العامة عند تعزيز المواطنة الرقمية- إلى ضعف الدور الذي تقوم به المكتبات العامة في تعزيز ركائز المواطنة على الرغم من ارتفاع الوعي لدى العاملين في هذه المكتبات بتلك الركائز. كما كشفت عن مجموعة من التحديات التي تحد من تعزيز ركائز المواطنة الرقمية لدى المستفيدين والعاملين بها تمثلت في : ضعف الميزانية وقلة الكادر البشري المؤهل وتحديات تقنية وفنية وتحديات إدارية.

7/2/2 دور اختصاصيو المكتبات المدرسية في تعليم المواطنة الرقمية :

عرض **أ. دوكينس**([18]) في دراسته معلومات عن دور اختصاصي المكتبة المدرسية في تعليم المواطنة الرقمية ومحو الأمية المعلوماتية. وذكرت أن اختصاصيو المكتبات المدرسية يعتبروا خيارات واضحة لتثقيف الأطفال والمراهقين حول الأمية المعلوماتية؛ في حين أن المواطنة الرقمية ومحو الأمية الرقمية يعتبرا مكونان من مكونات محو الأمية المعلوماتية.

توصلت دراسة أ. **دوكينس**([19]) إلى أن غياب الإرث الرقمي كجزء من تعليمات المواطنة الرقمية في التعليم منذ رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية يعد أمر مزعج. وعلى الرغم من تردد المدرسين مناقشة الأطفال في موضوع الموت إلا أنه من المهم التوسع في موضوع البصمة الرقمية والخصوصية والحضور الدائم لحياتنا على وسائل التواصل الاجتماعي لتشمل ما يحدث لحياتنا الرقمية بعد وفاتنا وذلك من خلال التوسع في المعايير والمناهج المتاحة لتشمل هذا الجانب المهم من محو الأمية الرقمية.

---

[16] Oyedemi T.D. (2020) The Theory of Digital Citizenship. In: Servaes J. (eds) Handbook of Communication for Development and Social Change. Springer, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-15-2014-3_124

[17] الجابرى، فاطمة بنت سلطان بن سيف (2019). مصدر سابق.

[18] Dawkins, A. (2020). Ibid.

[19] Loc. Cit.

أشارت دراسة أ. **دوكينس**([20]) تعد المواطنة الرقمية ومحو الأمية المعلوماتية من الموضوعات التي تم تضمينها في أحدث التطورات المتعلقة بمعايير تعلم الطلاب التي يستخدمها اختصاصيو المكتبات المدرسية لتعليمهم.

ذكرت دراسة أ. **دوكينس**([21]) أنه على الرغم من أن تحديد المناهج والمعايير التي يستخدمها اختصاصيي المكتبات المدرسية يتم من خلال المقاطعات أو الولايات إلا أن اختصاصيو المكتبات المدرسية أحيانا يمكنهم اتخاذ قرار شخصي بشأن المناهج والمعايير التي يرغبون في استخدامها. كما ذكر أن الجمعية الأمريكية لاختصاصيي المكتبات المدرسية أصدرت أحدث معاييرها عام 2018، المعايير الوطنية للمكتبة المدرسية للمتعلمين واختصاصيي المكتبات المدرسية والمكتبات المدرسية. والمعيار الثاني منها بعنوان المواطن الرقمي "Digital Citizen" ينص على أن الطلاب يدركون حقوق ومسؤوليات وفرص العيش والتعلم والعمل في عالم رقمي مترابط، وهم يتصرفون ويصممون بطرق آمنة وقانونية وأخلاقية. ويتضمن أربع مكونات فرعية هم : أ. ينمي الطلاب ويديرون هويتهم الرقمية وسمعتهم ويدركون دوام أفعالهم في العالم الرقمي. ب. ينخرط الطلاب في سلوك إيجابي وآمن وقانوني وأخلاقي عند استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك التفاعلات الاجتماعية عبر الإنترنت أو عند استخدام الأجهزة المتصلة بالشبكة. ج. يظهر الطلاب فهما واحتراما لحقوق والتزامات استخدام الملكية الفكرية ومشاركتها. د. يدير الطلاب بياناتهم الشخصية للحفاظ على الخصوصية والأمان الرقميين وهم على دراية بتقنية جمع البيانات المستخدمة.

بخصوص دور اختصاصيي المكتبات المدرسية في محو الأمية الرقمية وتعليم المواطنة ذكر أ. **دوكينس**([22]) أنه قد يبدو دورهم واضحا ومع ذلك لا يكون الأمر واضحا للمشرعين عند اقتراح تشريع بشأن تعليم المواطنة الرقمية. حيث أنه في العديد من الولايات التي تم فيها تبني التشريعات يتم استبعاد اختصاصيي المكتبات المدرسية من المحادثة. تشير هذه القوانين إلى تطوير المناهج الدراسية من قبل المقاطعات ولكنها تفشل في تضمين اختصاصيي المكتبات المدرسية بخبرتهم في محو الأمية. يعتبر أحد الاستثناءات القليلة لهذا القانون هو القانون الذي تم تمريره في ولاية واشنطون عام 2015 والذي يسرد على وجه التحديد المواطنة الرقمية كأحد أدوار اختصاصي المكتبة المدرسية.

لا يزال الارتباك وعدم اليقين بشأن دور ومسؤوليات اختصاصيي المكتبات المدرسية في تدريس المواطنة الرقمية. في دراسة حديثة نشرت في School Library Research قام **فيليبس ولي**([23]) بفحص التصورات التي كانت لدى اختصاصي مكتبات مدرسة يوتا حول دورهم، وقد أجريت هذه الدراسة بعد أن أصدرت ولاية يوتا تشريعا يفرض على مدارس التعليم الأساسي والثانوي توفير تعليم المواطنة الرقمية. أوضحت الإجابات أن مسئولية التخطيط لتعيم المواطنة الرقمية غالبا ما تقع على عاتق اختصاصيي المكتبات المدرسية، أو اختصاصيي التكنولوجيا بالمدرسة، أو مزج بين اختصاصيي المكتبات والمدرسين. أشار الباحثين إلى أنهم فوجئوا بأن ما يقرب من 13 % من المشاركين في الاستطلاع أشاروا إلى أن شخصا آخر غير هؤلاء المهنيين كان مسؤولا عن تخطيط

[20] Loc. Cit.

[21] Loc. Cit.

[22] Loc. Cit.

[23] Phillips, Abigail L., and Victor R. Lee. (2019). Whose Responsibility Is It? A Statewide Survey of School Librarians on Responsibilities and Resources for Teaching Digital Citizenship." *School Library Research* 22:1–20. www.ala.org/aasl/slr/volume22/phillips-lee.

التعليمات، وأوضحوا أن الإجابات المفتوحة على هذه السؤال تشير إلى عدم اليقين: لم يعرف اختصاصي المكتبات المدرسية من الذي قدم التعليمات، ومن يتحمل المسئولية، ومنهم من لم يكن على دراية بتفويض الدولة لتعليم المواطنة الرقمية.

من النتائج التي توصل لها أ. **دوكينس**([24]) أن اختصاصيي المكتبات المدرسية يعتقدون أن تعليم المواطنة الرقمية يجب أن يتم تدريسه بشكل تعاوني من قبل اختصاصيي المكتبات المدرسية ومعلمي الفصول الدراسية. كما توصل إلى أن العديد من الولايات تقترح تشريعات تطلب فيها المواطنة الرقمية أو الحد من الأدنى من محو الأمية المعلوماتية للطلاب من رياض الأطفال للمرحلة الثانوية. كما نوهت الدراسة عن منظمة Media Literacy Now وهي منظمة وطنية للدعوة لسياسة التثقيف الإعلامي، تدافع عن وتتبع مبادرات سياسة التثقيف الإعلامي والمواطنة الرقمية على مستوى الولاية والمستوى الوطني. يوفر موقعها الإلكتروني معلومات مفصلة عن كل دولة حول التشريعات المقترحة التي يمكن أن تؤثر على المناهج ومبادرات التدريس. ويمكن لاختصاصيي المكتبات المدرسية استخدامه لتتبع الخطط والتشريعات المقترحة في ولاياتهم وعلى الصعيد الوطني.

كما أكد كلا من **ن. لو، شو س ل، فو ك. و**.([25]) أن المواطنة الرقمية تعد جزء لا يتجزأ من المعرفة المعلوماتية. وأن اختصاصي المكتبات المدرسية يعد قطاعا مهنيا تعليميا يعمل بنشاط على تعزيز تعليم المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية كامتداد للدور الذي لعبوه في تطوير محور الأمية المعلوماتية للطلاب، مع التركيز على مساعدة الطلاب على استخدام وإنشاء المعلومات بطريقة مسؤولة وآمنة وأخلاقية. كما أشار إلى الدور الذي تلعبه جمعية المكتبات الأمريكية ALA في دعم التطوير المهني لاختصاصي المكتبات المدرسية فيما يتعلق بتعليم المواطنة الرقمية بما يتماشى مع نموذج ريبل Ribble المكون من تسعة عناصر. نظرا للتعقيد المتزايد والتطور التكنولوجي الذي يواجهه المرء بشكل يومي، يجادل البعض بأن دور اختصاصي المكتبات المدرسية في تعليم المواطنة الرقمية يجب أن يشمل محو أمية البيانات، ومحو الأمية المدنية النقدية؛ يركز محو أمية البيانات على تطوير المعرفة الإحصائية للطلاب والقدرة على إنشاء تصور للبيانات وفهمها، واستخدام البيانات في الجدل والمشاركة في علم المواطنة من خلال المساهمة في البيانات الضخمة، وإدارة البيانات الشخصية، واستخدام البيانات بشكل أخلاقي. كما يركز محو الأمية المدنية النقدية على الاستهلاك النقدي لوسائل الإعلام والقدرة على التحليل والعمل في القضايا الاجتماعية والسياسية.

أجرى كلا من **فيليبس ولي**([26]) مسح على مستوى الولاية لاختصاصيي المكتبات المدرسية حول المسؤوليات والموارد لتدريس المواطنة الرقمية. في عام 2015، أقر المجلس التشريعي لولاية يوتا "استخدام التكنولوجيا الآمنة والمواطنة الرقمية في المدارس العامة" مما يفرض على مدارس من رياض الأطفال للمرحلة الثانوية توفير تعليم المواطنة الرقمية. تقدم هذه الدراسة مسعى استكشافيا لفهم كيفية تعامل اختصاصيي المكتبات المدرسية في دولة اعتمدت تشريعات المواطنة الرقمية مع تعليم المواطنة الرقمية وتصوراتهم عن دور اختصاصي المكتبات المدرسية في توفير هذه التعليمات. أجرى الباحثين مسحا على مستوى ولاية يوتا لاختصاصيي المكتبات المدرسية

[24] Dawkins, A. (2020). Ibid.

[25] Law N., Chow SL., Fu KW. (2018) Digital Citizenship and Social Media: A Curriculum Perspective. In: Voogt J., Knezek G., Christensen R., Lai KW. (eds) Second Handbook of Information Technology in Primary and Secondary Education. Springer International Handbooks of Education. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-53803-7_3-2

[26] Phillips, Abigail L., and Victor R. Lee (2019). Ibid.

بما في ذلك الأسئلة التي تركز على موارد المواطنة الرقمية المستخدمة، والتعليم الحالي داخل المدرسة، والاستفسارات حول التحسينات في التعليم الحالي. أعرب اختصاصيي المكتبات المدرسية عن رغبتهم في المشاركة بشكل أكبر في عملية التدريس والحاجة إلى مزين من الوقت والرغبة في التعاون المتسق مع المعلمين والإدارة.

8/2/2 دور اختصاصيي المكتبات الأكاديمية في المواطنة الرقمية:

من خلال مراجعة أدبيات الإنتاج الفكري حول موضوع الابتكار في التعلم والتعليم في المكتبات الأكاديمية الذي أعده **آن لولين**([27]) توصل إلى أن فرع فلوريدا لجمعية اختصاصي المكتبات البحثية (FACRL) استضاف في أكتوبر 2017 مؤتمره السنوي وأشرك الحضور في محادثات لاستكشاف محو الأمية الرقمية في التعليم العالي والتحقيق في مسؤولية المكتبة لقيادة عملية تجهيز متعلمين يتمتعون ببعض المهارات اللازمة للمشاركة بشكل نقدي وأخلاقي ومعلوماتي في مجتمع المعرفة المفتوح. تضمن هذا المؤتمر السنوي لعام 2017 تسعة عروض تقديمية وملصقات مبتكرة وجذابة تلقي الضوء حول دور المكتبات واختصاصيي المكتبات في دعم مبادرات محو الأمية الرقمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بهم. وفي هذه المراجعة عرض الباحث لأربعة منهم: قدم كلا من ميا تيجور وأنجي نيلي-ساردون من كلية ولاية رايفر الهندية نموذجا للمكتبات الأكاديمية التي تسعدى لتطوير مهارات المعرفة الإخبارية والمعلوماتية في مقالتهم المعنونة "التركيز على الحقائق: برنامج تعليمي للأخبار والمعلومات". بالإضافة إلى ذلك سلط تيجنور ونيلي-ساردون الضوء على اختصاصي المكتبة باعتباره خبير تقييم المصادر والذي يساهم في مبادرات محو الأمية الرقمية في مؤسسات التعليم العالي. كما استكشفت الكاتبة سونيت أيرلاند استخدام الميمات على وسائل التواصل الاجتماعي لتعليم محو الأمية المعلوماتية في مقالتها "تنبيهات الأخبار الوهمية: تعليم مهارات محو الأمية الإخبارية في عالم الميمات"، والتي تسلط الضوء على التقنيات المبتكرة لإشراك الطلاب في المناقشة الهامة المتعلقة بالمواطنة الرقمية. شاركت أماندا كلوزير باستراتيجيات من الجامعة المفتوحة (المملكة المتحدة) لمساعدة طلاب التعلم عن بعد في تطوير مهارات المعرفة الرقمية والمعلوماتية في مقالتها "السير في الحديث: استخدام الوسائط الرقمية لتطوير المواطنة الرقمية للمتعلمين عن بعد في الجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة". أخيرا، تعاون كل من كريستوفر جوردان وفيكتور لورانس وكريستي موران لعرض مبادرات محو الأمية المعلوماتية والعدالة الاجتماعية في مكتبة كلية برورد في الشمال الإقليمي وهي منشأة للاستخدام المشترك، وذلك من خلال مقال "الخبرة من الميدان: البرمجة في مكتبة شراكة الاستخدام المشترك" الذي يقدم نصائح حول التعاون داخل المكتبات المشتركة وخارجها، كما يساهم في النقاش حول برمجة محو الأمية الإعلامية في المكتبات ذات الاستخدام المشترك.

توضح دراسة الحالة التي قام بها **م. سانتريل وأ. جونسون**([28]) تفاصيل تعاون على مر السنوات بين اختصاصيي المكتبات وطلاب الدراسات العليا في جامعة كولورادو بولدر بهدف تطوير واعتماد سياسة الوصول الحر داخل الحرم الجامعي. عمل اختصاصيي المكتبات وطلاب الدراسات العليا معا للتخطيط للزخم والحفاظ عليه خلال

[27] Anne Llewellyn. (2019) Innovations in Learning and Teaching in Academic Libraries: A Literature Review. *New Review of Academic Librarianship* 25:2-4, pages 129-149.

[28] Cantrell, M., & Johnson, A. (2018). Engaged Citizenship through Campus-Level Democratic Processes: A Librarian and Graduate Student Collaboration on Open Access Policy Adoption. Journal of Librarianship & Scholarly Communication, 6, 1–17. https://doi.org/10.7710/2162-3309.2229

عملية بناء الدعم الرسمي للسياسة من خلال قرارات مجلس الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وصياغة لغة السياسة،ورعاية السياسة المقترحة من خلال العديد من الاجتماعات واللجان على طول الطريق بما في ذلك اعتماد الرسمي. أدى هذا التعاون من خلال المواطنة المشاركة على مستوى الحرم الجامعي أيضا إلى عدد من الفوائد غير المقصودة لكل من اختصاصيي المكتبات وطلاب الدراسات العليا. وفي نهاية المطاف أدى تعاون اختصاصيي المكتبات وطلاب الدراسات العليا في جامعة كولورادو بولدر إلى إنجازات اتصالات علمية مهمة إلى حد كبير من خلال استخدام العمليات الديمقراطية على مستوى الحرم الجامعي. اختتمت دراسة الحالة بإلقاء نظرة على الخطوات التالية لتنفيذ سياسة الزراعة العضوية عبر الحرم الجامعي بالإضافة إلى مناقشة العمل المتضمن في مثل هذه الجهود، بما في ذلك الآثار المترتبة على مشاركة طلاب الدراسات العليا في مبادرات الاتصال الأكاديمي.

يركز مقال **ل. و. كروكيت**([29]) على دور اختصاصيي المكتبات في عصر المعلومات الرقمية. كما يقدم معلومات عن الابتكارات التكنولوجية في القراءة والتعلم التي غيرت هيكل ووظيفة المكتبة. ناقشت المواضيع طلاقة المعلومات لاستخراج المعرفة الأساسية، وفرص التعلم لاختصاصيي المكتبات وتحليل حركة مرور الويب في مواقع الويب.

تقدم مقالة **ل. بريدي**([30]) معلومات عن ليزلي بريدي اختصاصية مكتبات مدرسية وجهودها لتعزيز تعليم المواطنة الرقمية. تشمل الموضوعات التي تمت مناقشتها ندوات عبر الإنترنت قدمت فيها بريدي بالاشتراك مع شركاء متعاونين وفرصا توفرها المواطنة الرقمية ومعايير تعليمية للمشاركة العامة.

9/2/2 طلبة قسم المكتبات والمواطنة الرقمية :

أما عن درجة وعي طلبة قسم المكتبات والوثائق والمعلومات جامعة أسيوط بالمواطنة الرقمية ومحاورها توصلت دراسة **مها محمود محمد ناجي**([31]) إلى أن الدرجة الكلية للوعي بالمواطنة الرقمية لدى الطلبة قدرت بنسبة 86.55 %؛ تفصيلا فقد جاءت درجة وعيهم بالوصول الرقمي والقوانين الرقمية بدرجة ممتاز، وبقية المحاور بالترتيب التالي كانت جيد جدا الحقوق والمسئولية الرقمية، الصحة والسلامة الرقمية، الأمن الرقمي، الثقافة الرقمية، الإيتيكيت الرقمي، الاتصالات الرقمية، التجارة الرقمية.

3- النتائج والتوصيات :

1/3 نتائج ذات صلة بالموضوع وهو العلاقة بين المواطنة الرقمية والمكتبات:

-توصلت دراسة **مها محمود محمد ناجي**([32]) إلى أن طبيعة المقررات الدراسية في تخصص المكتبات والمعلومات ساهمت في تشكيل وعي الطلبة بالكثير من محاور المواطنة الرقمية.

---

[29] Crockett, L. W. (2018). LIBRARIANS LEAD THE GROWTH: of Information Literacy and Global Digital Citizens. Knowledge Quest, 46(4), 28–33.

30 Preddy, L. (2016). Ibid.

[31] ناجي، مها محمود محمد (2019). مصدر سابق.

[32] المصدر السابق.

-توصلت أيضا دراسة **مها محمود محمد ناجي**([33]) إلى أن مدة استخدام الجهاز الرقمي والفئة العمرية لم يؤثروا على درجة المواطنة الرقمية.

2/3 نتائج ذات صلة بمراجعة أدبيات الإنتاج الفكري:

تم التوصل لبعض النتائج من خلال البحث في الإنتاج الفكري لإعداد هذه المراجعة ومن هذه النتائج:

- ندرة الإنتاج الفكري العربي المتعلق بدور المكتبات في المواطنة الرقمية.
- توجد فجوة بين نتائج الاسترجاع والتحقق في بعض قواعد البيانات.
- كثرة الدراسات التي تتناول دور اختصاصيي المكتبات المدرسية في المواطنة الرقمية.
- اقتصرت الدراسات التي تم التوصل إليها حول المكتبات المدرسية والعامة والأكاديمية فقط ولم يتم التوصل لبقية أنواع المكتبات وتحديدا المكتبة الوطنية.

3/3 التوصيات :

1/3/3 توصيات الدراسات التي تم تناولها في مراجعة أدبيات الإنتاج الفكري:

*أوصت **مها محمود محمد ناجي**([34]) في دراستها بضرورة نشر ثقافة المواطنة الرقمية بين شباب الجامعة وذلك بإضافة مقرر تثقيفي خاص بالمواطنة الرقمية وأبعادها على غرار مقرر"حقوق الإنسان"، ويقرر على جميع طلبة الجامعات.

*أوصت **فاطمة بنت سلطان بن سيف الجابري**([35]) في دراستها بضرورة وضع خطة وطنية موحدة لتعليم المواطنة الرقمية في المدارس والجامعات، من خلال إدراج ركائز المواطنة الرقمية في المناهج في مختلف المراحل الدراسية.

*كما أوصت أيضا **فاطمة بنت سلطان بن سيف الجابري**([36]) بتفعيل دور المكتبات العامة في المجتمع للتوعية بالمواطنة الرقمية من خلال مجموعة من الورش والمحاضرات يقدمها اختصاصيو المعلومات ويسندها المتخصصون التقنيون المهتمون بالمواطنة الرقمية.

2/3/3 توصيات مراجعة أدبيات الإنتاج الفكري :

- ضرورة دراسة دور المكتبات الوطنية في المواطنة الرقمية.
- ضرورة دراسة دور المكتبات المتخصصة في المواطنة الرقمية.

---

[33] المصدر السابق.
[34] المصدر السابق.
[35] الجابرى، فاطمة بنت سلطان بن سيف (2019). مصدر سابق.
[36] المصدر السابق

- ضرورة دور مصادر الوصول الحر في المواطنة الرقمية.
- ضرورة دراسة المكتبات الافتراضية والرقمية والإلكترونية في المواطنة الرقمية.

4- قائمة المصادر:

1/4 المصادر التي تم الرجوع إليها في كيفية إعداد المراجعة العلمية :

- شاهين، شريف كامل (2020؟). القواعد الإرشادية لإعداد أبحاث استعراض أدبيات الموضوع أو المراجعات العلمية.
- عزمي، هشام محمود (2003). الاتجاهات الحديثة في تنمية مهارات أخصائي المعلومات : مراجعة علمية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج. 10، ع. 19 (يناير 2003). ص.ص. 117-173 متاح على : https://0811nd034-1103-y-https-ekbjun-ethraadl-com.mplbci.ekb.eg/Record/4403/Description#tabnav تم الاطلاع بتاريخ 2020/11/20
- فراج، عبد الرحمن (2017). أسس إعداد المراجعات العلمية : ورشة عمل مقامة بكلية الآداب – جامعة بني سويف

- Mongan-Rallis, Helen (2014). Guidelines for writing a literature review.
- Galvan, J. (2006). Writing literature reviews: a guide for students of the behavioral sciences (3rd Ed.). Glendale, CA: Pyrczak Publishing.
- Write a Literature Review. Available on: https://guides.lib.uoguelph.ca/LiteratureReview Accessed in 24/11/2020
- Seven Steps to Writing a Literature Review. Available on: https://guides.lib.uoguelph.ca/c.php?g=130964&p=5000948 Accessed in 24/4/2020

- 2/4 مصادر المراجعة العلمية :

1/2/4 المصادر العربية :

- الجابرى، فاطمة بنت سلطان بن سيف (2019). دور المكتبات العامة في تعزيز ركائز المواطنة الرقمية بسلطنة عمان / إشراف جمال بن مطر بن يوسف السالمي، سالم سعيد علي الكندي، محمد ناصر علي الصقري. رسالة ماجستير. جامعة السلطان قابوس، مسقط. متاح على : http://search.mandumah.com/Record/1048124 تم الوصول إليه بتاريخ 2020/11/30
- ريان، محمد سيد (2012). الإعلام الجديد. القاهرة : مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع. ص. 9.

- الشريف، باسم بن نايف محمد (2019). فاعلية تنوع نمط المهمة التعليمية وطريقة التوجيه في المكتبات الرقمية على تنمية مهارات البحث الإلكتروني وقيم المواطنة الرقمية لدى طلبة الجامعات السعودية: جامعة طيبة أنموذجا "المجلة التربوية الدولية المتخصصة: دار سمات للدراسات والأبحاث مج8, ع3.ص.ص. 128 - 141. DOI: 10.36752/1764-008-003-009 متاح من خلال:
http://search.mandumah.com/Record/999745 تم الوصول إليه بتاريخ 2020/11/30

- مازن، حسام الدين (2016). أصحاح مناهج العلوم وبرمجتها للدراسة العلمية وهندستها إلكترونيا في ضوء تحديات ما بعد الحداثة والمواطنة الرقمية، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثامن عشر (مناهج العلوم بين المصرية والمعاصرة)، يونيو،الجمعية المصرية للتربية العلمية –مصر.

- الملاح، ثامر المناورة (2016): المواطنة الرقمية: (تحديات وآمال)، مجلة التعليم الالكتروني، ع 19

- ناجي، مها محمود محمد (2019). المواطنة الرقمية ومدى الوعي بها لدى طلبة قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة أسيوط: دراسة إستكشافية .المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات: جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات. مج. 1، ع. 2.ص.ص. 71 - 122. متاح على :http://search.mandumah.com/Record/961519 تم الوصول إليه بتاريخ 2020/11/30

- نصار، نور الدين محمد (2019). تصورات طلاب الجامعة العربية المفتوحة بالمملكة العربية السعودية نحو المواطنة الرقمية وسبل تعزيزها : دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية و النفسية. مج. 27، ع. 1، ص.ص. 152-184. متاح على :
https://platform.almanhal.com/Reader/Article/136463 تم التوصل إليها بتاريخ : 2020/11/26

-

2/2/4 المصادر الأجنبية:

- Anne Llewellyn. (2019) Innovations in Learning and Teaching in Academic Libraries: A Literature Review. New Review of Academic Librarianship 25:2-4, pages 129-149.
- Cantrell, M., & Johnson, A. (2018). Engaged Citizenship through Campus-Level Democratic Processes: A Librarian and Graduate Student Collaboration on Open Access Policy Adoption. Journal of Librarianship & Scholarly Communication, 6, 1–17. https://doi.org/10.7710/2162-3309.2229
- Crockett, L. W. (2018). LIBRARIANS LEAD THE GROWTH: of Information Literacy and Global Digital Citizens. Knowledge Quest, 46(4), 28–33.
- Dawkins, A. (2020). Chapter 4: Digital Citizenship, Digital Legacy, and School Librarians. Library Technology Reports, 56 (5), 17–21.

- Dotterer, George, Hedges, Andrew, Parker, Harrison (2016). Fostering Digital in Classroom. Education Digest Journal. Vol. 82, No. 3, p.59.
- Hollandsworth, R., Donovan, J. & Welch, M (2017). Digital Citizenship: You Can't Go Home Again. TechTrends 61, 524–530. https://doi.org/10.1007/s11528-017-0190-4
- Law N., Chow SL., Fu KW. (2018) Digital Citizenship and Social Media: A Curriculum Perspective. In: Voogt J., Knezek G., Christensen R., Lai KW. (eds) Second Handbook of Information Technology in Primary and Secondary Education. Springer International Handbooks of Education. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-53803-7_3-2
- Oyedemi T.D. (2020) The Theory of Digital Citizenship. In: Servaes J. (eds) Handbook of Communication for Development and Social Change. Springer, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-15-2014-3_124
- Phillips, Abigail L., and Victor R. Lee (2019). Whose Responsibility Is It? A Statewide Survey of School Librarians on Responsibilities and Resources for Teaching Digital Citizenship." School Library Research 22:1–20. www.ala.org/aasl/slr/volume22/phillips-lee.

- Preddy, L. (2016). The Critical Role of the School Librarian in Digital Citizenship Education. Knowledge Quest, 44(4), p. 4.

- Third A., Collin P., Walsh L., Black R. (2019) Digital Citizenship. In: Young People in Digital Society. Studies in Childhood and Youth. Palgrave Macmillan, London. https://doi.org/10.1057/978-1-137-57369-8_5

Cybrarians Journal

الترقيم الدولي 1687-2215

موقع المجلة: https://journal.cybrarians.info/index.php/cj

العدد 65، أبريل 2022

بحوث جارية

المعايير الدولية لتقويم الوثائق: دراسة تحليلية لوضع معيار مصري

خالد يوسف محمد عبد الجواد

باحث بالماجستير، تخصص الوثائق والأرشيف،

قسم المكتبات والمعلومات، جامعة المنيا، مصر

حقوق النشر (c) 2022 خالد يوسف

هذا العمل متاح وفقا لترخيص المشاع الإبداعي 4.0 ترخيص دولي

مستخلص

تعد الوثائق مصدرًا رئيسيًا للمعلومات وأكثرها مصداقية لأنها تُنتج نتيجة لأداء وظائف أو أنشطة معينة، وليس بغرض أن تكون مصدرًا للمعلومات. إلا أن ظهور المؤسسات الكبيرة والمتنوعة في الاهتمامات والمجالات، وتعقد الإجراءات اللازمة لتنفيذ الوظائف والخدمات، بالإضافة إلى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أواخر القرن العشرين، أدى إلى زيادة هائلة في إنتاج الوثائق. نتج عن ذلك مشاكل كبيرة، مثل تكدس الوثائق في الإدارات بسبب ضيق المكان المتاح لحفظها، مما استدعى التخلص من الوثائق الأقل أهمية. للأسف، تتم عملية التخلص بشكل عشوائي وغير علمي، مما يؤدي إلى فقدان وثائق ذات قيمة تاريخية لا يمكن تعويضها، وحرمان الأرشيف القومي والإدارات من مصادر توثق تاريخها وأنشطتها، وبالتالي حرمان الدولة من مصادر هامة لدراسة تاريخها الإداري والتخطيط للتنمية. لذلك، من الضروري القيام بنشاط التقويم للاحتفاظ بالوثائق المهمة والتخلص من غير المهمة بناءً على معايير دولية، بهدف القضاء على الاجتهادات الشخصية والممارسات الفردية. اهتمت العديد من الدول والمنظمات بوضع معايير لإدارة الوثائق تشمل التقويم.

تهدف هذه الدراسة إلى تناول المعايير الدولية لتقويم الوثائق من خلال حصرها ودراستها وتحليلها بشكل مفصل لوضع معيار مصري يتناسب مع البيئة المصرية.

الكلمات المفتاحية
الوثائق التاريخية، تقييم، معايير

دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الوثائق بقسم المكتبات والوثائق المعلومات بجامعة المنيا، تحت إشراف:
أ.م.د. تفيدة سمير محمود سري
أستاذ الوثائق والأرشيف المساعد، كلية الآداب، جامعة المنيا
مشرف مشارك
د. حافظ شحاتة عبد المقصود
مدرس الوثائق والأرشيف، كلية الآداب، جامعة المنيا

المُقدمة المنهجية

0/0 التمهيد:

تعد الوثائق إحدى المصادر الرئيسية للحصول على المعلومات، والأكثر مصداقية عن غيرها من المصادر، لكونها أُنتجت ليست بغرض أن تكون مصدرًا للمعلومات؛ بل نتيجة لأداء وظيفة أو نشاط معين، إلا أنه نتيجة لظهور المؤسسات الكبيرة في الحجم، المتنوعة في الاهتمامات والمجالات، المتعددة في الأقسام والفروع، وتعقد الإجراءات اللازمة لتنفيذ الوظائف والخدمات، بالإضافة إلى التسارع والتطور الكبير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى أواخر القرن العشرين، كل ذلك أدى إلي الزيادة الهائلة في إنتاج الوثائق والتي كان لها الكثير من الآثار السلبية، والتي من أهمها تكدس الوثائق في الإدارات المُنشئة لها نتيجة لضيق المكان المتاح لحفظها، والذي لا يستوعب هذا الكم الهائل من الوثائق، والذي استدعى ضرورة توفير حيز لهذه الوثائق الجديدة، مما دفع إلى التخلص من الوثائق غير المهمة المحفوظة في تلك الإدارات.

وللأسف تتم هذه العملية بطريقة عشوائية، لا تستند إلى أسس أو معايير علمية، لذلك يتم التخلص من وثائق قد تحمل قيمة تاريخية يصعب تعويضها بأي حال من الأحوال، وبالتالي حرمان الأرشيف القومي من وثائق تاريخية مهمة تجسد ثقافة الدولة وإرثها الحضاري، كذلك تؤدي تلك الممارسات غير المستندة إلى معايير علمية إلى حرمان الإدارة من وثائق توثق تاريخها، وتبرهن على أنشطتها ووظائفها، وبالتالي حرمان الدولة ككل من مصادر تستعملها في دراسة تاريخها الإداري من أجل جهود التخطيط للتنمية.

مما سبق، يتضح ضرورة القيام بنشاط التقويم، والذي يرمي إلى الاحتفاظ بالوثائق المهمة عن طريق التخلص من الوثائق غير المهمة إداريًا أو تاريخيًا[1] استنادًا إلى المعايير الدولية، بغرض القضاء على عمليات التقويم القائمة على الاجتهادات الشخصية أو الممارسات الفردية، ومن ثم الوصول إلى أحكام أقرب إلى الموضوعية.

ولقد اهتمت العديد من الدول والمنظمات بإصدار معايير خاصة بإدارة الوثائق ونظمها وفي القلب منها التقويم إما كجزء من معايير إدارة الوثائق أو معايير مختصة بالتقويم دون غيره من العمليات التي تُجرى على الوثائق في مراحلها المختلفة، وتسعى هذه الدراسة لتناول المعايير الدولية لتقويم الوثائق من خلال حصرها ودراستها وتحليلها بشكل مفصل لوضع معيار مصري يتواءم مع البيئة المصرية.

1/0 مشكلة الدراسة وأهميتها :

لما كانت الوثائق هي المصدر الأصدق من بين المصادر الأخرى، لذا لزم الاعتماد عليها بشكل رئيسي لإمداد إداراتها المُنشئة لها بما تحتاجه من معلومات للقيام بوظائفها الأساسية، والتي من أهمها اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.

وتعدت ذلك نظرًا لمصداقيتها التي تميزها عن غيرها من المصادر الأخرى، والمتمثلة في إمدادنا بحقائق ومعلومات بعيدة عن الهوى، وأيضًا كونها أُنتجت بغرض أداء نشاط معين أو وظيفة ما، وليس بغرض أن تكون مصدرًا للمعلومات، كل ذلك جعلها المصدر الأساسي لكتابة التاريخ .

وكون الوثائق ناتجة عن ممارسات أجهزة الدولة لأنشطتها ووظائفها، فهي تعد بمثابة ذاكرة توثق تجارب الدولة في كافة القطاعات والمناحي، ومن ثم تبرز أهميتها أيضًا فى استخدامها من أجل التخطيط للتنمية.

وعلى الرغم من هذه الأهمية الكبيرة والواضحة للوثائق سواء للإدارة المُنشئة لها، أو للبحث التاريخي أو للتخطيط من أجل جهود التنمية، إلا أن أرشيفاتنا الجارية والوسيطة تُعاني من مشاكل لعل أبرزها: (التكدس وسوء الحفظ والتنظيم) نتيجةً لعدم القيام بعملية (التقويم) على نحو سليم؛ بل يتسم القيام بهذه العملية بالعشوائية، وعدم الاستناد لأية معايير علمية، مما أدى بدوره إلى إهلاك لوثائق قد تهم الإدارة في المستقبل، وإهلاك لوثائق أخرى توثق تجارب الدولة، بالإضافة إلى إهلاك وثائق ذات قيمة تاريخية لا يُمكن تعويضها بشكل أو بآخر، كل هذا يعني فقدنا لجزء من تاريخنا الإداري والثقافي والحضاري، وفي الوقت نفسه يتم الاحتفاظ بوثائق ليس لها قيمة مما يعيق سير العمل الحكومي بشكل أيسر.

وتأتي هذه الدراسة لوضع معيار مصري يتناول نشاط التقويم بناءً على أسس ومعايير علمية، ومن ثم القضاء على عمليات التقويم القائمة على الاجتهادات الشخصية أو الممارسات الفردية .

ويتم الحفاظ على تراثنا الأرشيفي من خلال انتقاء الوثائق ذات القيمة المستمرة (التاريخية – المستقبلية)، والحفاظ على ذاكرة الدولة وتجاربها، وبالتالي المساهمة في التخطيط للتنمية، كذلك سيفيد هذا المعيار في تحقيق سير العمل الحكومي، والمساهمة في تحقيق رؤية الأجهزة الإدارية من خلال تحديد الوثائق التي ينبغي إنشاؤها وفقًا لمتطلبات العمل، وتحديد مدد حفظها وفقًا لتلك المتطلبات واستبعاد الوثائق عديمة القيمة.

---

[1] ميلاد، سلوى على، (2001)، الوثائق العثمانية: دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي،ج1، ط1، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ص50.

كذلك ترجع أهمية هذه الدراسة في محاولة لسد الفجوة القائمة في الدراسات الأرشيفية، ولم يلق موضوع تقويم الوثائق الإدارية اهتماما كافيا من الدراسات الأرشيفية بصفة عامة، ولم يلق أدنى اهتمام على المستوى المحلي، كما لم يلق موضوع التقييس في التقويم أي اهتمام من قبل الدراسات الأرشيفية محليًا، وانصب الاهتمام على جوانب أخرى من جوانب الأرشيف مثل: الترتيب والوصف والتكشيف، بالإضافة إلى ذلك لم تتناول أية دراسة محلية موضوع تقويم الوثائق الإلكترونية والرقمية بشكل عميق ودقيق وشامل من قبل، في الوقت الذي تتجه فيه الدولة بخطى ثابتة نحو رقمنة كافة خدماتها وأنشطتها .

2/0 أهداف الدراسة:

1- دراسة وتحليل معايير التقويم الرسمية وغير الرسمية.
2- رصد ودراسة التجارب الدولية والعربية فى نشاط التقويم .
3- الخروج بمعيار مصري مقترح لتقويم الوثائق قائم على أحدث المعايير الدولية في هذا الشأن.

3/0 تساؤلات الدراسة:

بناءً على الأهداف السابقة، تُحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- هل نشاط التقويم حديث أم قديم ؟
2- ما التوقيت المناسب لإجراء عملية التقويم؟
3- ما تأثير التكنولوجيا الرقمية على التقويم ؟
3-متى ينبغي تقويم الوثائق الإلكترونية ؟ وهل ينبغي تقويم الوثائق الإلكترونية أكثر من مرة خلال وجودها، وإذا كان الأمر كذلك، فمتى؟
4-ما أوجه الشبه والاختلاف بين تقويم الوثائق الإلكترونية والتقليدية (الورقية)؟
5-ما معايير تقويم الوثائق المتعارف عليها دوليًا؟
6-أيهما أكثر تغطية لجوانب نشاط التقويم المعايير الرسمية أم غير الرسمية؟

4/0 حدود الدراسة:

1/4/0 الحدود الموضوعية:

تقتصر هذه الدراسة على المعايير الموحدة لتقويم الوثائق .

2/4/0 الحدود الجغرافية:

تتناول الدراسة المعايير الدولية لتقويم الوثائق .

3/4/0 الحدود النوعية:

تتناول الدراسة كافة أشكال المعايير سواءً الرسمية أو غير الرسمية الصادرة عن هيئات التقييس الدولية والوطنية، أو الأدلة والمبادئ الإرشادية الصادرة عن المجالس المهنية الدولية.

4/4/0 الحدود اللغوية:

تتناول الدراسة المعايير الدولية الصادرة باللغة الإنجليزية.

5/0 منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي لحصر معايير التقويم، وجمع الحقائق والبيانات عنها، ودراستها دراسة مفصلة بقصد تحليلها وتفسيرها للخروج بمعيار مصري.

وقد تمت الاستعانة بالجانب الوصفي والتحليلي لفحص وتحليل معطيات الدراسة ، والتي تم جمعها من خلال الأدوات الآتية :

1- الاطلاع على متون ونصوص المعايير الدولية:

تم الاعتماد بشكل كبير على متون بعض المعايير الدولية، والتي يُعد التقويم جزءً أساسيًا منها، ويأتي على رأسها معيار الأيزو ISO 15489 بطبعتيه ISO 15489-2001، ISO 15489-2016، وكذلك المواصفة القياسية الدولية الأحدث في تقويم الوثائق ISO/TR 21946:2018 ، بالإضافة إلى المعايير التالية :

- ISO 16175-2 (2011). Information and documentation – Principles and functional requirements for records in electronic office environments -Part 2: Guidelines and functional requirements for digital records management systems.
- ISO 23081-1(2006).INFORMATION AND DOCUMENTATION — RECORDS MANAGEMENT PROCESSES — METADATA FOR RECORDS — PART 1: PRINCIPLESISO .
- ISO 30300(2011). information and documentation — management systems for records — fundamentals and vocabulary.
- Moreq2 (2008) :model requirements for the management of electronic records.
- InterPARES : The International Research on Permanent Authentic Records in Electronic Systems.

2-الاطلاع على متون ونصوص الأدلة والمبادئ الإرشادية الصادرة عن المجالس المهنية الدولية:

تم الاعتماد على الأدلة التوجيهية والمبادئ الإرشادية الخاصة بعملية التقويم الصادرة عن المجلس الدولي للأرشيف (ICA) والتي من أبرزها: دليل تقويم الوثائق (مبادئ توجيهية بشأن التقويم) International Council on Archives: Guidelines on Appraisalالصادر من قبل لجنة التقويم بالمجلس الدولي للأرشيف عام 2005، وكذلك مرشد الأرشيفيين: الوثائق الإلكترونية، الذي هو ثمرة عمل لجنة الأرشيف الجاري في محيط إلكتروني للمجلس الدولي للأرشيف.

3-الاطلاع على تشريعات ومبادئ وسياسيات وأدلة إدارة وتقويم الوثائق ببعض الأرشيفات الدولية والعربية:

الاطلاع على تشريعات وقوانين وسياسيات إدارة وتقويم الوثائق بالأرشيف البريطاني والأرشيف الأسترالي، بالإضافة إلى الاطلاع على قوانين وتشريعات ولوائح الوثائق بهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية العمانية، ولائحة تقويم الوثائق بالمركز الوطني للوثائق والمحفوظات السعودي أيضا .

4-الاطلاع على تشريعات وقوانين الوثائق في مصر بالإضافة إلى لوائح المحفوظات الحكومية والخاصة:

الاطلاع على كافة تشريعات وقوانين الوثائق في مصر، والتي يأتي على رأسها قانون دار الوثائق القومية رقم 354 لسنة 1956 ، والاطلاع على لائحة محفوظات الحكومة الصادرة عام 1953، وكذلك الإصدار الحديث لها عام 2009، بالإضافة إلى الاطلاع على عدد كبير من لوائح الحفظ الخاصة بالكثير في القطاعات بمصر.

6/0 بنية الدراسة :

تنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، وقائمة للمصادر العربية والأجنبية، بالإضافة إلى ملاحق على النحو الآتي :

المقدمة المنهجية ، وتتضمن:

(التمهيد- مشكلة الدراسة وأهميتها-أهداف الدراسة- تساؤلات الدراسة-حدود الدراسة –منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات –مصطلحات الدراسة –الدراسات السابقة- فصول الدراسة).

الفصل الأول بعنوان: (التقييس وتقويم الوثائق: مفاهيم أساسية):

يتناول عرضا وتفصيلًا لمفهوم وتاريخ التقييس فى مجال الوثائق والمعلومات والأرشيف عمومًا، وفى نشاط التقويم بخاصة، كما تطرق لأهم المصطلحات والمفاهيم والموضوعات الأساسية الخاصة بعملية التقويم، كنظريات وإستراتيجيات التقويم .

الفصل الثاني بعنوان: (المعايير الرسمية في تقويم الوثائق):

يتطرق عرضًا وتفصيلًا لأبرز المعايير الرسمية في تقويم الوثائق، وتحديدًا المواصفة القياسية الدولية ISO 15489 بطبعتيها القديمة ISO 15489:2001 ، والحديثة ISO 15489:2016 موضحًا أهم الفروق بين الطبعتين، وأهم مميزات الطبعة الحديثة والاختلافات التي جاءت بها، كما تناول هذا الفصل بالتحليل والتفسير الدقيق المواصفة القياسية الدولية ISO/TR 21946:2018 الأكثر تخصصًا والأحدث في تقويم الوثائق.

الفصل الثالث بعنوان:(المعايير غير الرسمية في تقويم الوثائق):

يتناول تفصيلًا لمعايير التقويم الصادرة عن المجلس الدولي للأرشيف ICA، كما تطرق لمنهجية التقويم بمشروع البحث العالمي للوثائق الدائمة الصحة في النظم الإلكترونية (مشروع إنتربارس InterPARES).

الفصل الرابع بعنوان: (تجارب دولية وعربية في تقويم الوثائق):

يتناول أبرز التجارب الدولية والعربية في تقويم الوثائق، وتحديدًا تجارب الأرشيف البريطاني والأسترالي، وهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية العمانية والمركز الوطني للوثائق والمحفوظات السعودي.

الفصل الخامس بعنوان: (المعيار المصري المقترح لتقويم الوثائق):

تناول هذا الفصل تاريخ وواقع نشاط التقويم في مصر، وطرح المعيار الذي تم اقتراحه لتقويم الوثائق، كما طرح سياسة الاختيار العامة المقترحة.

الخاتمة:

تشمل النتائج التي توصلت لها الدراسة والتوصيات.

الملاحق :

الملحق الأول : ترجمة لمعيار التقويم لإدارة الوثائق الصادر عن الأيزو : ISO_TR_21946:_2018 Information and documentation — Appraisal for managing records

الملحق الثاني : نمذجة أنشطة التقويم والاختيار بمشروع الإنتربارس بواسطة نموذج idef0

الملحق الثالث : أدلة وأدوات تقويم الوثائق بالأرشيفات الدولية (الأرشيف البريطاني – الأرشيف الأسترالي).

الملحق الرابع : تشريعات ولوائح تقويم الوثائق بالأرشيفات العربية (هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية العمانية – المركز الوطني للوثائق والمحفوظات السعودي).

الملحق الخامس : تشريعات وقوانين ولوائح الوثائق بمصر .

الملحق السادس : القائمة المعدة بواسطة دار الوثائق القومية والتي تضم أسماء الوزارات والجهات والمنظمات والشركات التي تتعامل معها.

Cybrarians Journal
العدد 65، أبريل 2022

بحوث جارية